

اخترنا لك ١٠٢

الأغنياء والفقراء

THE RICH AND THE POOR



اخترنا لك — ١٠٢

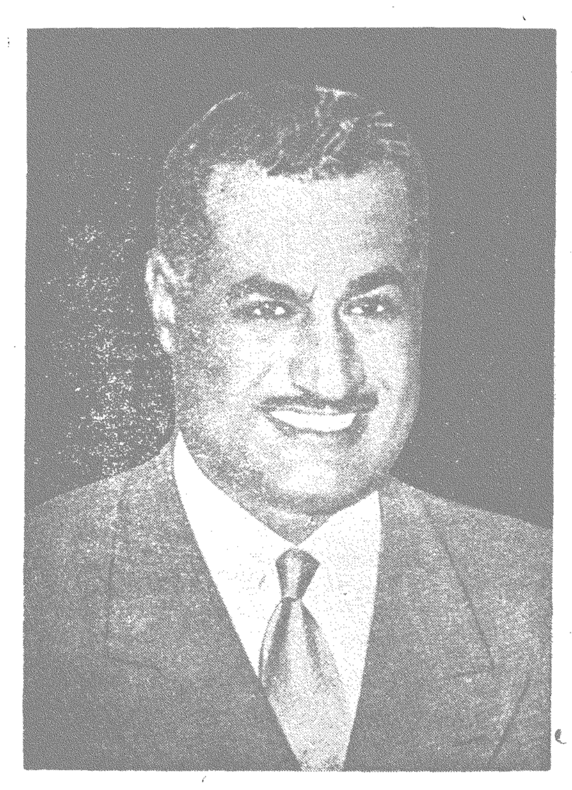
الأغنياء والفقراء

THE RICH AND THE POOR

بقلم

روبرت ثيوبالد

Robert Theobald



الرئيس جمال عبد الناصر

الباب الأول

البلدان الفقيرة

١ — التقسيم الحالى : الثروة والفقر

إننا نعيش فى عصر الاتصال السريع ، وفى كل يوم يقدم لنا حشد مذهل من المعلومات فى صـــورة محاورات ، وعن طريق مشاهدتنا للتلفزيون ، أو انصاتنا إلى المذياع ، أو عن طريق مطالعتنا للصحف والمجلات والكتب من حين لآخر .

وعالمنا المألوف ينهار أمام طوفان من الحقائق التى تدور حول موضوعات مثل الأنواع الجديدة من المواد الخام والمنتجات التامة الصنع، والتجديدات فى الوسائل أو الأساليب المستخدمة والاكتشافات العلمية ، وإحداث الشغب أو القلاقل ، وظهور أمم جديدة مستقلة .

وواضح أن من العسير على أى شخص أن يدرس كل حقيقة بكافة ماتنطوى عليه من مغزى ومعنى ، فهل نكف إذن عن بذل الجهد من أجل تفهم الحوادث ، ونعتمد ـ فى سلبية ـ على تفسيرات المتخصصين فى كل فرع ؟ لايبدو هذا حلا مرضياً يخرجنا من ورطتنا . فالأخصائى

قبل كل شيء إنما يتخصص، أى أنه يقصر نشاطه على مجال واحد معلناً أنه ليس كفؤاً على الإطلاق فى أى مجال آخر . أضف إلى هذا أن تفسيراته تخضع لمزيد من القيود ، وهى قيود زمانية ومكانية تتأثر بزمان ومكان الحادث المعين الذى يدرسه . وينتج عن هذا أننا إذا جمعنا كافة تفسيرات الخبراء لسلسلة من الأحداث أصبحت لدينا ثروة من الآراء آراء تتعرض - بتفصيل كبير - لجوانب كثيرة من الموضوع ، غير أنها ستفتقر إلى السمات المترابطة التى تساعدنا على تكوين صورة متماسكة للموقف بأكمله ، أو تساعدنا ، على الأقل ، على اكتشاف ملامح الشكل الذى تتضمنه الأحداث .

وهناك ، فى مقدمة المسرح العالمى المعاصر ، أحداث تناقش عادة تحت عناوين مختلفة : « سياسية » و « اقتصادية » و « اجتماعية » ، وكثيراً ماتعالج هذه التقسيمات كل على حدة على يد رجال العلوم السياسية ورجال الاقتصاد ورجال الاجتماع .

والكتاب الحالى يهدف إلى مناقشة موضوع « اقتصادى » ألا وهو موضوع التنمية الاقتصادية العالمية - سواء فى المجال القومى أو المجال الدولى - وهو يهدف إلى دراسة هذا الموضوع فى ضوء العلوم الاجتماعية كافة . ولن يعالج العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كلا على حدة ، وإنما سيعتبرها جوانب مختلفة لموضوع واحد .

وعندما ندرس وضع البلدان الفقيرة سنجد أن استقرارها ، بل وجودها نفسه يتوقف على النمو الاقتصادى السريع — وإن هذا النمو

لن يمكن تحقيقه إلا إذا مدت لها البلدان الأخرى يد المساعدة .

وسنعلم أيضاً أن الكثير من هذه البلدان على استعداد لنبذ المنافع المادية إذا كان هذا ضرورياً لتحقيق التحرر الظاهرى من السيطرة الخارجية .

وسنرى فى بلدان العالم الغنية كيف يمكن التوفيق لأول مرة بين تحقيق المصالح بطريقة متنورة ، والسخاء . والظروف المتغيرة تطالبنا بأن نتخذ مواقف اجتماعية جديدة تتفق والعصر الذى نعيش فيه ، والأمر يقتضى تقديم المزيد من العون لا للبؤساء من المواطنين فحسب ، وإنما لأقطار العالم الفقيرة ـ هذا إذا أردنا أن نتجنب القلاقل العالمية .

وما لم نفهم كيف لا يمكن الربط بسهولة بين تعليقات المتخصصين لتشكيل كل ما له معنى فإن نستطيع الشروع فى بناء هيكل شامل يساعدنا على تفهم مشاكل التنمية الاقتصادية .

ولقد اخترع البروفيسير جالبرت فى كتابه « المجتمع الموسر » عبارة « الحكمة العتيقة » وهو يقصد بهذه الجملة أن التعليقات كثيراً ما تعتمد على روابط كانت صحيحـــة فى يوم من الأيام غير أنها لم تعد تتفق والظروف الجديدة .

ولقد ركز جهوده فى ذلك الكتاب فى تبيان عدم امكانية تطبيق آراء القرن التاسع عشر ومثله العليا ، كمرشد لنا فى القرن العشرين .

ويكفى مثال واحد لتبيان ذلك الميل إلى الاستمرار فى الدفاع عن الآراء البالية ، بل تحبيذها . فما زال هناك من يشير إلى الرأسمالية

باعتبارها الشكل التنظيمى الوحيد للمجتمع فى بلدان العالم الغنية كما يقترح تطبيقها فى البلدان الأخرى ، بالرغم من أنه قد حل محل الرأسمالية - منذ زمن بعيد - نظام معدل أكثر ملاءمة للعصر الذى نعيش فيه .

ولقد بين رالف كوردنير - مدير جنرال اليكتريك - القضية كلها فى وضوح وايجاز ، إذ قال : « هناك فى بلدنا ، هوة تفصل بين النظرية والتطبيق ، وهى تتمثل فى الاحتكاكات والعداوات المبددة ، والتى تنشب بين الحكومة، ورجال الأعمال ، والاتحادات، والهيئات التعليمية ونظراً لخضوع الأمة لمفاهيم عفى عليها الزمن - مفاهيم لرأسمالية العالم القديم واشتراكية العالم القديم- فإن كل طائفة تجد الشطر الأكبر من مجهودها قد أحبط أو هوجم بناء على افتراضات عتيقة للغاية، افتراضات تتعلق بطبيعة الحياة الاقتصادية فى الولايات المتحدة اليوم » . غير أن هذا الميل ليس قاصراً على أمريكا وحدها ففى جميع أنحاء العالم نجد أن الأفكار والأنظمة ، والمثل العليا تعيش حياتها الخاصة بها وتظل تعيش بالرغم من أنها لم تعد ملائمة .

غير أن من المهم أيضاً أن نتذكر أن المفاهيم الجديدة التى تظهر اليوم فى البلدان الغنية كثيراً ما تثبت عدم جدواها ، بل خطورتها ، فى مناطق العالم الفقيرة .

أما العقبة الثانية الكبرى التى تحول دون الفهم الشامل للأحداث فتنجم عن الحدود المصطنعة التى يخلقها دارسو السلوك البشرى .

وإذا واجهوا تعقد المعرفة الآخذ في التزايد تخصصت الفروع الاكاديمية المختلفة فى جوانب السلوك الإنسانى .

وكان أن تخصص رجل الاقتصاد فى التجارة وتكوين المال ، بينما درس رجل علم النفس العمليات الذهنية ، أما رجل علم الاجتماع فأخذ يختبر المجتمعات ، بينما حاول المتخصص فى الانثروبولوجيا دراسة الميدان بأكمله ، غير أنه ركز -دراسته إلى حد كبير- فى طوائف معزولة ، آملا أن يخرج من هذه الدراسة بقوانين عامة .

وتمادت الاقتصاديات فى محاولاتها لقصر مناقشاتها على سمات معينة فى الانسان . ولسوء الحظ رفضت طبيعة الانسان أن تقسم بواعث نفسها لكى يتمشى التقسيم مع هذا التفريق والتمييز . وما زالت بواعث الإنسان معقدة متشابكة - وهو يفكر فى كافة العوامل التى يدركها ، وذلك حين يريد أن يصل إلى قرار بشأن مسألة من المسائل .

والبواعث الاقتصادية وحدها لا تكفى لتفسير كافة الظواهر ، ذلك لأن مقدار الأهمية التى يعلقها الناس على جمع المال يتوقف على نظرتهم الى العمل والفراغ ، الى الاستهلاك والادخار . وهم إذا وجدوا أن بذل الجهد والحصول على دخول مرتفعة أمر طيب ، فانهم سينفقون وقتا كبيراً فى العمل أما إذا فضلوا وقت الفراغ ووجدوا أنهم ليسوا بحاجة إلى أجور أكثر ارتفاعا ، فانهم سيهتمون بوسائل أخرى لتمضية وقتهم .

وبالرغم من هذا مازال الشطر الأكبر من التحليل الاقتصادى اليوم يعتمد على الافتراض التالى : وهو أن فى الامكان فصل رغبة الانسان

فى جمع المال ، واعتبارها اهتمامات قائمة بذاتها ـ وتسمى هذه الظاهرة عادة بالاقتصاديات النيوكلاسيكية .

وما زال رجال الاقتصاد يعرضون مقترحات قائمة على هذه النظرية، يحدث هذا بالرغم من أن مواقفهم منها متضاربة بشكل غريب .

وعندما يتناول رجال الاقتصاد فرع تخصصهم نجد أنهم كثيرا ما يكتشفون أن هذه النظريه غير ملائمة ، وإذ ذاك يضيفون اليها مزيداً من التعقيدات العديدة . ولكن ، ما أن يبحثوا فى موضوعات أخرى غير موضوع دراسته ، حتى يصبحوا عرضة لأن يقبلوا ـ دون مناقشة ـ النتائج التى تعتمد على افتراضات ناقصة .

ومن أجل هذا سيجد القارئ أن أحد الخيوط التى تمتد خلال هذه الدراسة هو أن الكاتب يتحدى النظريات المختلفة التى تعتمد ـ فى صياغتها ـ على افتراضات النيوكلاسيكية .

ومن المعتقدات الأساسية فى هذه النظرية النيوكلاسيكية أن سلوك كل فرد لا يتأثر بالمجتمع الذى يعيش فيه . والواقع أن ردود فعل الناس لا تخضع تماما للبلدان التى تربوا فيها ، غير أنها تتأثر بها الى حد كبير وهناك بعض الحضارات التى تعلق أهمية كبرى على العمل، وعلى الاستهلاك الذى يوفره هذا العمل ، وفى نفس الوقت نجد حضارات أخرى لا تعلق على الاستهلاك أهمية كبرى ، بل تعتبره أمراً سيئاً بشكل قاطع .

والعبارة التالية المأخوذة من روث ماك ـ الخبير فى اقتصاديات الاستهلاك ـ تحمل هذه الفكرة : « . . ان للاستهلاك ، والممتلكات والشراء دلالة

بالغة بالنسبة لشعوب العالم الغربى ، وربما بالنسبة لشعب أمريكا الشمالية بصفة خاصة .

وهناك بعض الممتلكات التى لها أهمية فى كل حضارة ، غير أن المال والسلع يعتبران جوهرا رئيسيا فى حضارتنا - مثلما يعتبر هنود زونى الطقوس السحرية جوهرا رئيسيا لخطاب ود آلهة الخصب (بالرغم من عدم التماثل بين الاثنين فى الكم) وكذلك الحال بالنسبة للشجاعة فى الحرب والاحتمال عند حضارة سهول سو ، أو الاخلاص للأسرة والأصدقاء فى مذهب كونفشيوس . »

ان هذه الاختلافات فى المواقف هى التى تحدد ما إذا كانت التنمية الاقتصادية ستتم أو لاتقع على الاطلاق ، والأهمية المعلقة على العمل ووقت الفراغ ، على الاستهلاك والادخار ، ستحدد مقدار النمو ، وهذا ما أشار اليه فيبر وتونى ، فى كتب اشرت منذ سنوات عديدة، ومع ذلك لايمكن ادماج آرائهما العميقة داخل النظرية النيوكلاسيكية، تلك النظرية التى افترضت أن كافة الشركات تحاول الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح (أى مضاعفة أرباحها الى الحد الاقصى) - وما أن تم التسليم بهذه النظرية حتى أصبح مما ينافى المنطق أن يقول امرؤ إن الشركات فى بعض البلدان قد تكون أكثر اهتماما بالأرباح الوفيرة من غيرها من الشركات فى بلدان أخرى .

وباستثناء مؤلف جوزيف شومبيتر الذى ارتاد به الميدان ، نجد أنه لم يظهر إلا فى الآونة الأخيرة فقط رجال للاقتصاد من أمثال جيمز

دوزينبرى ، وولت رستو ، و.أ. لويس ، الذين حاولوا ادخال العوامل الاجتماعية فى الاقتصاد من جديد ، وأشاروا الى أن الاتجاهات المختلفه قد تؤثر على التنمية الاقتصادية .

وسيتحقق النمو عندما يكون السكان فى بلد من البلدان، على استعداد للعمل الشاق ، وعلى استعداد لانفاق الوقت لإنتاج «السلع الاستثمارية» - من آلات ومصانع وسدود - وهى السلع التى ستضاعف من كمية الانتاج فى سنوات مقبلة .

وعندما نفكر فى المشاكل الاقتصادية نجد أن من الممكن تقسيم العالم إلى طائفتين كبيرتين من البلاد : طائفة البلدان النامية وطائفة البلدان المتخلفة غير أن هذين الاصطلاحين يكشفان عن التحيز الذى وقع فيه من صاغوهما ، ذلك لأن الاختلاف بين هاتين الطائفتين فى العالم ليس اختلافاً من ناحية التخلف ، وما يوحى به هذا الاصطلاح الاستخفافى من تأخر لا فى الاقتصاديات فحسب ، وانما فى التنظيم الاجتماعى أيضاً : ان الاختلاف - بكل بساطة - هو اختلاف بين فقر وغنى .

ومن أجل هذا سنسمى هذه البلدان - على طول الخط - البلدان الغنية والفقيرة . ولكن على القارىء أن يعتبر هذه المصطلحات مصطلحات « مختزلة » تعبر عن حقائق غاية فى التعقيد .

والتفريق بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة من الأمور البسيطة : ان الدخول فى البلدان الفقيرة لاتمثل إلا النذر اليسير من دخول البلدان الغنية . واليوم ، هناك استثناءات قليلة لهذه الحقيقة: ان الثروة الموجودة

فى البلدان الغنية بالبترول تستطيع أن تحقق لـكل فرد مستوى معقولا من المعيشة . ومع ذلك تظل هناك سمات معينة ترتبط بالفقر الماضى . والبلدان الفقيرة لم تـكفل المستوى المادى للمعيشة وكان حظها من التعليم الرسمى ضئيلا ، كما أنها اصطنعت طائفة من القيم التقليدية التى رسخت فى عقول المواطنين .

غير أن كل هذه السمات تتعرض الآن لتغير سريع ، فهذه البلدان قد أصبحت على علم بالقيم التى تسير عليها اجزاء أخرى من العالم .

وتتميز البلدان الغنية بنظارتها وببلوغها مستوى مرتفعا نسبياً ، للمعيشة .

والاختلاف الاقتصادى الرئيسى بين هـذين النوعين من البلدان أن العوامل الاجتماعية تتضافر فى البلدان الفقيرة لتحد من نسبة الادخار والاستثمار - والزيادة فى الانتاج لن تلاحق الطلب المتزايد على السلع .

أما فى البلدان الغنية فان الزيادة فى انتاج السلع تميل إلى الاسراع الكبير ، وذلك نتيجة لتخصيص نفقات ضخمة للاستثمار، ويؤدى هذا إلى أن السلع المتوافرة تصبح أكثر من أن يستطيع الناس شراءها .

هناك اذن اختلاف أساسى بين مشا كل البلدان الفقيرة - حيث الانتاج لايكفى - والبلدان الغنية حيث تؤدى الامـكانيات الانتاجية الزائدة إلى الـكساد فى كثير من الأحيان .

وفى الوقت الذى نستطيع فيه أن نحدد بسهولة السمات الأساسية

للبلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، إلا أنه لا يمكن - ولايستدعى الامر - أن نرسم حداً فاصلا بين الفريقين .

ففى كل مرحلة من مراحل التنمية نجد بلداناً تمثل هــذه المرحلة . والبلدان التى لايمكن أن يقال عادة إنها غنية موجودة فى أمريكا الشمالية ، وشمالى أوروبا ، واستراليا . أما كافة بلدان آسيا ، والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وأواسطها ، فيمكن اعتبارها فقيرة تقريباً ، بالرغم من أن بعض المراقبين قد يعترضون مطالبين باستبعاد بعض بلدان أمريكا اللاتينية من هذه القائمة .

والتحليل الخاص بأفريقية قد يجىء معقداً أحياناً نتيجة لوجود مجتمعات متعددة الاجناس فيها . وقد يتفق الجميع على أن لليابان وضعاً استثنائياً ، ذلك لأنها لاتشترك مع البلدان الفقيرة فى الكثير من اتجاهاتها ، غير أنها مازالت فقيرة نسبياً . وسنرى فى الفصل الحادى عشر أن مشاكلها تنبع إلى حد كبير من القيود المفروضة على التجارة الدولية .

وبالرغم من أن الوضع الاقتصادى فى روسيا وشرقى أوربا قد يتشابه مع وضع البلدان الغنية فى السنوات المقبلة ، إلا أننا لن نحاول مناقشة مشاكلها هنا ، ذلك لأن سيطرة الدولة تفتح الطريق أمام اتخاذ إجراءات متعددة بشكل كبير ومن ناحية أخرى نجد أن مشاكل الصينيين والأساليب الموجودة لحلها ، كثيراً ماتتشابه مع مشاكل البلدان الفقيرة الأخرى .

وبالرغم مما يقال كثيراً من أن السياسة الصينية تعتمد على مبادىء شيوعية ، إلا أننا سنجد أن الخطوات التى تتخذها لاتعتبر معتقدات أيديولوجية في غالب الأحيان ، وإنما تعبر عن الحاح الأحداث العنيفة وما تفرضه من أساليب ، وأن الأقطار الفقيرة الاخرى تستطيع أن تفكر فى تطبيق الاجراءات الصينية على مشاكلها هى :

وبالرغم من أن تقسيم العالم إلى بلدان غنية وبلدان فقيرة له مايبرره لوجود تشابه أساسى فى موقف الأمم الموجودة داخل هـذا الفريق أو ذاك ، إلا أن هذا لا يعنى بالضرورة وجود تماثل بين معتقدات بلدين فقيرين أو بلدين موسرين .

إن تاريخ كل بلد غنى ، وكل بلد فقير سيجعلهما يقيمان أساليب الحياة بطرق مختلفة ، ويسيطران على مجتمعاتهما بطرق متباينة .

وبالرغم من أن الدول الغربية. على سبيل المثال ، تشترك فى إيمانها بالديمقراطية ، إلا أنها تختلف فى طريقة انتخابها لأعضاء برلماناتها ، وتختلف فى العلاقات القائمة بين الأحزاب وفى حظ الحزب من النظام .. وكثيراً ما اختلفت أساليب السيطرة فى البلدان الفقيرة عن أساليب السيطرة فى الغرب وليس هناك مايؤكد أن أشكال الديمقراطية الغربية ستصلح فى هذه البلدان الفقيرة ، إذ سيكون لكل بلد مشاكله الخاصة به وحلولها الخاصة به ونظراً لوجود تباين فى القيم سنجد أن الأساليب التى تلائم بلداً معيناً قد تؤدى إلى نتائج غير مستحبة فى بلد آخر ، وأن الاقتراحات التى قد تصلح علاجاً لمشكلة فى أمة من الأمم قد تضاعف من حدة المشكلة فى أمة أخرى .

وأن وجود أكثر من مائة أمة ، لكل واحدة منها نظامها وقيمها ، ليجعل من المستحيل أمام أى فرد أن يعرف الاساليب التى تلائم كل واحدة منها . .

وأنا لم أحاول هنا اكتشاف الاجراءات التى تلائم بالذات هـــذا *البلد أو ذاك ، فالهدف من هذا الكتاب استكشاف العلاقات التى تربط* بين الاحداث ، والتدليل على أن الافتراضات التى نقوم عليها السياسة فى الوقت الحاضر كثيراً ما تكون غير ملائمة ، وأن الخطوات التى تتخذ وفقاً لنظريات خاطئة تسىء إلى الموقف بدلا من أن تصلحه . .

وسنرى أن النمو الاقتصادى لا يمكن تحقيقه بصورة مضمونة مؤكدة عن طريق اتخاذ « اجراءات اقتصادية » ، وإنما يتطلب الامر وجود مواقف اجتماعية معينة نحوالعمل ووقت الفراغ ، نحو الاستهلاك والادخار ، نحو الاستثمار والتجديد .

وكثيراً ما تناقش مشاكل العلاقة بين الاقطار الغنية والأقطار الفقيرة على ضوء الحرب الباردة ، وعلى ضوء الخطوات الضرورية لضمان ارتباط البلاد بهذا الجانب أوذاك . والكتاب الحالى لاينتهج هذه النظرة لسببين . . السبب الأول أن المؤلف يعتقد أن مشاكل الأقطار الفقيرة لا يمكن أن تحلل على ضوء الشيوعية والرأسمالية ، فهذه المناطق تواجه مشكلة فريدة فى تاريخ الإنسانية ، ولن يمكن الوصول إلى حل لمشكلتها إلا إذا درسنا وضعها دون أفكار سابقة نخضع لها ونتأثر بها . . السبب الثانى الذى يجعلنى أبتعد عن هذا المنهج ــ منهج الحرب الباردةوضرورة

الارتباط ـ أن الحرب الباردة أصبحت أمراً ينطوى على التناقض ، ذلك لأننا نعيش فى عصر القنبلة الهيدروجينية، أما أن يعيش العالم برمته ، وإلا فإنه سيمزق نفسه أربا . ولا يمكن أن نعامل الأقطار الفقيرة كمخالب فى صراع يدور بين الدول الكبرى يجب أن تقدم المعونة لبلد لا لمساندة هذا الجانب أو ذاك فى المعركة الايديولوجية، وإنما من أجل مساعدة سكان هذا البلد . .

ثمة تحذير أخير . إن كل التحليل سيصبح غير دقيق ، على أساس الاوضاع الحالية . وصحة هذا التحليل رهن باستمرار صحة الوصف الخاص بالظروف الموجودة فى البلدان الفقيرة والبلدان الغنية ، وعندما تحدث تغيرات ـ وستحدث بالفعل خلال السنوات القادمة ـ فان هذا التحليل سيصبح غير دقيق ، كما ستصبح الحلول غير ملائمة ولاتستطيع العلوم الاجتماعية أن تكون منهجاً دقيقاً لا يتغير . ذلك لأن المواقف التى تبحثها هذه العلوم إنما تتغير دوما .

والكتاب ينقسم إلى ثلاثة أبواب : فالباب الأول يتناول البلدان الفقيرة . بينما يتناول الباب الثانى البلدان الغنية .

أما الباب الأخير فيعرض للعلاقات بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية .

وبالرغم من أن كل باب قد كتب بحيث يطالعه القارىء بالنظام الذى ورد به ، إلا أن من الممكن دراسة كل باب من هذه الأبواب الثلاثة على حدة . .

وسنجد أن مشاكل البلدان الفقيرة لا يمكن أن تحل تقريبا دون وجود مساعدة من البلدان الغنية ، ولكن نظرا لقلة المعونة فى الوقت الحالى ونظراً لأنى أريد أن أعرض للموضوع بأبسط طريقة ممكنة ، فقد أرجأت الحديث عن معنى المعـــونة ومدلولها إلى القسم الأخير من الكتاب . . بدلا من بعثرته فى الفصلين الخاصين بالدول الغنية والفقيرة .

٢ ــ التقاليد والتغير

تزايد الاهتمام بمشاكل البلدان الفقيرة بصورة متلاحقة وذلك خلال الأعوام التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وتركز التحايل حول فقر هذه المناطق والحاجة إلى رفع مستواها المعيشى .

ولقد أكد كثير من المراقبين مدى الحاجة إلى النمو الاقتصادى ، ولكن غاب عن أذهانهم أن النمو الاقتصادى ليس أعسر مهمة تواجه البلدان الفقيرة . ذلك لأن مشكلتهم الرئيسية تتلخص فى محاولة التوفيق بين المعتقدات الحالية وظروف العـــالم الحديث بسرعة تكفى لمنـع انهيار مجتمعاتهم .

وفى الوقت الحالى ، نجد أن لدى البلدان الفقيرة مفاهيم ومعتقدات تختلف للغاية عن مفاهيم الغرب ومعتقداته . ونظام القيم الذى تربت فيه هذه البلدان قد نظم حياة الناس لقرون عدة .

وهكذا نجد أن هذا النظام لا يتعرض للشك إلا من جانب الجيل الحديث ، الذى يمارس اليوم نفوذا آخذا فى التزايد .

وليس من شك فى أن بعض القيم ، فى هذه البلدان ، ضعيفة فى المجالات التى يعتبرها الغرب أهم من غيرها من المجالات غير أن لهذه القيم عادة مواطن قوتها ، وأبرز ما فيهـــا نشرة من العيش لا تجدها على الدوام بين البلدان الغنية الزاخرة بالمادة .

ومن أصعب الدروس التى يتعلمها المرء أن أساليب الحياة التى تنفر منها قد تكون حيوية ومرضية بالنسبة للآخرين ـ وأنه ليس من الحكمة ـ بالضرورة ـ أن يحـــاول امرؤ تطبيق قيم مجتمعه داخل مجتمعات أخرى .

وربما كانت أسهل طريقة للوصول إلى هذا التعمق هو الملاحظة الدقيقة من خلال الأسفار ، أما الذين لم تتهيأ لهم فرصة السفر فيستطيعون الاعتماد فى ذلك على القراءة .

وفى قائمة المراجع المنشورة فى نهاية الكتاب سيجد القارىء عدداً من الدراسات البارزة لبعض المجتمعات ، وستساعد هذه الدراسات على التدليل على النقطة التى أشير إليها .

وإن الشك والمقت أحياناً الذى ينظر به القادم من البلد الغنى إلى قيم الفقير مرجعه ـ إلى حد ما ـ أن كثيرين من أبناء البلدان الفقيرة لا يرون أن العالم يخضع تماماً للقوانين المنطقية الخاصة بالعلم ، فهم يؤمنون بأن الأشياء الخارقة تستطيع أن تؤثر على الأحداث .

وليس من المناسب أن نعرض هنا للأدلة التى تساند هذه المواقف والأدلة التى تقف ضدها . غير أن المرء يتأثر لا محالة حين يجد أن أبناء الغرب الذين عالجوا هذه المسائل بعقول متفتحة متشككة رجعوا وقد تغيرت معتقداتهم المتعلقة بالسحر ، بل وانعكست تماما .

وليس من الحكمة فى شىء أن يتجاهل امرؤ الأدلة التى جمعتها الدراسات العلمية والتى تثبت وجود أشياء مثل : الفهم الذى لايعتمد على الحواس .

ومن المفيد أن نتذكر أيضاً أن العلم نفسه يوشك أن يعترف بأن وصفه للواقع هو وصف ذاتى ، غير موضوعى .

والكثير من التعليقات غير المرضية عن سلوك السكان فى البلدان الفقيرة ، إنما تعتمد على سلوك أفراد أفسدهم بعدهم الطويل عن قبيلتهم أو قريتهم ، واضطرتهم ظروف الحياة فى المدن إلى الاعتماد فى تصرفاتهم على تحقيق الصالح الشخصى دون ضابط ، واطلاق العنان لعواطفهم ، ونبذ العادات القبلية التى جعلت الحياة البدائية انسانية .

إن ج ك كاروذرز يوضح هذه النقطة ، وهو يتحدث هنا عن أفريقية غير أن من الممكن تطبيق آرائه على نطاق أوسع :

كانت الحياة فى أفريقية تفتقر كثيراً إلى الأمان ، غير أن الفرد حقق شعوراً داخلياً بالأمن الشخصى عن طريق الالتزام والالتزام وحده ، بالقوانين التقليدية ، وهى قوانين استمدت مكانتها والكثير من سلطانها

من (ارادة) الاسلاف الذين اعتبرت أرواحهم قوية ، والذين نظر اليهم على أنهم مرتبطون بالأرض .

وكانت هناك مخاوف بالطبع وكادت الكوارث أن تكون سنة الحياة ، ولكن ندر أن تقع أشياء من هذا القبيل دون أن تكون لها سابقة ..

وكان لكل أنماط معدة من السلوك ، أنماط تشبع الرغبة فى التصرف وهكذا حقق الافريقى قسطا من الاستقرار، وكان مهذبا ـ سواء فى مجتمعه أو فى بيته ـ كما أنه نجح عادة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى ، وكان فى الواقع كائنا اجتماعيا » .

والتغيرات الاجتماعية التى قضت على سطوة القيم التقليدية، قد أحدثت أيضا ثورة فى الكثير من رغبات واتجاهات السكان الذين يعيشون فى البلدان الفقيرة . . لقد اكتشفوا أن من الممكن أن يعيشوا حياة أطول وفى ظل ظروف صحية أفضل ، وهم لهذا لا يريدون أن يعيشوا دون وجود علاج طبي، وهم قد عرفوا أن من الممكن وجود مستويات أفضل فى المعيشة ينوون الوصول الى هذه المستويات .

أما امكانية تحقيق هذه المطالب الجديدة، فتتأثر الى حد كبير بالحقيقة التالية : ان نسبة كبيرة جدا من مواطنى هذه البلدان يعيشون فى مناطق زراعية ويشتغلون بالزراعة . . ومن المقدر أن ٧٠٪ من السكان الهنود يشتغلون بالزراعة والتشجير ، والقنص والصيد ، وتتشابه هذه النسبة

فى البلدان الفقيرة الأخرى . أما فى الولايات المتحدة « فان ١٢ ٪ فقط من الطاقة العاملة كانت تشتغل بهذه الأعمال ، وذلك فى عام ١٩٥٠ .

ومن العسير أن تقنع رجال الزراعة ـ بصفة خاصة ـ بقيمة التغير ، ذلك لأنهم عاشوا مع أرضهم لسنوات عدة . . كما أن أسلافهم تركوا لهم حكمتهم المتراكمة . . وهم يعتقدون أنهم يعرفون كيف يحصلون على أكبر كية ممكنة من المحاصيل . أضف الى هذا أن الكثيرين منهم يعيشون على شفا الفقر . ولهذا فان تعرض أى تجربة للفشل لاشك يؤثر عليهم جداً .

وقد يحق لهم أن يفضـــلوا الاستمرار فى الحصول على عائد صغير ولكنه مؤكد ، بدلا من تطبيق أساليب جديدة يبدو أنها ضاعفت من محاصيل أراض مجاورة يملكها أناس آخرون. ومما يضاعف من مقاومتهم للتغير أحيانا أن حضارتهم تفسر النجاح فى المحاصيل ، على أنه من فعل السحر أو الحظ ، أو غير ذلك من الأسباب غير العملية .

والأفراد الذين حاولوا احداث تغيرات لتحسين الاوضاع كثيراً ماتورطوا وضاعفوا من مشاكلهم . . ذلك لأنهم لم يدرسوا الطريقة التى نظم بها المجتمع كما لم يدرسوا الأهداف التى يرنو اليها.. ان هؤلاء الافراد حين يفشلون فى تطبيق الأشياء المستحدثة ، يرجعون هذا الفشل الى غباء الشعب ، غير أن الفشل ان دل على شىء فانما يدل على أن التغير المقترح لايتمشى مع مقتضيات المجتمع أو أنه قدم بطريقة سيئة .

إن الفرد لن يتقبل أى تغير إلا إذا آمن بأن هذا التغير سيضاعف من متعه .

ومن الأمثلة التى تدل على عدم اهتمامنا بهذه النقطة أن بعض قرى الشرق الأوسط فشلت فى ادخال نظام المياه النقية ، فالذين حاولوا إدخال هذا النظام الحديث اعتبروه شيئاً جميلا للغاية ، ذلك لأنه سيرحم الأهالى من عنـــاء جلب المياه من الآبار . . . تلك الآبار التى كانت تبعد ـ أحياناً ـ عن القرية بمسافة كبيرة .

غير أن هذا الاقتراح كثيراً ماقوبل بالرفض ، لأن الوقت الذى كانت النسوة يقضينه عند البئر يتيح لهن الفرصة للدردشة الممتعة ، وهى مصدرهن الترفيهى الوحيد .

وهناك مثال آخر طريف جاء نتيجة لإدخال بذور قمح منتقاة فى الهند . فنى قرية واحدة لم يزرع هذه البذور الجديدة سوى فلاحين أو ثلاثة فلاحين ، غير أنهم تخلوا عن استخدامها بعد مضى موسمين ، بالرغم من اعترافهم بأن محصول هذه الحبوب أفضل بكثير من محصول الحبوب القديمة . وقد يبدو مثل هذا الاجراء غريباً مستعصياً على الفهم . غير أن أحد المراقبين الذين عاشوا فى القرية وجـــد أن قرار الفلاحين بنبذ الحبوب الجديدة جاء نتيجة تفكير منطقى لقد قدموا لهم الحبوب المنتقاة بطريق القروض .

ومن شروط هذا القرض أن تعاد كمية مماثلة من الحبوب فور ظهور المحصول وبصورة سليمة ـ وهكذا لم يكن أمام المزارع فرصة التصرف

عندمايكون محصول القمح سيئاً فى عام من الاعوام ، كأن يخلط البذور بحبوب أخرى عند الزرع ، كما اعتاد أن يفعل . كما أن الفلاحين الهنود وجدوا أن الحبوب الجديدة أضخم من أن تطحنها الماكينات المعتادة . وخيل لاهالى القرية أن العجينة صلبة بحيث يصعب خبزها ، أما القش فلا يصلح كعلف ، بل إنه غير صالح للاشتعال ـ وهكذا حرم الفلاحون من فوائد أخرى لقش القمح القديم .

أما الاعتراض الاخير فهو أن الخبز لم يكن طيب المذاق فى نظر الفـــلاحين . .

وكثيراً ما كف البعض عن ادخال الوسائل الحديثة لأنهم لايدركون أن القرارات تخضع عادة لاسباب منطقية ، وأن عدم رغبة الأهالى فى تطبيق الأساليب الجديدة معناه أن هذا التغير لايلائم المجتمع ، ولقد كانت هناك فى بعض الحالات تجديدات هادفة فى الأساليب الزراعية ، غير أنها فرضت على الأهالى فرضاً ، ولقد بلغ من خطورة هذا الوضع أن مناطق هائلة قد تدهورت للغاية ، بعد أن كانت تنتج الطعام .

مثال هذا أن ادخال المحراث العميق فى بورما قد أضر بالطبقة الصلبة من الأرض ، وهى الطبقة التى كانت تحفظ الماء فى حقول الأرز ومن المعتقد فى شرق أفريقية أن حرث مساحات من الغابات من أجل مشروع الفستق البريطانى المشئوم قد أضر بالتربة فى مناطق عديدة ، فلقد صار من العسير الآن الاستمرار فى زراعة هذه الأرض .

وكثيراً ما تكون نتيجة التجديد مختلفة تماما عن المتوقع . ففى أفريقية أدى إدخال الصناعة إلى مضاعفة الفرص أمام جمع المال ، كما ضاعف من الرفاهية الاقتصادية غير أنه دمر - فى نفس الوقت - الشكل الكامل للمجتمع ، وأن غياب الرجال عن القرى لفترات طويلة قد أساء الى توازن الأيدى العاملة فى القبيلة . . كما أساء غياب الرجال إلى وسائل نقل القيم التقليدية فى المجتمع ، وأدى هذا إلى انهيار دفع بالنساء إلى الانتقال إلى المدن ، وهناك اتضح أنهن غير قادرات على العثور على عمل فى معظم الأحيان .

والمثال الأخير يبين أيضا أن التغيرات التى تبدو طفيفة فى أساليب المعيشة قد تغير المزيد من التصرفات ، أكثر مما نتوقعه بالفحص العابر ، ولقد ثبت هذا بطريقة غريبة ، بواسطة الأحداث التى أعقبت شراء جماعة من هنود باباجو (أريزونا الجنوبية) لأول عربة فى المنطقة . فلم يسبق لهم أن استخدموا عربة تسير على عجلات ، وإنما كانوا يتنقلون على ظهور الجياد ، وكان من الواضح أن شراء العربة سيؤدى الى نتائج هائلة .. وبالرغم من أن وكيل مكتب الولايات المتحدة لشئون الهنود قد تنبأ ببعضها ، الا أن البعض الآخر أدهشه . . بل إنه لم يكن يتصور الطريقة التى ستستعمل بها العربة ، فالهنود لم يعتبروها ملكية خاصة وانما نظروا اليها على أنها مورد فريد وعلى أنها أرض يجب أن يشترك فيها كافة أفراد المجتمع على قدم المساواة .

وصار من الضرورى بعد دخول العربة ، ظهور مهارات جديدة ،

ونبذ مهارات أخرى كانت حيوية فى يوم من الأيام غير أنها أصبحت عتيقة الآن .

فهم قد نبذوا صناعة السلال والسروج الخاصة بالجياد ، وعندما وجدوا أن الفخار هش لا يتحمل النقل بالعربات قللوا من انتاجه إلى حد كبير ، وحلت محله البراميل المصنوعة من المعدن .

ومن ناحية أخرى تعلم الأفراد كيف يشكلون المعادن ليضعوا حدوة الجياد، وليصلحوا الاطار المعدنى لعجلات العربة ، وحدث تغير فى طريقة استغلالهم للوقت . فقبل دخول العربة ، كان الخشب يجمع بكميات صغيرة ، وبين حين وآخر ، بواسطة النسوة والاطفال، وبعد ذلك صار من الأفضل ايفاد مجموعة من الرجال ، من حين لآخر لقطع الأخشاب ، ونقلها إلى الأسواق واستغلوا هذا الجزء الزائد من المال فى دفع ثمن المهمات الخاصة بالجياد ،والاجزاء المعدنية للعربة والبراميل، وهى الأشياء التى أصبحت ضرورية لجماعة الباباجو . .

وهكذا أدى قدوم عربة واحدة إلى تغييرات فى قطاعات عديدة من الحياة ، وعظم الأثر فيما بعد عندما أصبحت القرية تمتلك عدة عربات، وغير ذلك من العتاد الجديد .

وقد نشرت اليونسكو تقريراً عن «الانماط الحضارية والتغير الفنى» وفيه ناقشت أثر التغيرات على التنظيم الاجتماعى وأشارت إلى أن التطورات حين تحدث بسرعة خارقة ، وتكون ذات طبيعة متطرفة،

فان المجتمع قد ينهار ، ويجد الفرد نفسه دون معين ، وتنتابه أمراض ذهنية أو جسمانية ، أو يصبح جامدا أمام الاحداث وأشار التقرير إلى خمسة أشكال من ردود الفعل التى قد تحدث عندماتزداد حدةالتوتر الناجم عن التغيرات :

١ - فقد يعود الناس إلى أشكال السلوك القديمة ، غير أنها ستبدو الآن أقل امتاعاً ، لأنهم أصبحوا يعرفون أشياء جديدة.

٢ - وقد يصبح السلوك أقل نضجاً وأقرب إلى التصرفات الصبيانية التى لا تعترف بالمسئولية .

٣ - والتوتر المتراكم والناتج عن خيبة الأمل أو صعوبة التأقلم ،قد يجد مخرجا له فى التصرفات العدوانية التى قد لاترتبط بالفرد أوالموقف الذى سبب التوتر أصلا .

٤ - قد يهرب الفرد - بجسده أو روحه - من الموقف الذى يتسبب فى يأسه ، وقد يتمثل هذا الهرب فى جموده أوفى قيامه بتصرفات بديلة ، كادمان الخمر .

٥ - قد يسعى الأفراد إلى منع التوتر ، أو منعه جزئياً عن طريق شعورهم الطاغى بالإرهاق المزمن ، أو إلقاء اللوم على الآخرين لهذا الموقف البائس وهذه القائمة التى تتعرض لردود الفعل التى قد تحدث ليست بالقائمة الشاملة بالطبع ، غير أنها قد تساعدنا على معرفة الأسباب التى أدت إلى الفشل المفاجىء لبعض المحاولات التى بذلت للنهوض بالمجتمعات ، وهو فشل كان من الصعب تفسيره أو علاجه .

ما السبب فى ردود الفعل هذه ؟ إن البلدان الفقيرة قد اعتادت التغير البطىء ، ولهذا فإن أى تحول يكون أكثر وبالا مما لو كان الوضع فى البلدان الغنية التى اعتادت التغيرات السريعة . وسكان البلدان الفقيرة ظلوا قرونا طوالا يستخدمون نفس المواد ونفس الأساليب .

وكثيراً ما ترتبط وظيفة جسم من الأجسام بوظيفة جسم آخر ، وبعادات المجتمع وبالكائنات الوهمية التى يظنها الأهالى مسئولة عن دور هذا الجسم ، ومسئولة عن رفاهية الناس وأمنهم .

مثال هذا أن حضارة معظم القبائل الاسترالية البدائية خضعت للمفهوم القائل بأن مجتمعهم انشأ منذ البداية على يد كائنات رائعة بصورة لطيفة ، وأن هذه الكائنات تقوم مقام السلف ..

ونظم السكان حياتهم على أساس بلوغهم لهذا الوضع الأصلى بقدر الإمكان . غير أن قدوم بعثات التبشير حرم البدائيين من السيطرة الكاملة على حياتهم، ذلك لأن المبشرين لم يكونوا مسئولين أمام السلطات القبلية .. كما كان لهم مطلق الحرية فى إدخال بعض عناصر الحضارة الغربية .. يضاف إلى هذا أنهم وزعوا سلعاً جديدة .. وكان هذا بمثابة هجوم على نظام القيم الذى تؤمن به القبيلة ، كما كان هجوما على العلاقات الأساسية فى تنظيمها الاجتماعى .

والأحداث التى أعقبت إحلال الفأس المصنوع من الصلب محل الفأس الحجرى أفضل تصوير للطريقة التى تتعرض بها اليوم للهجوم ..

كانت الفأس الحجرية هى أداة العمل التقليدية فى القبيلة كما كانت كاشارة ظاهرية تدل على أهمية الذكر ، كما كانت علامة من علامات علو الشأن . فلم يكن بمقدور أية امرأة أن تمتلك فأسا . إذ أن عليها أن تستعيرها من زوجها فى العادة أو أبيها ..

ونظراً لأن الفأس كانت أهم أداة فى القبيلة فإنها لعبت دورها فى العلاقات التجارية والاحتفالات . غير أن المبشرين لم يكترثوا لهذه العوامل ، ووزعوا الفؤوس الجيدة المصنوعة من الصلب على الجميع دون تمييز ، سواء الرجال أم النساء ، الكبار أم الصغار ، وعندما تسلمت النسوة هذه الفؤوس اعتبرنها ملكا لهن ، بالرغم من أنهن كن عاجزات - بمقتضى نظام القيم المعمول به فى القبيلة - عن امتلاك الفأس المصنوعة من الحجر ..

وبعد أن كان رجال القبيلة يطلبون من الرجل المسن - فى احترام أن يعيرهم فأسه .. أصبح مضطراً - فى كثير من الأحيان - إلى الاعتراف بجودة الفأس المصنوعة من الصلب .. واستعارة هذه الفأس من شاب بل من إمرأة ، واختلطت المفاهيم الخاصة بالمركز والهيبة .

وبالإضافة إلى هذا فقدت الحفلات التى تقام للحصول على رؤوس فئوس ، فقدت هدفها الرئيسى ، وقل عدد المترددين عليها ..

وفى الوقت الذى أجريت فيه هذه الدراسة الخاصة بالقبيلة أدت التغيرات السابقة وغيرها إلى انهيار اجتماعى كامل . .

وفى المناطق الأخرى التى ازداد فيها الاتصال بالرجل الأبيض .. أصبح سلوك المواطنين ، ومشاعر المواطنين أشياء ميتة .. وساد الجمود والتبلد . . وأصبح الرجل البدائى بعيد المنال بالنسبة لأى غريب يريد أن يخدمه أو يؤذيه . .

لقد تحطمت حياة البـــدائى الاسترالى نتيجة لاتصاله بمدنية لا يفهمها .. مدنية يصر المستوطنون الجدد على وجوب إيمانه بها . .

ونحن نواجه نفس الخطر عندما تحاول البلدان الفقيرة تطبيق أفكار موجودة فى البلدان الغنية ، دون التحقق مما إذا كانت هذه الأفكار ستناسب البلدان الفقيرة التى تختلف ظروفها . . مثال هذا أن نقابات العمال كثيراً ما اعتقدت أنه نظراً لأن دورها الرئيسى فى البلدان الغنية هو رفع الأجور .. وجب أن يكون دورها فى البلدان الفقيرة مماثلا . . غير أن الزيادة فى الأجور قد لاتخفف من حدة التوتر ، بل قد تضاعفه كما دلت على هذا دراسة أجريت أخيرا عن الطاقة العاملة فى مصنع الفواكه المتحدة ، فى تكويسيت بجواتيمالا . فأصبحت ثلاثة أو أربعة أضعاف الأجور التى يتقاضاها العمال الزراعيون الذين يمارسون تقريباً كمية مماثلة من العمل : ولم يحدث توتر بين عمال المصنع وعمال الزراعة بسبب هذا الاختلاف فى الأجور . كما قد يتوقع الغربيون بناء على تجاربهم . وانما نشب التوتر بين عمال المصنع أنفسهم . لم تكن هناك طريقة لانفاق الأجور العالية ، طريقة متواضع عليها اجتماعيا .

والواقع أن الرغبة فى التخلص من النقود الزائدة هى التى أدت الى التوتر .

وبعث العمال بشئ من المال للأصدقاء والأقارب المحتاجين ، وكان هذا الشكل من أشكال السلوك الاجتماعى متواضعا عليه . كما أنفقوا جزءاً من المال فى تحسين مستوى معيشتهم، بشراء أجهزة راديو وساعات.الخ.

غير أنهم آخذوا ينفقون نسبة كبيرة على المشروبات الروحية، وبلغ الاستهلاك حدا كبيرا لا بالنسبة للكمية فحسب، وانما بالقياس الى معايير الشرب الخاصة بالمنطقة . وتضاعفت الدعارة، وكثر عدد الأزواج الذين يهجرون أسرهم ، واضطربت الروابط الاجتماعية ، وانكمشت روح الجماعة ، وأحس عمال المصانع بحنق حقيقى، وأصبحوا يفتقرون الى الوحدة والاستقلال ولم تعد أمامهم فرصة للتعبير عن الاهتمامات الفردية مثل العناية بالحدائق مثلا. غير أن أوجه الحنق كلها تحولات الى الشكل المتواضع عليه ، وهو الاحتجاج ، وهكذا طالبوا بالمزيد من المال .

وقد يأمل المديرون اعادة العلاقات الطيبة الى ما كانت عليه فيرفعون الأجور ، وعندئذ ستتاح كميات أوفر من النقود ، وسيؤدى هذا إلى تفاقم الموقف .

والمطالبة المفاجئة بدفع أجور للعمال كثيراً ما تؤدى الى مواقف مؤقتة من هذا القبيل، فالأجور ترتفع، ولكن الرغبة فى استهلاك السلع لا تنمو بالسرعة التى ترتفع بها الأجور، غير أن المشكلة فى النهوض بمستوى المعيشة لا تتحقق إلا إذا كان السكان على استعداد للاجتهاد فى العمل ، وإلا إذا كانت المشروعات تمر بمرحلة التنفيذ . وفى الأراضى التى كانت ملكا

للاستعمار فى يوم من الايام ترى أن مرحلة الاستقلال وطرد الحكومة الأجنبية كثيرا ماترتبط بشروق عصر ذهبى : عصر تنمحى منه الحاجة والعذاب . ويدعى الزعماء الوطنيون أن الدولة المستعمرة حالت دون توزيع الثروة الطبيعية الموجودة فى البلاد توزيعا عادلا، وأنها جنت أرباحا طائلة بأن أرسلت المواد الخام الوفيرة الى وطن الاستعمار . وقوبل هذا التدليل بالطبع بالترحاب كجزء من النقد الموجه إلى حكومة مكروهة غير أنه بدا منطقيا فى نفس الوقت ، فمن الواضح أن الأجانب القادمين من بلد غنى ينعمون بمستوى معيشة مرتفع لقاء عمل يبدو أنه أقل مشقة من عمل الأهالى الخاضعين للاستعمار ولم يكن هناك بطبيعة الحال ادراك كبير لمدى الجهد والتضحية اللازمة فى الماضى من أجل تحقيق هذا المستوى من المعيشة ، ويبدو أن الأهالى لم يكونوا على علم بالجولات اليومية الشاقة التى يقوم بها غالبية « الأجانب » فى أرض الوطن . وبدا أن ثروتهم شىء غير قابل للتفسير ، اللهم إلا إذا كانت آتية من استغلال موارد البلد الذى يتحكمون فيه .

وبالنسبة للكثيرين لم تكن هناك غير خطوة واحدة، ويجزمون بأن نجاح الغنى راجع الى اعتماده على وسائل خارقة للطبيعة. وفى مناطق كثيرة من العالم نجد أن الأهالى يؤمنون بأن نجاح المحاصيل أو فشلها يرجع الى قوة سحر المرء أو قدرة آلهته وهكذا يرجعون نجاح الأجانب الى مساندة آلهتهم لهم ، والحل المنطقى الوحيد فى حالة كهذه أن يلجأ الأهالى الى آلهتهم بدورهم طالبين منهم السلع التى يبدو أن البلدان الغنية تملك منها الكثير .

وقد أدى رد الفعل هذا الى أن عرف كثير باسم « عقائدالشحنات » وهى موجودة بين جماعات سحرية دينية تنتشر فى مساحة واسعة من الباسفيك، والمؤمنون بهذه العقائد ينتظرون وصول كميات هائلة من السلع التى رأوها فى حوزة الاجنبى ، وستصل اليهم هذه الأسلحة بطريق النقل الحديثة المعتادة ، سواء بالبواخر أو الطائرات ، وهم يبنون المخازن ويشيدون المرافئ وطرق الطائرات .

وفى بعض الحالات أقدم السكان على تحطيم المحاصيل حتى يستطيعوا الشكوى من فقرهم الحقيقى أمام اله يبدو أنه تباطأ فى تزويدهم بمقتضيات الحياة الحديثة تلك المقتضيات التى يستحقونها هم أيضا .

والناس لا يستطيعون أن يتصرفوا بطريقة عاقلة إلا إذا أحسوا أنهم يفهمون ما يحيطهم ، وأنهم يستطيعون التحكم فى بيئتهم ، فإذا لم يفعلوا ذلك فشلوا فى التعرف على صالحهم ونجمت عن ذلك ردود فعل مماثلة لما أسلفنا ذكره .. والنمو الاقتصادى هدف ضرورى للبلدان الفقيرة ولكن يجب أن ننظر إليه باعتباره أهم شىء ، ويجب ألا نفترض أن كل إجراء يضاعف من الثروة هو إجراء سليم بالضرورة .. ولن تكون التنمية الاقتصادية مرضية إلا إذا حافظت على معنى الحياة ، بدلا من أن تقضى على هذا المعنى .

وبلدان العالم الغنية قد دفعت ثمن التنمية باهظاً ، وفى البلدان الفقيرة نجد أن الكثرة الغالبة من السكان انتزعوا من بيئتهم انتزاعاً ، ووجدوا

أنفسهم بلا روابط تساعدهم على التكيف مع الأوضاع الجديدة ، وان الحد الأدنى من التغير اللازم لمساعدة البلدان الفقيرة على النمو الاقتصادى اللازم لها .. لكبير جداً بحيث يؤدى إلى انتشار التوتر الذهنى .. ويجب بذل كافة الجهود لتفادى أية تغييرات غير ضرورية فى نظام الحياة الراهن ، وتخليص الوسائل الحديثة من كافة المضاعفات التى قد تجعل تطبيق هذه الوسائل معقداً .. والإيمان بأن الأنظمة الجديدة ليست إلا وسائل تخدم غايات معينة ، وليست غايات فى حد ذاتها . وحتى لو احترمنا كل هذه التحذيرات فإننا لن نستطيع أن نحمى أرواح كثيرة من الدمار ، ذلك لأن الكثيرين سيعجزون عن فهم المواقف الجديدة ، وسيؤدى هذا إلى عجزهم عن التحكم فى هذه المواقف ..

وان احداث التغير فى البلدان الفقيرة وبخاصة التجديدات المتصلة بالتنمية الاقتصادية ، ليتطلب فى كثير من الأحيان اتصالا بين أناس من حضارة صناعية غالبة ومجتمعات أقرب ما تكون إلى الطبيعة، وأقل اهتماماً بالسلع .

والشخص الذى يحاول إدخال تجديدات لا يستقدم معه مجرد معلومات فنية قاصرة على ميدانه ، وانما يستقدم أيضاً مجموعة من المثل العليا المتأصلة المثل التى تتصل بفائدة النمو الاقتصادى ومزايا الارتفاع فى مستوى المعيشة .

وكثيراً ما تسيطر عليه هذه المثل بطريقة لا شعورية وهو لا يدرك أنها لا تصطدم بكل نظم القيم الخاصة بالبلد الذى يعمل فيه، وإذا أراد

الأجنبى ألا يفسد مزايا الإنتاج الزائد بتعريض الفرد والمجتمع للصدمات وجب أن يبذل قصارى جهده حتى لا تؤثر معتقداته على خبرته الفنية وأن يكون على استعداد للتنازل عن بعض أشياء .

ويجب ألا يقيس نجاح رسالته بالانتاج الذى زاد ، وإنما يجب أن يدرس أيضاً أثر هذه الزيادة فى قطاعات الحياة الأخرى وكثيراما يتعرض هذا العامل الأخير للاهمال إذ لا يمكن قياسه بطريقة دقيقة .

والحضارة الحاليـــة والبلدان الفقيرة لا تتغير على يد أبناء البلدان الغنية وحدهم . إذ عندما يتصل أبناء البلدان الفقيرة بالأغنياء فانهم يعودون أحياناً إلى بلدهم الفقير فيندون بميراثهم ، ويؤمنون بكل أفكار البلد الغنى ومثله العليا .

وكثيراً ما أثبت هؤلاء أنهم متعصبون فى تحطيمهم لقيم مجتمعهم « البالية » ، ومما يثبت هذا ذلك الحديث الذى أذاعه ، فى الآونة الأخيرة ، أحد الهنود من محطة الاذاعة البريطانية بلندن . لقد وجه اللوم للبريطانيين لأنهم لم يتدخلوا فى المعتقدات الدينية للهندوكين والمسلمين خلال فترة الحكم الاستعمارى للهند .

وأشار إلى أن استمرار القوانين الهندوكية والاسلامية أمر خاطىء إذا ما تناقضت هذه القوانين ، بأى صورة، مع الآراء الأخلاقية لبلدان الغرب. لقد أصبحت المدنية مرتبطة فى نظره بالقيم الموجودة فى الغرب .

ولقد أشرنا آنفاً إلى التقرير الذى نشرته منظمة اليونسكو ، والذى

يتناول نتائج التغير السريع جدا فى ميدان التكنولوجيا ، ويعرض هذا التقرير للأسباب التى تجعل الكثيرين من المتصلين بالغرب يصرون على أن قيم الغرب بأكملها ، أفضل من قيم البلد الذى نشأوا فيه « . . . ان الكثرة الغالبة من الذين يتلقون علوم الطب ، أو الهندسة ، أو الزراعة ، سيضطرون إلى الانفصال عن تقاليدهم ، وسيعوضون ذلك باعتناق المعتقدات والأساليب التى يربطون بينها وبين المعارف التى تعلموها ، وسيفعلون ذلك بحماسة المارق وطيشه . انهم على استعداد للايمان بسلسلة كاملة من الرموز – من أقلام للحبر ، ومعاطف واقية من المطر ، وحقائب جلدية ، إلى إصرار على الزواج بعدحب ، وإهمال الاشكال التقليدية للروابط الشخصية – وكثيراً ما يعتبرون هذا خطوة ضرورية فى ذلك الطريق الخاص ، طريق التمدين أو التطبع بطابع الغرب ، وهو الطريق الذى صمموا على السير فيه أو الذى اختارهم مجتمعهم للسير فيه ، ومن أجل هذا السبب نفسه يقال انهم ليسوا أنسب الأشخاص لإحداث التغير فى المناطق التى مازالت تخضع تماما لحضاراتهم التقليدية .

إن المشاكل الاجتماعية لبلدان العالم الفقيرة ، والتى تتمثل فى الحاجة إلى تغيير معتقداتها ، بما ينطوى عليه ذلك من خطر التغييرات السريعة جداً ، كل هذا سيكون إطاراً للمناقشات التى سنعرض لها فى الفصول التالية . وهذه المناقشات ستدور عن طريق تحقيق النمو الاقتصادى الذى لابد له لكى نطعم السكان الآخذين فى التزايد ، ونوفر لهم الكساء ، ونشبع الأذواق النامية .

ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أن النمو الاقتصادى ليس جميلا فى حد ذاته ، وإنما هو جميل إذا أسهم فى حل المشاكل ، وأضفى على الحياة معنى بالنسبة لكل رجل ، وامرأة ، وطفل .

٣ ـ الآمال الصاعدة

منذ سنوات قلائل لخص التغيير الذى طرأ على البلدان الفقيرة فى هذه العبارة الدرامية التالية : « ثورة الآمال الصاعدة . . » وقيل إن سكان هذه البلدان لن يشعروا بالرضا مالم يرتفع مستوى معيشتهم فى المستقبل بأسرع مما يرتفع الآن . وإنه إذا لم يتخلصوا من الفقر فلابد أن تحدث قلاقل خطيرة .

وإذا أردنا أن نناقش المشاكل التى تثيرها هذه التأكيدات وجب أن نبدأ أولا بدراسة الاختلاف الحالى بين مستويات المعيشة فى البلدان الغنية والبلدان الفقيرة .

ولكن، ليس هناك لسوء الحظ وسيلة مرضية لهذا القياس . والأرقام التقليدية ترينا أن متوسط دخل الفرد السنوى بالنسبة لحوالى ٢/٣ سكان العالم أقل من ١٥٠ دولارا ، أما متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة قبل خصم الضرائب ـ فيبلغ حوالى ٢٥٠٠ دولار ، وفى معظم بلدان أوروبا حوالى ١٠٠٠ دولار . فاذا كانت هذه الأرقام صحيحة فقد يخيل إلينا أن ظروف المعيشة فى البلدان الفقيرة طاحنة لامحالة .

غير أن هذه الأرقام بصورتها الحالية تبالغ فى توضيح الاختلاف بين دخول البلدان الفقيرة ودخول البلدان الغنية . فهذه الأرقام ، على سبيل المثال ، قد استبعدت من الدخل القيمة النقدية للأعمال المنزلية التى تقوم بها الزوجات ، وهذه الخدمات تشكل نسبة كبيرة من قيمة السلع والخدمات ، وهذه النسبة ، فى البلدان الفقيرة ، أكبر بكثير منها فى البلدان الغنية أضف الى هذا أن سكان البلدان الغنية ينفقون جزءامن دخلهم من أجل الحصول على المال ، مثال هذا مصاريف الانتقال بين مكان الاقامة ومكان العمل .

ونحن حين نريد ايضاح الفارق بين دخول البلدان المختلفة، فاننا نحول العملة النقدية إلى دولارات ، غير أن قيمة التحويل لا تعكس فى العادة القيمة الفعلية للسلع .

ومن أجل كل هذه الأسباب نجد أن قيمة العملة فى البلدان الفقيرة أكبر مما توحى به هذه المقارنة ـ ان الفرد الذى يعيش فى بلد فقير ويقدر دخله فى ظل المقاييس التقليدية بـ ١٠٠ دولار يستطيع فى الواقع أن يصل إلى مستوى من المعيشة لا يصل اليه فى الولايات المتحدة إلا إذا كان دخله ٥٠٠ دولار مثلا ، والبعض يشيرون أحيانا إلى مقارنة أخرى ، وهى أكثر ملاءمة : انها قيمة العمل اللازم لشراء أشكال معينة من السلع .

وبالرغم من أن هذا يبالغ أيضا فى تبيان الاختلاف إلا أنه أكثر دقة بدون شك .

ان التهويل فى ايضاح الفارق فى الثروة بين البلدان الغنية والبلدان

الفقيرة قد ضاعف من العقبات التي يبدو أنها تواجه البلدان الفقيرة ـ ذلك لأن عملية اللحاق بالبلدان الغنية تبدو حينئذ أصعب مما هي في الواقع .

ولهذا التهويل أثره النفسي المضاعف ، ذلك لأن الغرب ينظر الآن الى مستوى الدخل كمقياس للرفاهية ، وهذا التعريف للرفاهية يفترض أن العمل والاستهلاك هما أسمى أهداف الحياة . غير أن اهتمام الناس بتحقيق مستوى أرفع من المعيشة انما هو تطور جديد نسبيا .

وفي القرون الماضية كانت الاحتياجات مستقرة حتى في الغرب نفسه ، وأدى هذا الى انتشار الشكوى ـ مثلما حدث في انجلترا ـ من أن رفع أجور العمال يدل على انحطاط الصناعة لاسموها ، كما أنه يؤدى الى انخفاض فترات العمل لازديادتها . فكثير من العمال المهرة سيشبعون احتياجاتهم لقاء فترات أقصر من العمل ، وهم يستطيعون الحصول على المال الذي يحتاجون اليه في وقت أقل من الوقت الاسبوعي التقليدي ، وهكذا يعملون ثلاثة أو أربعة أيام في الاسبوع ويلهون بالايام الباقية .

غير أن الرغبة العامة في المزيد من السلع ، وارتفاع الاجور نتيجة لذلك ، والمطالبة بقوة عاملة منظمة ، ووجود هذه القوة ، قد قال من هذا الاتجاه الاخير في الغرب ! وذلك في قرننا الحالي .

أما في البلدان الفقيرة فإن الرغبة في مستوى معيشة أرفع لم تظهر إلا في وقت متأخر ، وهي آخذة في النمو ـــ الآن فقط ـ في مناطق عديدة .

وفى مطلع القرن الحالى كانت حقول الارز فى بورما تترك فى غالب الاحيان دون أن يحصـــدها أحد لا لشىء إلا لأن المزارع قد أشبع احتياجاته، يحدث هذا بالرغم من وجود أسواق يمكن بيع الأرز فيها.

ولقد قام مصنع للنسيج فى وسط منطقة زراعية فقيرة فى جواتيمالا غير أن عملية جلب العمال له أخذت تسير بصعوبة بالغة ، بالرغم من أن الاجور التى عرضها المصنع أكبر بكثير من أجور المزارعين .

ومضت خمسون سنة قبل أن تظهر طاقة عاملة مستقرة نسبياً .

وحدث فى أندونيسيا قبل الحرب العالمية الثانية أن أدى ارتفاع الأجور إلى انخفاض ساعات العمل التى تشتغل فيها الطاقة العاملة ، لقد أصبح فى مقدور العمال أن يشبعوا رغبتهم فى المزيد من السلع لقاء عدد أقل من الساعات .

وفى بعض الحالات تضاعف أثر هـــذا الاتجاه بحيث اقتضت الضرورة إلغاء الزيادة فى الأجور تلك الزيادة التى قللت من الطاقة العاملة المتوافرة بدلا من مضاعفتها .

ولقد لوحظ نفس رد الفعل فى كافة بلدان العالم الفقيرة ، وبخاصة فى الباسفيك خلال الحرب أدخل جيش الولايات المتحدة آراء فى الأجور فى جزر لم تتعود على جزء من هذه الأجور ، بل وأدخلها فى مناطق لا تعرف أبداً ماهى الأجور .

وهناك دليل آخر يثبت عدم أهمية السلع الوافرة فى بعض المناطق

ونستطيع أن نحصل على هذا الدليل فى سلسلة من المقالات التى كتبها ، حوالى عام ١٩٥٠ ، ٢٦ طفلا من جواتيمالا و٢٦ طفـــلا من ايوا بالولايات المتحدة ، وكان موضوع المقال هو : « منزلى ، مايعجبنى فيه ومالايعجبنى ، والذى أتمناه لمنزلى فى المستقبل » .

ودلت هذه المقالات على أن مثل هؤلاء الأطفال العليا تختلف اختلافاً كبيراً فى البلدين . فمن بين الـ ٢٦ طفلا فى ايوا ذكر ٢٢ طفلا أهمية النعم المادية ، ولم يشر إليها أى طفل من جواتيمالا ، ومن بين الـ ٢٦ طفلا فى جواتيمالا أشار ٢٣ طفلا إلى الحب والسلام فى البيت ، ولم يذكره من الأطفال الامريكيين سوى ١٣ طفلا وذكر ١٨ من جواتيمالا أهمية المساحة ، ولم يذكرها سوى ٣ من الامريكيين .

غير أن ضغط المطالب المتزايدة يمتد الآن إلى كل منطقة من مناطق العالم . ولقد حدث هذا عن طريق الاتصال المتزايد بين أفراد البلدان الفقيرة والمقاييس المتزايدة - على الدوام - فى البلدان الغنية ، تلك المقاييس التى توضحها بطريقة صارخة أفلام هوليوود والمجلات اللامعة المصقولة ورحلات رجال الأعمال والسياح القادمين من البلدان الغنية .

ومما ضاعف من الاحتياجات أن الناس عرفوا أن فى الإمكان إطالة العمر ، وتوفير التعليم للجميع ، كما ضاعف منها - أيضاً فى بعض الحالات - الآمال المتزايدة التى أثارها الزعماء الوطنيون عندما حاولوا انتزاع حريتهم من البلدان الاستعمارية ، أو عندما حاولوا النجاح فى الانتخابات .

هذه الرغبة المتزايدة فى مستوى معيشة أرفع لم يصاحبها على الدوام استعداد لقبول العمل الشاق ، والإقدام على الادخار ، وهما شيئان لابد منهما إذا أردنا أن نحقق النمو الاقتصادى .

والواقع أن الاتجاه المضاد هو الذى يظهر فى كثير من الأحيان ، ذلك لأن ازدياد الرغبة فى السلع الاستهلاكية يقلل من كمية المدخرات ، وبالتالى يقلل من كمية النقود المخصصة للاستثمار . فعندما يظل الدخل كما هو لايتغير بينما تزداد كمية السلع التى يريد الناس شراءها فإنهم سيصبحون أقل استعداداً للشراء .

وإذا أردنا ألاتتدهور كمية النقود المخصصة للاستثمار ، وإذا أردنا بالتالى ألايتلكأ ركب النمو الاقتصادى فلابد أن يصاحب الاحتياجات المتزايدة ارتفاع فى الأجور .

وهناك عدد من القيم والمعتقدات الأخرى الموجودة فى البلدان الفقيرة ، والتى تؤدى إلى الإقلال من كمية النقود التى يريد الناس ، ويستطيعون اقتطاعها من دخلهم وتوفيرها من أجل المشروعات الإنتاجية .

وفى معظم هذه البلدان ارتبط النجاح منذ قديم الزمن – سواء بالنسبة للطبقات الغنية أو الطبقات الفقيرة – بمسألة « الاستهلاك الظاهر للعيان » .

وكان الذهب والفضة ، والمنازل والأراضى ، بعض الوسائل التى يكتنزون بها ثرواتهم ، وكانوا يقاومون بشدة أية محاولة لتشجيع الناس

على الاحتفاظ بمدخراتهم فى صورة نقود ، ومما يضاعف من حدة هذه المقاومة فى الوقت الحالى ذلك التضخم السريع الذى تتعرض له كثير من البلدان .

والقيم الموجودة فى عدد كبير من البلدان الفقيرة تجعل كل رجل فيها مسئولا عن إعالة كافة أفراد أهله وعشيرته، وهؤلاء قد يصلون إلى رقم كبير فكثيراً ما اعتبروا الأفراد وثيق الصلة بأسرة كبيرة جداً بل بقبيلة بأكملها . وإذا حصل الرجل على دخل إضافى فسيزداد عدد الأفراد الذين يطالبون باعالة هذا الرجل لهم مما دفع بالكثيرين إلى عدم القيام بعمل إضافى يدر دخلا إضافياً .

وهذا مثال جيد للمشاكل المعقدة التى تواجه من يحاول تشجيع النمو الاقتصادى .

وقد يبدو ، للوهلة الأولى ، أن تفكيك الروابط الاسرية والتماسك القبلى أو الجماعى ، هو إحدى الوسائل التى تعجل بالنمو الاقتصادى ، ذلك لأنها ستؤدى إلى مضاعفة كمية العمل المبذول .

غير أن هذا التدليل المنطقى هو تدليل ناقص ، حتى ولو نظرنا إليه من زاوية اقتصادية محضة ، ذلك لأن القضاء على نظام المعونة الخاص (وهو النظام الذى تحققه الأسرة المتماسكة والقبلية) سيلزم الدولة برعاية شئون الأفراد الذين أصبحوا معدمين ، وذلكم عبء لا تريد البلدان الفقيرة فى الوقت الحالى الاضطلاع بمسئولياته ، ذلك لأن الكثرة الغالبة

من السكان إما عاطلة أو تشتغل لفترات تافهة حين يتوافر العمل لجزء من الوقت فقط .

وإذا كان فى مقدور الدولة أن ترفع المبالغ اللازمة لهذه المعونة ، فإنها لن تستطيع ذلك إلا إذا رفعت نسبة الضرائب بصورة كبيرة ، ولكن ، سيكون لهذه الخطوة تأثير عنيف جداً على كمية العمل المبذول . وإذا نظرنا إلى المشكلة من الزاوية الاجتماعية وجدنا أن من العسير أن نتكهن بدقة بما للتحطيم الكامل السريع للروابط الأسرية التقليدية من أثر على المجتمع وعلى الفرد ، بالرغم من أن هذه الروابط قد تكون مقيدة أو شاقة فى بعض الأحيان .

وربما كان أهم عائق يحول دون مضاعفة المدخرات والاستثمارات هو ذلك العائق الذى ظل موجوداً على مر العصور ، والذى كان مالتس أول من درسه بطريقة منظمة - وهو ضغط عدد السكان الآخذين فى التزايد . وفى معظم البلدان الفقيرة ، مازالت هناك علاقة مباشرة بين كمية الطعام المتوافر وعدد الأطفال الذين يعيشون — ان وفيات الأطفال تعتمد إلى حد كبير على قدرة الام والطفل على الحصول على الغذاء الملائم. وكثيراً ما تؤدى زيادة كمية الطعام الموجود إلى ارتفاع سريع فى عدد الناس الذين يجب اطعامهم ، وهكذا لا يمكن استغلال هذه الزيادة فى النهوض بمستوى المعيشة .

فى السنوات التى أعقبت الحرب ، بذلت جهود كبيرة للاقلال من الامراض واطالة العمر - ونتيجة لهذا لم تستطع كمية الطعام المتزايدة أن تلحق بعدد السكان المتزايد .

وفى البلدان الفقيرة نجد أن الزيادة فى عدد السكان تربو الآن على ١٪ ، وتربو فى مناطق كثيرة على ٢٪ بل و٣٪ . ومالم تنخفض نسبة المواليد إلى الحد الذى لا يمكن تحقيقه إلا بتحديد النسل فى جميع أنحاء العالم ، فإن عدد سكان العالم سيصل إلى الضعف فى الثلاثين سنة القادمة ، فيرتفع من ٢ر٧ بليون إلى ٤ر٥ بليون .

وكثيراً ما يقال إن أى جهد يبذل للاقلال من نسبة المواليد سيتعرض لعقبات مستحيلة تقريباً .

وهناك كثيرون يدعون أن الآباء فى هذه البلدان اعتادوا الأسر الضخمة لدرجة أنهم لن يفكروا فى تحديد عدد أولادهم .

غير أن الدراسات الجادة الخاصة بالاتجاهات قد أثبتت أن نسبة كبيرة من السكان قد سلمت بالحاجة إلى تحديد حجم الأسرة .

إن الحاجة إلى خفض عدد المواليد ملحة للغاية لدرجة أن الوصمة الاخلاقية التى تلصقها بعض المنظمات الدينية أو غيرها بتحديد النسل لاتكفى لمنع زوج وزوجة من تطبيق هذا التحديد .

ومن الأمثلة التى تصور أهمية هذه المشكلة تلك الدراسة التى أجريت فى الهند لمعرفة أثر النسب المتغايرة فى المواليد على التنمية الاقتصادية . . فلقد أعد الدارسون ثلاث قوائم من الأرقام على أساس افتراضات مختلفة للرقم الذى سيصل إليه عدد المواليد فى المستقبل ، فلقد افترضوا أولا أن عدد المواليد سينخفض على الفور ويستمر فى الانخفاض إلى أن

يصل ، فى عام ١٩٨١ ، إلى نصف العدد الحالى ، أما الافتراض الثانى فيقول بأنه ليس هناك تغير فى نسبة عدد المواليد حتى عام ١٩٦٦ ، ويعقب ذلك انخفاض هائل جداً لدرجة وصول عدد المواليد إلى النصف فى عام ١٩٨١ .

أما النموذج الثالث فيفترض أن نسبة عدد المواليد ستظل كما هى حتى عام ١٩٨٦ .

ولقد قدروا ، فى الحالة الاولى ، أن يرتفع دخل الفرد إلى الضعف فى عام ١٩٨٦ ، وفى الحالة الثانية يرتفع بنسبة ٢/٣ ، أما فى الحالة الثالثة فإن الزيادة لن تكون أكثر من ١/٣ .

وواضعو هذه الدراسة يعرفون جيداً أن هذه التقديرات لاتعدو أن تكون تكهنات قائمة ترينا مدى أهمية نسبة المواليد فى تحديد نسبة النمو فى دخل الفرد .

والواقع أن بعض المسئولين أكثر تشاؤما ، إذ يؤمنون بأنه إذا لم يحدث انخفاض فى نسبة المواليد فى المستقبل القريب فإن مستوى المعيشة سينحط ، بل إن الوضع فى بعض المناطق أكثر خطورة ، فالسكان هناك أكثر من أن تعولهم الموارد الطبيعية الموجودة .

وفى كثير من البلدان الفقيرة نلمس – فى الوقت الحالى – نقصاً فى الأرض الزراعية التى يمكن الاشتغال فيها وعندما يكبر الأطفال لايستطيعون العثور على أى نوع من أنواع العمل فى قريتهم أو منطقتهم

فلن يكون هناك أرض للشراء ، أو أرض يمكن أن يعمـــلوا فيها لصالح الآخرين .

والأمل الوحيد فى الحصول على لقمة العيش هو فى الإشتغال بالصناعة ، غير أن الصناعة مركزة إلى حد كبير فى المدن .

وحتى حين لايكون هناك عجز فى الأرض الزراعية ، أو صعوبة فى العثور على عمل فى الريف ، إلا أن هناك اتجاها نحو المدن فى كثير من البلدان الفقيرة ، ذلك لأن الناس يعتقدون أن فى المدن فرصاً أفضل للوصول إلى مستوى فى الأحياء القذرة بمجرد وصولهم ، أحياء فى رداءة – إن لم تكن أردأ من – الأحياء التى ظهرت فى أوربا أو أمريكا خلال الانقلاب الصناعى . وندر أن يكون لدى المنتقلين إلى المناطق الحضرية المعلومات اللازمة التى يتزودون بها قبل الرحيل للوصول إلى قرار متزن .

والذين وصلوا إلى المدن بالفعل كثيراً ما يرسلون إلى ذويهم خطابات يقولون لهم فيها إنهم حققوا نجاحاً اقتصادياً أو نعموا بظروف أفضل ، وهم لا يفعلون ذلك إلا لينقذوا هيبتهم الشخصية – حتى ولو فشلوا فى الحصول على عمل ، أو على سكن معقول .

فإذا أخذنا هذه الحقائق فى اعتبارنا ، عرفنا حكمة الاجراء الذى تتخذه الحكومة الصينية ، والذى يندد به الكثيرون ، وهو يمنع الناس من التحرك إلى المدن إلا بتصريح .

أما الاغضاء عن هذا الاجراء فيتوقف على القيم الشخصية . . أيها أفضل : أن نحتفظ بالمزارع فى قريته رغم أنفه أم نتركه يتحرك إلى المدن حيث يعجز - فى الغالب - عن الحصول على وظيفة أو مكان لائق يعيش فيه ؟ . . والذين يشكون فى خطورة الاجراء الثانى أو يعتقدون فى سهولة ايجاد المساكن الكافية . . هؤلاء سيجدون الرد الشافى فى دراسة اجتماعية قامت بها الأمم المتحدة ، وفيها تصف المشاكل المتعددة التى تواجه البلدان الفقيرة ، وهى تحاول اللحاق بالمدن الآخذة فى التضخم .

والبلدان الفقيرة مطالبة بايجاد عمل للسكان الآخذين فى التزايد ، وذلك لكى تتجنب الزيادة فى التعطل ، وفى ظل الظروف الحديثة نجد أن هذا يكاد يقتضى منها دائماً تنمية الصناعة بشكل أو بآخر ، غير أن هـــذا النوع من العمل (الصناعة) لا يتأتى إلا لاناس يتمتعون بمواهب يندر أن نجدها مجتمعة ، وهى القدرة على العثور على مشروع يرجى منه الخير ، مع الاستعداد للاقدام على مغامرة ، وعدد الأفراد من هذا النوع محدود . . وكثيراً مايطلق عليهم اصطلاح « أصحاب المشروعات » .

والبلدان الغنية حققت النمو لأن نسبة كبيرة من الذين يستطيعون القيام بدور « أصحاب المشروعات » أنفقوا حياتهم وهم يجاهدون لرفع الانتاج ، بصرف النظر عن الرقم الذى قد يصل اليه دخلهم . . كان عملهم هو حياتهم ، لا أكثر ولا أقل . .

أما فى البلدان الفقيرة ، فان العمل بالنسبة للكثيرين ليس إلا وسيلة

لكسب المال اللازم للعيشة،ومن ثم فانالزيادة فىالداخل غالباً ماتؤدى إلى تدهور فى كمية العمل المبذول .

وفى العادة ، لن يكون صاحب المشروع على استعداد لاستثمار جزء كبير من أرباحه فى العمل لكى يحقق نموا سريعاً ، ذلك لأنه سيفضل - فى الغالب - استثمار هذا الربح فى عقار أو شراء سلع تنبئ عن مكانته . . وهكذا تضمحل أهمية تلك الوسيلة الكبرى التى كانت البلدان الغنية تطبقها - فى أيامها الأولى - للحصول على رءوس أموال الاستثمار .

ولايقتصر الأمر عندهذا الحد ، فهناك موقفان يحدان من الجهد المبذول والاستثمار المستغل فى البلدان الفقيرة . .

ولقد ظهر هذان الموقفان - فى البداية - فى البلدان الغنية ، غير أن البلدان الفقيرة تنتهجها اليوم بصفة عامة . . فى أيام التصنيع الأولى كان أصحاب المشروعات أحراراً فى دفع أجور هزيلة وجنى أرباح طائلة . . وكان من الممكن إعادة استثمار هذه الأرباح من أجل النهوض بالنمو الاقتصادى. .غير أنالنقابات تصرفىالوقتالحالى على أجورتوقف الأرباح عند حد « معقول » .

إن هذا الوضع يبعث علىالرضا إذا نظرنااليه منالزاويةالانسانية.. غير أن النمو الاقتصادى يتطلب الاستثمار ، وهذهالأجور المرتفعةنسبياً تقلل من كمية المال المتوافر الاستثمار ، والمبالغ التى تدفع للعمال فىالبلدان الفقيرة تنفق فى شراء السلع الاستهلاكية ، ولا تخصص للاستثمار .

أما العائق الثانى الذى يقف عقبة فى طريق النمو ، فينجم عن ارتفاع الضرائب فى البلدان الفقيرة، وبخاصة بالنسبة لأصحاب الدخول المرتفعة.. من أجل هذا يشعر الكثيرون أن العمل لا يستحق الجهد الذى يبذل من أجله وأن هذه النسبة العالية من الضرائب تقلل أيضاً من كمية المدخرات الشخصية بل أحياناً ما تشجع المتأثرين بها أكثر من غيرهم على أن ينفقوا من الأموال المدخرة لكى يحافظوا على مستواهم .

وهكذا تتلكأ عملية التصنيع فى البلدان الفقيرة ، والذين يستطيعون تنفيذ المشروعات أكثر من غيرهم لا يميلون ـ نسبياً ـ إلى ذلك .

ونظراً لضآلة الاستثمار فانه لن يظهر هناك سوى عدد ضئيل من الوظائف ، وهذه الزيادة فى عدد الوظائف لن تستوعب الطاقة العاملة الآخذة فى التضاعف ، والتى سببها نمو السكان . أضف إلى هذا أن نظام السعر المشوه فى هذه البلدان يجعل جزءاً كبيراً من المال ينفق فى احلال الآلة محل الانسان ، وبذلك تتفاقم مشكلة التعطل .

[illegible] الكثير من البلدان الفقيرة تعانى من البطالة ومن قلة عدد الوظائف وفى بلدان معينة لا تعظم هذه المشكلة إلا فى المناطق الحضرية التى انتقل اليها الناس [illegible] أنهم لم يعثروا فيها على عمل .

[illegible] ولقد دلت الدراسات على أن شخصاً واحداً فقط ، من بين ثلاثة [illegible] الرابعة [illegible] يجد عملا بالفعل فى المناطق الحضرية بأفريقية ، أما فى البلدان الأخرى التى تعانى نقصاً فى الاراضى الصالحة للزراعة، فإن التعطل

وندرة العمل موجودان أيضاً فى المناطق الريفية .

وكثيرا ما نجد أن ركب التنمية فى البلدان الفقيرة لا يكفى للحاق بالسكان الآخذين فى التزايد ، والذين يتزايد طلبهم على المأكل،والملبس والسلع الاستهلاكية ذات الطراز الغربى .

وفى ظل الاتجاهات الحالية للسكان ، نجد أن قرارات الأفراد لن تحقق النمو الاقتصادى الكافى ، ولذلك يتحتم على الحكومة أن تتدخل لتشجيع الإجراءات التى تؤدى إلى زياده الإنتاج،والتى تعالج التشويهات التى يصاب بها النشاط الإنتاجى نتيجة لنظام السعر الحالى . وسنعرض فى الفصل التالى لهذه المشاكل .

٤ ـ بين الريف والحضر

دور الحكومة :

حدثت التنمية الاقتصادية فى القرن التاسع عشر تحت تأثير مبدأ من أسهل المبادىء التى اخترعها انسان ـ وهو القائل بأن من الممكن تحقيق أكبر قدر من الرفاهية للمجتمع إذا سعى كل شخص وراء مصالحه الاقتصادية الأنانية ، وصرف نظره من أثر تصرفاته فى باقى أفراد المجتمع .

ولقد نبعت هذه الفكرة من كتاب آدم سميث الذى ألفه عام ١٧٧٦، تحت عنوان « دراسة لطبيعة ثروة الأمم وأسبابها » .

وأنفق رجال الاقتصاد الكثير من وقتهم لصقل هذه الفكرة خلال القرن التاسع عشر، وما أن أهل القرن العشرون حتى صار فى مقدورهم أن يثبتوا «على أساس وجود افتراضات معينة» أن تدخل الحكومة فى الاقتصاد سيؤدى إلى تدهور الرفاهية الشاملة.

ومع ذلك، فبينما كان هذا المبدأ يتطور وينمو على يد رجال الاقتصاد، طرأت على النظريات السياسية والاجتماعية تغيرات أخذت تتحدى وجاهة المبدأ بسرعة.

لقد نشرت اللجان الملكية بانجلترا نتائج دراساتها عن الظروف التى يعمل فى ظلها النسوة والأطفال فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وحرك هذا ضمير الشعب، وأدى إلى الموافقة على قوانين خاصة بالعمال.

وكما برز الانقلاب الصناعى فى انجلترا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، كذلك اتضحت فى انجلترا تلك الإهانات، والبؤس الاجتماعى الناجمين عن المنافسة الحرة التى لا يردعها رادع.

ولكن ما أن امتد التصنيع إلى بلدان أخرى حتى ظهرت نفس أشكال الاستغلال الذى يستبد بالعمال ليحقق أكبر قدر من الربح، وكانت هذه الأشكال موجودة طالما أن الحكومات تتمسك بسياسة عدم التدخل أو ما يسمى بالحرية الاقتصادية وأدى هذا إلى اتفاق اجماعى على أن التصنيع يجب أن يصاحبه شكل من أشكال الاشراف

الحكومى على المنافسة وظروف العمل هذا إذا كنا نريد أن نضمن مجتمعاً ترفرف عليه الرفاهية .

وقد نتساءل : كيف أمكن قيام مثل هاتين النظريتين المختلفتين ، وكيف أمكن تطورهما بالرغم من وجود تناقض جوهرى بينهما ؟ الواقع أن الاقتصاد آمن بأن التدخل فى شئون المنافسة الحرة سيحد من نمو الانتاج ، كما سيحد من الرفاهية الاجتماعية، وفى نفس الوقت نادت النظرية السياسية بأن من واجب الدولة التدخل فى شئون الاقتصاد . والسبب فى هذا التناقض أن النظرية الاقتصادية تطورت بشكل جعلها تعزل نفسها عن العالم الحقيق والتطورات التى حلت به. صحيح أنه ليس من الحكمة ـ على أساس وجود افتراضات معينة ـ أن تتدخل الحكومة فى الاقتصاد، غير أن صحة هذه الافتراضات قد انهارت نتيجة لعملية التصنيع والتغيرات التى طرأت على الاتجاهات الاجتماعية .

فما هى هذه الافتراضات ؟ هـــذه الافتراضات تقول بأن العمال لا يستطيعون أن يساوموا ـ بطريقة جماعية ـ للحصول على أجور أكبر، وأن كافة الشركات صغيرة ، وأن كل شركة تركز جهودها فى الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح ، ولاشىء غير هذا ، إن الاساليب التى تطبقها المشروعات للحصول على أرباحها لا تقلل من رفاهية المجتمع ، وأن الشركات تملك كل المعارف المطلوبة للانتاج الكفء، وان الحكومة لا تتدخل فى الاقتصاد بأية صورة . يجب أن تكون كل هذه الافتراضات واقعية إذا أردنا أن « نثبت » أن المنافسة الحرة ستضاعف بالضرورة من رفاهية الوطن الاجتماعية .

وإذا كانت هذه الافتراضات تبدو اليوم عتيقة، بل ومدعاة للسخرية، فان مبعث ذلك - إلى حد كبير - أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية قد تغيرت فى كل ركن من أركان العالم . . غير أن هذه التغيرات أسفرت عن النتيجة التالية : لم يعد من الممكن أن نفترض أن تدخل الحكومة سيكون سيئاً على الدوام ، إذ يجب تناول كل حالة الآن فى حد ذاتها .. وعند دراسة الظروف التى قد تبرر تدخل الحكومة فى شئون الاقتصاد، يحسن البدء بدراسة العوامل التى تؤثر فى التكاليف النقدية لمشروع تقوم به شركة أو شخص ، ثم دراسة المشكلة الاكثر تعقيداً وهى : كيف تؤثر الاجراءات الاقتصادية لاحدى الشركات على رفاهية البلد الذى توجد فيه هذه الشركة . . وأخيرا تناقش المشكلة ذات المدى الطويل : كيف تؤثر التغيرات التى تطرأ على البنيان الاقتصادى على قيم الأمة ؟

وعندما ركز رجال الاقتصاد اهتمامهم على بواعث الفرد ، استطاعوا أن يخرجوا بالنظرية التالية : إذا سعى كل شخص وراء تحقيق مصالحه الانانية ، فإنه سيخدم بذلك أهداف المجتمع .

ولقد قيل : إن الشخص إذا ما اضطر إلى اتخاذ قرار اقتصادى ، فإنه سيختار دائماً الطريق الذى يضاعف أرباحه . . إنه سينتج بأقل تكاليف ممكنة ويبيع بأعلى سعر ممكن . . سيكون من الممكن حينئذ إنتاج سلع أكثر بنفس التكاليف ، أو إنتاج نفس الكمية من السلع بتكاليف أقل .

وهكذا يستطيع المجتمع أن يحصل على كمية أكبر من السلع وافترض.

رجال الاقتصاد أن تؤدى هذه الزيادة – تلقائيا – إلى مضاعفة رفاهية المجتمع .

صحيح أنهم اعترفوا فى وقت مبكر ، بوجود استثناءات للقاعدة ، غير أنهم افترضوا – بصفة عامة – أن هذه الاستثناءات ليست هامة بالدرجة التى تقضى بها على القاعدة .

لقد عرفوا أن بعض تصرفات الشركات قد تسىء إلى المجتمع ككل بالرغم من زيادة الأرباح التى تعود على المشروعات . . ومن الأمثلة التقليدية : الشركة التى تسمح بخروج دخان زائد من مداخنها . ففى حالة عدم فرض عقوبات من جانب الحكومة نجد أن الشركة لن تتكلف الكثير بالنسبة لهذه العملية .

أما إدخال الآلات التى توقف خروج الدخان والذرات فيتطلب نفقات إضافية ، وبذلك تقل أرباح الشركة . ومن ناحية أخرى يؤدى خروج الدخان بالطريقة السهلة إلى زيادة أعباء المجتمع، فأفراده سينفقون على تنظيف الملابس والرياش وعلى علاج أنفسهم، وستكون هذه النفقات أكبر بكثير من تكاليف الاجهزة الوقائية الضرورية التى ستوضع فى المصنع .

ومع ذلك فإن تكاليف النظافة لا تؤثر على أرباح المصنع ، وإنما يقوم بدفعها كل فرد من أفراد المجتمع، وهؤلاء لا يستطيعون فى العادة أن يطالبوا المصنع المسئول بتعويضهم عن الخسائر التى لحقت بهم .

غير أن التعطل وندرة العمل تغطيان على أهمية هذا الاختلاف بين التكاليف التى تدفعها الشركة والتكاليف التى يدفعها المجتمع أو البلد ككل فعندما تفكر شركة فى أمكانية إدخال آلة جديدة أو بناء مصنع فإنها لا تهتم إلا بالربح الزائد الذى ستجنيه .

فإذا أدى التغيير إلى الاقلال من القوى العاملة فإن ذلك سيخفض من قائمة الاجور التى تدفعها ، وسيكون هذا جميلا من وجهة نظر الشركة .

ولكن لسنا على يقين من أن هذه الخطوة ستفيد المجتمع ككل . فالذين تحل محلهم أساليب أكثر كفاءة — أساليب تحتاج إلى عدد أقل من العاملين — قد لا يجدون عملا جديداً إذ أن هناك عمالا عاطلين . لقد كانوا يقدمون للاقتصاد شيئاً عندما كانوا يعملون فى الماضى غير أنهم لن ينتجوا الآن أى شىء ، وسيضطرون إلى الاعتماد على أصدقائهم أو ذوى قرباهم أو الحكومة ، طالبين منهم العون .

ومن الصعب أن نقدر التغييرات فى إجمالى الدخل (الدخل القومى) فى هذه الأقطار، ذلك لأن أسعار السلع ، ورأس المال ، والنقد الأجنبى ، لا تعكس قيمتها الحقيقية .

ومن أمثلة التغييرات ما يحدث عند نمو المدن . فعندما يقرر الناس مغادرة قراهم والذهاب إلى المدن فإنما يفعلون ذلك على أمل الحصول على ما يرضيهم فى المدن ، ولو لم يعرفوا ذلك لما تحركوا . . ومع ذلك فكثيراً ما يعجزون عن الحصول على أى شكل من أشكال العمل .

وهكذا لا يضاعفون من كمية السلع التى ينتجها الاقتصاد . وفى نفس الوقت يحتاجون إلى المأكل والملبس والمأوى . ولابد من بناء مساكن لهم حتى لاتزداد الأزقة القذرة ، وستضطر السلطات أحياناً إلى تزويدهم بما يمسك رمقهم.

وهكذا يؤدى تحرك الناس إلى زيادة سريعة فى التكاليف دون أن يسفر هذا التحرك - بالضرورة - عن زيادة فى إجمالى الإنتاج .

والذين ينجحون فى الحصول على عمل فى المدينة يتقاضون عادة أجراً أكبر مما كانوا سيحصلون عليه فى المناطق الريفية ، وستنعكس هذه الزيادة فى صورة ارتفاع فى الدخل القومى ، وكثيراً ما يفترض رجال الاقتصاد أنها تؤدى إلى رفع مستوى الرفاهية فى البلاد ، غير أن الرجل سينفق الكثير من دخله الزائد فى السلع والخدمات الاستهلاكية وهى أشياء لم يكن يحتاج إليها فى الماضى أو كان يشتريها بأسعار أقل .

وكثيراً ما يرتفع سعر المكان الذى سينام فيه ارتفاعاً باهظاً ، بالرغم من أنه لم يكن يدفع شيئاً يذكر فى القرية . أما تكاليف الوجبات التى يشتريها فتتضمن أجــور الشخص الذى قام بطهى الطعام أما حين كانت أمه أو زوجه تعد الوجبات فلم يكن هذا يقتطع من أجره شيئاً . وعلاوة على ذلك يرتفع سعر الطعام نتيجة لتكاليف النقل ، وهو أمر لابد منه لنقل الطعام إلى المدن . وهكذا نجد أن الدخول المرتفعة التى يتلقاها الناس هى اعتراف - إلى حد كبير - بالحقيقة التالية : وهو

أن عليهم أن يدفعوا مزيداً من النقود فى المدن للعيش بنفس المستوى الذى كانوا يعيشون عليه .

إن الدخل الحقيقى يظل كما هو ، والزيادة احصائية أكثر مما هى حقيقة .

موجز القول أن تصرفات الشركات القائمة على الأسعار التى تدفعها للسلع ، ومستويات الأجور ، لن تضاعف بالضرورة من رفاهية المجتمع . وادعاء رجال الاقتصاد الذين يقولون إن من الممكن تحقيق الرفاهية بهذه الصورة إنما هو ادعاء يستند إلى افتراضات اقتصادية نيوكلاسيكية . وهكذا يتسع المجال أمام رجال الاقتصاد للبحث عن الوسائل الكفيلة بسد الهوة بين الصالح الخاص والصالح الاجتماعى ، بحيث تعود تصرفات الشركات بالنفع على المجتمع أيضا .

وكثيرا ما يقتضى الأمر استصدار تشريعات،وهذه التشريعات يجب ألا تقلد البلدان التى لاتواجه نفس المشكلة المزمنة : مشكلة التعطل .

وكثيراً مابولغ فى وصف إحدى المشاكل الكبرى التى تواجه البلدان الفقيرة ، فلقد قيل إن هناك تعارضا بين مطالب الزراعة ومطالب الصناعة . أيهما يجب تنميته ؟ والواقع أنه ليس هناك محل للحيرة ، فمن المستحيل ـ فى معظم البلدان الفقيرة ـ توفير الوظائف الكافية دون تصنيع ، وفى نفس الوقت من المستحيل اطعام جميع السكان دون زيادة فى الطاقة الانتاجية للزراعة .

والمشكلة الحقيقية لاتتمثل فى هذه التقسيمات الساذجة ، ومع ذلك ، فنى الوقت الذى يقتضى فيه الأمر رفع الانتاج فى الزراعة والصناعة ، إلا أن التنمية الاقتصادية ستؤدى بالفعل الى مشاكل عسيرة ، مشاكل تتصل بالتوازن بين القطاع الريفى وقطاع المدن .

ولن يمكن اجتناب المجاعة فى المدن الآخذة فى النمو السريع إلا إذا توافر الطعام الكافى لسد احتياجات السكان المتزايدين ولا يمكن احضار هذا الطعام إلا من المناطق الريفية أو من الخارج .

ولن يكون الاجراء الثانى ملائماً فى العادة ، ذلك لأنه سيؤدى إلى خفض نسبة الواردات من السلع الاستثمارية ، والحاجة ماسة الى هذا النوع من السلع من أجل مضاعفة الانتاج فى البلدان الفقيرة .

وفى الاقتصاد القائم على الاستثمار الحر ، نجد أن كمية الطعام المتوافرة فى المدن والقادمة من الريف تعتمد أساساً على قرارات المزارعين الفردية فنى مقــــدورهم أن يأكلوا الطعام الذى ينتجونه للحصول على مال يدخرونه ، أو يشترون به سلعاً أو يدفعون منه التزامات مثل الضرائب .. وكثيراً ما كان المزارع يفضل أن يأكل حبوبه فى الماضى على أن يبيعها ..

ولقد اتضحت نتائج هذا التفضيل بصفة خاصة فى سنى المحاصيل السيئة ، وعلى مر العصور نجد أن المدن لم تكن تزود بما يكفيها من طعام وكانت تعانى من قحط موسمى .

على الحكومات إذن أن تتأكد من أن المدن الصناعية تحصل على ما يكفيها من الطعام ..

ويجب تشجيع الفلاح على بيع محاصيله بدلا الاحتفاظ بها لاطعام أسرته .. وسيفعل ذلك عن طواعية إذا أراد أن يدخر مالا أو يشترى سلعاً استهلاكية . وسيفعله مضطرا إذا تحتم عليه أن يدفع ضرائب .

ماهى الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأساليب الثلاثة لاحضار الطعام إلى المدن . وما هو أفضل أسلوب ـ من هذه الأساليب الثلاثة ـ تستطيع الحكومة استخدامه بنجاح ؟

إذا أراد الفلاح أن يدخر فإنه يبيع محصوله ثم يقرض ماله للدولة أو للفرد أو للشركة ويسمح لهم بأن يستغلوه فى أغراض الاستثمار .. وهذا الاختيار نادر إلى حد كبير ، ذلك لأن البلدان الفقيرة لا تقبل كثيراً مدخرات فى صورة نقد .

والذين ينتجون من المحاصيل أكثر مما يحتاجون يشترون عادة أشكال الثروة الظاهرة : من ذهب ، وفضة ، وأرض وقطعان . ألخ .

وهذه تدل على مركز صاحبها . ويمكن بيعها فى أوقات المحنة. ونادر أن يحبذ المواطنون فى هذه البلدان فكرة الأموال التى يمكن ادخارها ويحتمل أن يتعذر على الحكومات أن تحقق زيادة سريعة فى المدخرات وبخاصة لأن النمو الاقتصادى فى البلدان الفقيرة سيرتبط لامحالة بالتضخم وتدهور قيمة النقود .

وتستطيع الحكومة أن تضاعف البيع الاختيارى للمحاصيل.وذلك بتشجيع الفلاحين على تذوق السلع المصنوعة التى يعجزون عن صنعها بأنفسهم ، وسيضطرون - لكى يحصلوا على هذه السلع - أن يبيعوا المزيد من محاصيلهم .

وإذا أرادوا - فى هذه الحالة - عدم التقليل من استهلاكهم للطعام فانهم قد يستخدمون مزيدا من الأرض أو يحاولون الحصول على محصول أوفر من الأرض التى يزرعونها بالفعل . .

وهكذا يؤدى خلق الأذواق الجديدة الى الحفز على الانتاج ، فهو قد يشجع الفلاح على انتاج المزيد من الطعام لكى يستطيع شراء السلع التى يريدها ، غير أن هذه السياسة تنطوى على مخاطر جسيمة ، ذلك لأنها قد يؤدى الى زيادة الطلب على السلع المصنوعة، ونظرا لأن الطلب الحالى أضخم من الانتاج ، فان الوضع سيؤدى الى تذمر، وأن صلاحية تشجيع الأذواق فى المناطق الريفية تعتمد على وضع كل بلد. فاذا كان من المتوقع أن تؤدى ارتفاع الأذواق الى زيادة ملموسة فى كمية العمل - كما يحدث فى بلد لديه فائض فى الأراضى - فان خطوة كهذه قد تؤدى الى مزايا .

أما إذا كانت مساحة الارض محدودة ، وليس هناك احتمال كبير فى مضاعفة الانتاج عن طريق المزيد من العمل ، فلا يحتمل أن تكون هذه السياسة مرضية .

وتستطيع الحكومة إجبار المزارع على بيع المزيد من الطعام ،وذلك بفرض ضرائب عليه .

غير أن مثل هذه الخطوة قد لا تنجح فى مضاعفة كمية الطعام الموجودة فى المدن ، فالمزارع قد ينجح فى التهرب من الضرائب ، وقد يجد عبء الضرائب ثقيلا جدا فيتضاءل انتاجه بدلا من أن يرتفع .

ولقد حدث هذا فى روسيا بين الحربين العالميتين ، وحدث رد فعل مماثل فى أوروبا الشرقية فى مناسبات مختلفة ، وذلك منذ سنى الحرب .

وكثيرا ما عورضت المحاولات التى ترمى الى فرض ضرائب على المزارعين ، وذلك لضآلة دخولهم ، غير أن أرقام الدخول تحسب بطريقة فيها مبالغة فى تبيان الفارق بين مستويات المعيشة فى الريف ، ومستوياتها فى المدن . .

ومهما يكن الأمر فلن يكون الفيصل دائما لمسألة عدالة الضرائب من الناحية النظرية . فالحاجة الى الطعام قد تقضى بالضرورة الى قرارات معينة .

وهناك ذلك الاتجاه التقليدى الذى يجعل رجل الاقتصاد يفضل الضرائب المباشرة — المعتمدة على دخل الفرد — بدلا من الضرائب غير المباشرة التى ترفع تكاليف السلع والخدمات المشتراة .

ولقد انتقل هذا الاتجاه إلى المناقشات الدائرة حول مشاكل البلدان الفقيرة غير أن هذا التفضيل يخضع للاقتصاديات النيوكلاسيكية التى كانت تؤمن بأن سعر السلع يمثل تكاليف انتاجها ، وأن أى تدخل فى الأسعار سيؤدى إلى انخفاض فى اجمالى الانتاج . ولكن ليس هذا

صحيحاً فالتعطل وقلة العملة الأجنبية ورأس المال . كل هذا يشوه شكل السعر فى البلدان الفقيرة .

وهكذا لا داعى لتفضيل الضرائب المباشرة عما سواها .

إن للضرائب غير المباشرة مزاياها ، إذ أنها لا تقحم نفسها نسبياً ، كما أنها لا تؤثر كثيراً فى كمية الجهد المبذول . وسيقتضى الأمر بالطبع فرض بعض ضرائب مباشرة ،حتى نضمن أن الأغنياء سيدفعون نسبة أكبر من الضرائب ، ولكنا إذا أردنا الحصول على مال من الفقراء فإن من الأفضل الحصول عليه فى صورة ضرائب غير مباشرة .

ومما يزيد فى تعقد المشكلة الخاصة بتزويد سكان المدن المتزايدين بالطعام . الرغبة والحاجة إلى الاصلاح الزراعى فى كثير من البلدان المكتظة بالسكان .

وكثيراً مايريد الفلاحون والعاملون المعدمون الحصول على أرضهم الخاصة بهم . . وفى كثير من البلدان ظهرت قوانين الإصلاح الزراعى التى تحـــدد نسبة الأرض التى يملكها الشخص الواحد ، والتى توزع الأرض المتوافرة على السكان الريفيين .

وبالرغم من أن هذه التغيرات تضاعف من رفاهية المدن ، إلا أن إعادة توزيع الأرض قد قللت – بصفة عامة – من كمية الطعام الذى يباع المدن .

إن المزارع الغنى الذى يزرع منطقة كبيرة سيبيع للسوق كمية من الطعام تفوق الكمية التى سيبيعها الملاك الجدد ، بعد أن تم تقسيم الأراضى إلى مزارع صغيرة . .

وأكبر الاحتمالات تشير إلى أن الرجل الثرى سيشترى سلعاً مصنوعة وسيدفع ضرائب باهظة ، بل وسيكون على استعداد للتوفير .

غير أن من الممكن ، مع ذلك ، تجنب العجز فى الطعام الوارد إلى المدن عندما تكون هناك مساحات كبيرة من الأرض الغير مستغلة والتى يمكن توزيعها .. ولكن ندر أن يظهر مثل هذا الموقف حينما بلغ اكتظاظ السكان أشدة ، وعندما تعظم الحاجة إلى الإصلاح الزراعى .. وسياسة الإصلاح الزراعى فى فنزويلا تعترف بهذه الحقائق، ولا توزع إلا المناطق التى لم تستغل .

والنقاش العنيف يدور حول أثر الاصلاح الزراعى فى اجمالى انتاج المحاصيل ، ذلك لأن الاثر يتغير من بلد لآخر ، ومن موقف لآخر . وإذا كان المزارع يمتلك أرضه فانه سيشتغل بجد فى العادة ، ذلك لان نسبة كبيرة من الميزات التى يحققها نشاطه ستعود عليه ، غير أن انكماش حجم المزرعة قد يسىء إلى كفاءة الزراعة، والواقع أننا لا يمكن أن نناقش ، بطريقة عامة ، القضية التى تدافع عن الاصلاح الزراعى والطريقة الصحيحة التى يجب أن تتبع فى تنفيذه. وأكثر ما تكون الحاجة إلى الاصلاح الاجتماعى ملحة إلى قبولنا للعيوب الاقتصادية التى قد تنجم، هذا بالرغم من أن أى اصلاح يجب أن يقلل ، بالطبع من الآثار السيئة.

ويبدو أن من بين العقبات الكبرى التى ستظل تورق الحكومات

فى كثير من البلدان الفقيرة ، لزمن طويل ، عجزنا عن الحصول على الطعام الكافى لسكان المدن .

ومن أجل هذا قد تؤدى البلدان الغنية خدمة ممتازة إذا هى أمدت البلدان الفقيرة بانتاج زراعى ، ومع ذلك ، وحتى لو وصلت هذه المعونة ، إلا أن الأمر يقتضى أحياناً الحد من تدفق المهاجرين من الريف إلى المدن ، ومما يؤكد هذه الضرورة أن وصول المهاجرين إلى المدن يتطلب نفقات للاسكان والخدمات .

وكثيراً ما يوفر المسئولون المبالغ اللازمة بأن يؤجلوا أو يلغوا المشروعات الاستثمارية التى كانت ستضاعف من الانتاج .

والاتجاه إلى المدن مرجعه إلى حد ما فى المدن من مغريات ، والايمان بأن « الحياة الكريمه » لاتوجد إلا هناك فقط ، غير أن مرجعه أيضاً أن العيش فى المناطق الريفية فى أجزاء كثيرة من العالم أصبح غير محتمل . إن القيم القديمة تنهار تحت ضغط الحاجة ، ومع ذلك ليس هناك بنيان اجتماعى جديد يحل محل هذه القيم . ولسوء الحظ ، نجد أن عملية الانهيار تدعم نفسها بنفسها ، ذلك لأن الظروف تزداد سوءا ، فى الوقت الذى تتضاءل فيه الفرص ، وهكذا يهاجر المغامرون والاذكياء . وبعد رحيلهم تضيق الفرص أمام ايجاد وسيلة مرضية للحياة فى المناطق الزراعية ، وذلك نتيجة لرحيل الناس الذين يمكن أن ينفخوا فى هذه الحياة

وهناك محاولات تبذل لمساعدة القروى على العيش وفقاً لنمط جديد ، وذلك بمساعدته فى الاصلاحات التى يرغب فى تنفيذها عن طريق تزويدها

بالسلع التى اتضح أنها ضرورية لكل كائن يعيش ولقد ظهرت مثل هذه البرامج داخل نطاق محدود فى مناطق العالم الفقيرة ، غير أن الذى يعوقها انتشار العجز المالى . . وفى مناطق كثيرة تتعرض مشروعات التنمية لقيود لأن الذين عاشوا فى المدن لا يريدون أن يعملوا فى القرية أما أفراد الجيل الشاب الذين اقتنعوا بضرورة التنمية الريفية ومدى الحاجة اليها فان اتجاهات آبائهم تحول بينهم وبين تنفيذ هذه الأعمال ، فهؤلاء الآباء يخضعون فى عيشهم للآراء والمثل العليا التقليدية .

وينجم الصراع وعدم الرضا أيضاً من قدوم المدرسين المدربين فى المدن إلى القـــرى الاكثر تأخراً . وإذا لم يدرب هؤلاء المدرسون التدريب الخاص فانهم سيثيرون ـ لا محالة ـ رغبة فى نفوس تلامذتهم رغبة تجعلهم يتطلعون إلى حياة المدينة الرخية الرائعة ، وهى الحياة التى يتصورونها بأخيلتهم وفى الهند ، حيث طبق البريطانيون نظاما تعليمياً يتلاءم مع الحياة فى مدن بريطانيا ، خلقوا طائفة لا تتلاءم مع الظروف الراهنة فى شبه القارة الهندية . . هؤلاء هم المثقفون الساخطون الذين يعتقدون أنهم حرموا ـ دون وجه حق ـ من الوظائف التى يؤهلهم تعليمهم لها . . وهناك خطر أكيد من أن يؤدى تطبيق أنظمة الغرب التربوية فى أماكن أخرى إلى تكرار نفس الضياع ، ولكن على نطاق أكبر .

إن كثيرين من الناس الذين نشأوا فى المناطق الريفية سيضطرون إلى قضاء حياتهم فيها من أجل هذا يجب أن يؤدى التعليم الذى يتلقونه إلى

تجنيد طاقاتهم ومواهبهم ويساعدهم على إشباع مطامحهم فى القطاع الذى ولدوا فيه .

وإذا أردنا أن نحول دون حدوث انهيار اجتماعى وجب الا يستمر النمو فى المدن بسرعته الحالية فى البلدان الفقيرة ، ولا يمكن تجنب القيود المباشرة إلا إذا استطعنا الاحتفاظ بسلامة الحياة فى الريف ، وإلا إذا كانت فرص العمل متوافرة هناك .

وقد يتطلب هذا تنمية الصناعة فى المناطق الريفية بدلا من تركيزها فى المدن . ويجب أن تساهم القرى فى التقدم الاقتصادى ، وفى احساس بقية البلاد بأنها فعلت شيئاً ، يجب أن نفعل هـذا حتى لا يغادر أفراد المجتمع الأذكياء مناطقهم الريفية .

وإذا كان للبلدان الفقيرة أن تنهج سياسة مرضية وجب عليها ألا تنقاد ــ بدون وعى ــ وراء الزيادة فى الدخل القومى بحيث يجعلها هذا تتجاهل أية عوامل أخرى . ذلك لأن وسائل التقدير التقليدية كثيراً ما تجعلهم ينحازون إلى جانب الزيادة فى الدخل ، وفى نفس الوقت يتجاهلون العوامل الاجتماعية الهامة للغاية .

ولقد أوضح أحد مندوبى دولة فقيرةهذا الرأى فى أحد المؤتمرات . فلقد قيل فى هذا المؤتمر إنه بالرغم من أن ظروف البلدان الفقيرة تجعل أرقام الدخل القومى ـ فى الوقت الحالى ـ غير دقيقة ، إلا أن النمو الاقتصادى سيجعل الانماط الاجتماعية فى البلدان الفقيرة مشابهة للأنماط

الفنية ؛ وهكذا تصبح التقاليد الاقتصادية مرضية ، وفى تلك اللحظة انفجر المندوب قائلا : « ولكننا لا نريد أن نقلد مدنيتكم ، إننا نريد أن نصوغ مدنيتنا نحن » .

رأينا فى هذا الفصل أن عملية التنمية لا يمكن أن تعتمد ببساطة على المنافسة الحرة ، ذلك لأن هذا سيؤدى إلى تعطل لاضرورة له ، وإلى سخط فى أوساط الريف . . وستضطر الحكومة إلى التدخل لكى تضمن استغلال الموارد الموجودة إلى أقصى حد . . وستتعرض مهمتها لعوائق كثيرة نظراً لعدم توافر موظفين مدنيين مدربين ، ونظراً لوجود مشاكل أكثر تعقيداً من المشاكل التى ظهرت أثناء تصنيع بلاد الغرب .

والفصل التالى يتناول معنى الظروف السياسية ، ويناقش الحلول الممكنة . .

هل تنفع الأشكال الغربية للديمقراطية

حدث فى السنوات الأخيرة أن نبذت بعض الأمم المستقلة حديثا - وبصفة مؤقتة - نظم الديمقراطية كما يفهمها الغرب مع أنها تعلن بشدة تمسكها بالمعتقدات الديمقراطية ، وفى نفس الوقت طبقت بلدان أخرى المعتقدات الديمقراطية حالما حصلت على استقلالها، غير أنها أعلنت صراحة عن شكها فى جدوى هذه المبادىء لحل المشاكل التى تواجهها ، وفريق ثالث رفض منذ البداية أن يقبل الديمقراطية الغربية ويعتبرها ملائمة للمشاكل الراهنة .

ولقد أثارت هذه التطورات نقاشا كثيراً فى الغرب، فالبعض يقولون أنه ما لم تنتهج هذه البلدان الديمقراطية الغربية فانها ستفشل فى عملها لا محالة والبعض الآخر ينادى بأنه ليس من المتوقع أن تصلح الديمقراطية الغربية هناك ، وأن أى محاولة لتطبيقها ستؤدى الى تبديد الموارد، وفقدان الهيمنة الحكومية .

وهناك ، أحيانا، ميل الى مناقشة هذه المشكلة من وجهة نظراً خلاقية ومع ذلك لا يمكن أن يبلغ أى شكل من أشكال الحكم المثل الأعلى ، إذ لابد أن يوازن بين الحرية والهيمنة، والعبارة التالية تعبر عن هذه الفكرة بوضوح: « ان حريتك فى التلويح بذراعك تنتهى فى النقطة التى يبدأ عندها أنفى » والتوازن بين الحرية والاشراف يجب أن يتغير بتغير المشاكل التى تواجهها الدولة ..

فالاستزادة من الاشراف والاقلال من الحرية قد يصلح، بل ويصبح ضروريا فى فترات التوتر الخارجى أو الداخلى، أكثر مما يصلح فى فترات الهدوء .

وفى الماضى ، كانت أمم الغرب على استعداد لتخويل الحكومات مزيدا من السلطات فى أوقات الحرب عنها فى أوقات السلم، والمشاكل التى تواجهها البلدان الفقيرة فى الوقت الحالى تشير الى ضرورة ممارسة قدر من الاشراف أكبر من القدر الذى كان ضروريا فى البلدان الغنية فى السنوات الأخيرة
وكثيرا ما تسلط الأضواء على مثل الديمقراطية العليا بحيث يبدو أن تعريف الديمقراطية لاضرورة له ، ومع ذلك ، فما أن نختبر ملامحها حتى تتأرجح الصورة قليلا ثم ما هى السمات التى تميز الديمقراطية ؟

من المؤكد أن القدرة على التصويت ـ وحدها ـ لاتكفى ، وانما يجب أن ندرك أن القدرة على التصويت تستطيع أن تؤثر على سياسة الحكومة المنتخبة وعلى أفكارها . فاذا صيغت السياسة بصرف النظر عن طريقة التصويت للجميع يصبح اجراء لامعنى له . كما أن اشكال الحكم لاتضمن لنا الديمقراطية بصورة تلقائية . فمن الممكن بسهولة تحويل الحكومة الانجليزية نظريا ، الى دكتاتورية . فمجلس الوزراء ، وهو نواة الحكم يحدد السياسة ، وبعد ذلك يتم التصويت عليها فى مجلس العموم ، غير أن حزب الأغلبية يتبع دائما الاتجاه الذى رسمه مجلس الوزراء ، ذلك لأن الحزب الغالب هو الذى يختار أعضاء مجلس الوزراء من بين صفوفه ، ومنذ أن انتهت الحرب فشلت أخطر المسائل فى أن تجمع أكثر من ثلاثة

أو اربعة أعضاء يخرجون على اتجاه الحزب . وكثيراً ما أدى بهم عصيانهم الى طردهم من الحزب.

أما نظام الحكم فى أمريكا ، بما فيه من تقسيم السلطات ،فانه قد يؤدى - نظريا - الى موقف لا يمكن تنفيذ أية سياسة فى ظله ، فكل طائفة تصر على وجوب قبول آرائها هى لا آراء غيرها. غير أن هذا التجمد للموقف لا يحدث فى الواقع ، وفى فرنسا ، فى الأعوام التى أعقبت الحرب كانت الجمهورية الرابعة « ديمقراطية » جدا لدرجة أن الحكم الكفء أصبح مستحيلا ، كانت هناك أحزاب عديدة ، وكل حزب ينتهج سياسة حددها الأعضاء بطريقة ديمقراطية ، ومع ذلك يستطيع العضو ، عند التصويت فى إحدى المسائل،أن يصوت بالطريقة التى يهواها إذا رأى أن قرار حزبه لا يعجبه؛ وكانت الأحزاب الائتلافية تتشكل وتحل بصفة مستمرة،وبذلت جهود جبارة لرأب الصدع بين الطوائف من هذا القبيل، وذلك من أجل ايجاد أغلبية متضامنة، وبلغ من حدة التوتر أن حكومات الجمهورية الرابعة كانت تعيش فى العادة خمسة شهور ونصف شهر فقط .

وفى النهاية لمس المسئولون مدى ما ينطوى عليه هذا النظام من مثالب خطيرة . ولذلك تم حل الجمهورية الرابعة وحلت محلها الجمهورية الخامسة التى تتمتع بمزيد من السلطات المركزة فى يد رئيس الجمهورية وتم تقييد مسئوليات الجمعية التشريعية ومجلس الشيوخ لدرجة كبيرة . لقد قل حظ فرنســا من الديمقراطية ، غير أنها أصبحت تتمتع بحكومة أفضل .

ومع ذلك ، وحتى فى ظل الجمهورية الرابعة ، كانت حكومة فرنسا مستقرة مطمئنة وقد يشك الكثيرون فى كفاءتها ولكن لم يسبق لفرنسا أن حققت فى تاريخها تلك الأشواط من النمو الاقتصادى .

وبالرغم من الاحتمالات النظرية إلا أن الحكومة البريطانية مازالت ديمقراطية . وما زالت الحكومة الأمريكية تتفادى أى تأزم كامل . ومع ذلك ، وفى كافة هذه الحالات ليست اللوائح الشفهية أو المكتوبة وحدها هى التى تحول دون ظهور تطورات خطيرة ، وإنما هناك أيضاً مجموعة من التقاليد غير المكتوبة وغير الرسمية فى بعض الأحيان .

وهذه التقاليد تحدد التصرفات التى يمكن السماح بها ، وهى تحتفظ باطار الحكم الأساسى . غير أنها تسمح له – فى نفس الوقت – بأن يتأقلم مع الظروف المتغيرة . إن مجرد تعديل أشكال الحكم لا يعنى أن التعديل سيحول دون إساءة الحكم . وتقاليد السياسة غير المكتوبة والأشياء التى يمكن السماح بها والتى لا يمكن ، كل هذا يختلف من قطر لآخر وما لم يكن نظام القيم الموجود فى البلد مؤيدا لا معارضاً للشكل الجديد للحكم .

فان هذا الشكل الجديد للحكم سيفشل ، ويجب أن يكون هدف البلدان الفقيرة هو البحث عن وسائل تطوير السياسة الصحيحة . وقد لا تكون نظم الحكم فى الغرب أفضل وسيلة لتحقيق المهمة ..

ولقد أجاد توم موبويا ـ رئيس مؤتمر الشعوب الافريقية ـ أجاد

التعبير عن هذه المشكلة وذاك الهدف . . وذلك فى مقال كتبه بعد جولة فى الولايات المتحدة ، الهدف منها تصحيح الافكار بشأن الموقف الراهن فى أفريقية . .

« إن بعض البلدان غير الأفريقية تريد ظهور أحزاب معارضة فيها ، وبلدان أخرى قلقة بشأن الاشكال التى ستصب فيها الأجهزة الحكومية.

ويبدو أن الكثيرين يتوقعون من أفريقية وجوب التزام ما ورثته عن سادتها الاستعماريين القدامى ، غير أن أفريقية لا تستطيع - لأسباب واضحة جداً - أن تسير وفقاً لنسخة طبق الأصل من الانظمة الاوربية أو الامريكية . . لابد أن تعترف أنظمتها الحكومية بتراث أفريقية الحضارى والاجتماعى ، ويجب أن تبتعد عن الاشكال التى استخدمتها الدول الاستعمارية - وهى التى تصلح للحكم المباشر - أو تتجه إلى النظام النيابى » .

أما شكل الحكم الذى يطبق فيجب أن يصاغ بحيث يعالج المشاكل الخاصة بالبلدان الفقيرة . . وستسيطر على مسرح السنوات القادمة ثلاث مسائل أولها : محاولة تحقيق النمو الاقتصادى ، وهذا أمر ضرورى إذا أردنا ألا يؤدى ازدياد السكان إلى تدهور مستوى المعيشة ، وإذا أردنا أن نحقق « ثورة الآمال الصاعدة » .

ثانياً : الحاجة إلى تغيير اتجاهات هذه البلدان حتى تتمشى مع الظروف

الحديثة . ويجب ألا نؤله العمـــل والادخار مثلما كنا نفعل فى الغرب أحياناً . ومع ذلك يجب اعطاؤها مزيداً من الاهتمام،والجهود التى تبذل لتحقيق هذين الهدفين ستتعرض فى كثير من المناطق لعقبة تتمثل فى المطلب التالى :

الحاجة إلى تحطيم الأنظمة الاجتماعية الموجودة ، كنظام الطوائف فى الهند ، والعداوة القبلية فى أفريقية ، وتوحيد الطوائف المنفصلة والتى طالت بها العداوة ، وضمها كلها داخل أمة .

وهذه المشاكل أكثر تعقداً من المشاكل التى تواجهها البلدان الغنية فى المراحل الأولى لنموها الاقتصادى . كان نفوذ آدم سميث فى أوجه ، واعتقد الناس أن سميث اثبت أن القرارات الفردية التى تسعى وراء المصلحة الشخصية ستحقق أكبر قدر ممكن من النمو فى الاقتصاد، وأكبر قدر من الرفاهية للمجتمع . ولم تتدخل الحكومات فى مسألة توفير النقد الاجنبى ونسبة العاملين . .

وافترضوا أن « النظام الاقتصادى » سيتناول مثل هذه المسائل . فاذا كان هناك تعطل أو عذاب فان أى تدخل من جانب الحكومة سيؤدى إلى تفاقم الموقف ، ذلك لأنه تدخل فى قوانين الاقتصاد التى لايمكن تغييرها .

غير أن الحكومات تعترف الآن بأن تصرفاتها يمكن أن تؤثر فى

كمية الانتاج ، والتشغيل ، والواردات والصادرات . وهكذا تواجه البلدان الفقيرة مهام لم تعرفها البلدان الغنية فى مراحل النمو الأولى ، نظراً للاختلافات فى النظرية الاجتماعية وعدم وجود ضمير اجتماعى خلال القرن التاسع عشر .

من الواضح بالطبع أن على البلاد الغنية - أيضاً - أن تصوغ سياستها الاقتصادية فى الوقت الحالى، غيرأن هذه المشكلة ليست بالمشكلة الحاسمة بالنسبة لها ، فلديها مزيد من الموظفين المدربين والمتعلمين . . ولهذا لاتتأثر كثيراً بعواقب التبديد وعدم الكفاءة . وحتى لو حدث أحياناً أن ضاعت الأموال والمواهب نتيجة لتأميم الصلب ورفع هذا التأميم ، كما حدث بالنسبة لانجلترا ، إلا أن هذا الأمر ليس خطراً للغاية خطورته فى البلدان الفقيرة فى حالة حدوث تبديد بها . . ففى الاقتصاد الذى يمر بمراحل النمو الأولى ، ليس هناك مجال كبير للاستثمار .

وفى البلدان الفقيرة سنجد أن كل سياسة يمكن اتخاذها هى سياسة غير مرضية بالنسبة للآخرين . ففى مقدور النقاد ، على سبيل المثال ، أن يقولوا : إننا ننفق الكثيرعلى المشروعات ،وبذلك نحرم الذى يحتاجون اليه لكى يعيشوا ، أو أن البلد يستثمر القليل وبذلك ليس هناك تمويل كاف للنمو الاقتصادى ، مع أن النمو الاقتصادى ضرورى من أجل توفير الموارد الضرورية للسكان الآخذين فى التزايد مستقبلا ، وعند التعليق على أية قرارات تتخذ يجب أن نتذكر أن النمو الاقتصادى لايتم إلا بتضحية ، وأن من الصعب تقدير مقدار التضحية الضرورية

فى هذه الحالة أو تلك . والشىء الوحيد المؤكد هو أن البلدان الفقيرة ستضطر إلى انتهاج سياسة جديدة غير مستحبة ، إذا أرادت أن تعالج المشاكل التى تواجهها .

وأعسر مشكلة تواجه حكومات بلدان عديدة هى العثور على علاقة سليمة بين النمو الاقتصادى وبين قيم المجتمع فى ماضيها ومستقبلها. لابد من التغيير من أجل تحقيق النمو الاقتصادى ، ولكن ماهو الاتجاه الذى يجب أن يسير فيه هذا النمو ، وبأية سرعة ؟ .

ليست هناك وسيلة «لإثبات» المجموعة الصحيحة للقيم فى أى مجتمع من المجتمعات ، إذ أن ذلك يتوقف على تاريخ الأمس وأهداف الحاضر وعلى المستقبل الذى ترنو نحوه البلاد ..

وكل ما نعرفه هو أن مجرد الترديد الأجوف لقيم البلدان الغنية لن يفيد ، بل إن البلدان الغنية نفسها تشك فى الكثير من نتائج التحضر والتخصص فى العمل . والجهود تبذل اليوم للبحث عن وسائل للتغلب على آثارها السيئة .

وقيم الغرب تتغير دوما : ولذلك فإن تطبيق الاتجاهات الحاضرة التى لا تصلح للتكنولوجيا الحاضرة والمواقف الاجتماعية والراهنة - فضلا عن المستقبل - سيضع عراقيل خطيرة فى وجه البلدان الفقيرة .

ولا تستطيع هذه الأمم أن تتخذ الاجراءات الملائمة بعد أن تحدد أهدافها . وهى لا تستطيع أن تتقدم إلى الامام دون وجود خطة - مهما

بلغت هذه الخطة من التفكك - وستتعرض لمصاعب جمة وهى تضع هذه الخطة . ولا يمكن أن نبالغ فى تصوير مدى هذه المصاعب .

ولقد كثرت تعليقات الغرب الدالة على نفاد صبره من المناقشات الأيديولوجية ، قائلا : إن هذه المناقشات مضيعة للوقت . ونسى الغرب أن قيمه وأهدافه لم تتطور إلا بمضى عشرات من السنين ، وإلا بمضى القرون وأن مجال التصرف المتاح لبلدان الغرب يخضع لتاريخه القديم - ان أمام الغرب خطة غير مدونة .

أما البلدان الفقيرة فتحاول اقتحام القرن العشرين ، ويرى زعماؤها أن أمامها امكانيات كثيرة . ويقتضى الامر تشجيع الشعور بالأهداف القومية ، ولكن ليست هناك مصابيح كثيرة تنير الطريق .

والسلطة الدكتاتورية تستطيع أن تخلق هذا الشعور بالاهداف القومية وفى هذه الحالة تخضع السياسة لحاكم واحد أو عصبة من الحكام .

ولقد كان الغرب يندد دائماً بهذا الحل ، غير أن هدف الحكم الرشيد هو الذى يهم لا مجرد شكل الانظمة التى يتحقق بها هذا الحكم .

وهناك ما يدل على أن حكومات البلدان التى انتقلت ، فى السنوات الاخيرة من الديمقراطية الغربية إلى شكل من أشكال الدكتاتورية ، قد أصبحت أقل فسادا وأكثر كفاءة ، وفى نفس الوقت يبدو أن حقوق المواطنين أصبحت تتمتع بأمان أوفر .

ولقد دأب الغرب على القول بأن الدكتاتورية مآلها الفشل لا محالة

بالرغم من أنها قد تنجح لفترة محدودة.وهو يعبر عن هذا الرأى بوضوح فى قول مأثور من أشهر أقوال السياسة :« السلطة تفسد ، غير أن السلطة المطلقة تفسد بصورة مطلقة » إلا أن هذه العقيدة قائمة على أساس القيم الغربية ، وليست ملائمة لمناطق أخرى بالضرورة ، حيث لا يسعى أحد وراء السلطة ، وإنما يتقبلها .

وبالرغم من المشاكل التى تثيرها الدكتاتوريات إلا أنه يبدو أن الدكتاتوريات ، سواء السافرة منها أو الخفية ، ستظل شكلا شائعاً من أشكال الحكم فى البلدان الفقيرة ، وذلك لسنوات عديدة .

لقد كانت هناك مناسبات طالبت فيها الهيئات الدولية بتصويت اجماعى قبل اتخاذ أى إجراء ، طالما أن هذا المطلب لا يشل المنظمة . . وينطبق هذا بصفة خاصة على المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى ، والتى لعبت دوراً كبيراً فى انعاش أوروبا بعد تجربة الحرب العالمية الثانية .

ومن الصعب ـ بالطبع ـ التأكد من أن هذه الطوائف ستؤدى مهمتها بصورة مرضية . غير أن هذا الأمر ليس بأصعب من انجاح الديمقراطية الغربية وسيكون لهذا الشكل من أشكال الحكم ميزانه ، فهو لاينادى بأن خدمة المصالح الشخصية للمرء ستؤدى بالضرورة إلى خير المجتمع .

ومن بين البلدان التى لا تدين بالشيوعية ، نرى أن اندونيسيا ـ بصفة خاصة ـ تحاول تطبيق هذا الأسلوب ، معتمدة فى ذلك على وسائل

الاشراف التى سبق تطبيقها فى مجتمعات القرية . وهناك عدد من الدول الأفريقية التى تفكر فى تطبيق هذا الأسلوب أيضاً لمعالجة مشاكلها .

ولم يقتنع الغرب بأن حكما كهذا قد يكون ديمقراطياً ، ذلك لأنه لم يجد حزبا معارضا . ومع ذلك فإن وجود حزب معارض قد لايلائم البلدان الفقيرة فى معظم الأحيان ، فمهمة حزب كهذا هى أن يعارض .

وكما قال توم موبويا فى المقال الذى اقتبسنا منه آنفا : « سنكون متهورين ، بل متجاهلين للمشاكل الملحة التى تواجهها دولة جديدة ، إذا نحن طلبنا من الزعماء الشعبيين المتحدين فى كفاحهم من أجل التحرر أن ينقسموا أو يؤلفوا أحزابا مختلفة لأن الكتب تنادى بذلك ، ولكى تحل الدولة الجديدة مشاكلها فإنها محتاجة إلى حكومة تابعة لها ، حكومة تستطيع أن توفر الأمان للنمو الاقتصادى الآخذ فى التوسع .

والمسئولية الملقاة على عاتق الحزب الحاكم وحزب المعارضة الضعيف الهزيل ، فى غالب الأحيان ، هى مسئولية هائلة . مسئولية تتطلب قوة فى الشخصية ، واخلاصا فى الهدف ، وتتطلب قبل كل شىء ايمانا عميقاً فى خدمة الوطن والشعب » .

وسيقتضى الأمر أن تكون السلطة المخولة للحكومة المركزية أكبر بكثير من السلطة التى خولت للبلدان الغنية فى مراحل النمو الصناعى الأولى . . غير أن فى مقدور حكومات البلدان الفقيرة تحديد مسئولياتها وذلك بتطبيق مبدأ الحكم الذاتى فى المناطق الريفية . . مثال هذا أن

برامج التطور - فى المجتمعات المحلية - حققت أطيب الثمار عندما أتيح للجمهور أن يختار المشروعات التى يراها حيوية له ، بدلا من اجباره على تنفيذ مقترحات صادرة من الحكومة المركزية ، فالحكومة المركزية قد تكون متشبعة بروح المدينة ، وبذلك تعجز عن تقدير الاحتياجات الحقيقية للمناطق الريفية . .

ولقد رأينا كيف فشلت الاقتراحات الخاصة بادخال الماء النقى والقمح الذى يدر محصولا وفيرا ، ذلك لأنها لم تشبع الاحتياجات التى يحس بها السكان .

والسياسة التى ترسمها الحكومة المركزية ، يجب أن تعرض بصورة تفضى إلى قبولها . .

ونظراً لأنها ستتعارض كثيراً مع المعتقدات التقليدية ، وجب البحث عن وسيلة لـ « تعليم » الشعب كيف يقبلها . غير أن هذا الاقتراح يخلق أشباحا يحاول الغرب القضاء عليها ، فربما شنت الحكومات حملات دعاية على مواطنيها ، لكى يتقبلوا الأفكار الجـــديدة .

ومع ذلك ، فإن الحاجة إلى القيم الجديدة ملحة جداً ، والتخطيط الدقيق هو الذى يستطيع وحده أن يدخل هذه القيم بسرعة ، وأن الأهداف التى تؤمن بها البلدان الفقيرة فى الحاضر لم تعد ملائمة لبقاء المجتمع أو أفراد هذا المجتمع ، لابد من ايجاد قيم جديدة ، والناس فى حاجة إلى من يعلمهم هذه القيم .

وادخال القيم الجديدة فى البلدان الفقيرة سيعتمد على المدارس إلى حد كبير ، أو يعتمد ـ على الأقل ـ على أناس من خارج المنطقة .

ذلك لأن الآباء سيبثون المعتقدات التقليدية فقط ، تلك المعتقدات التى يؤمن بها المجتمع . . والمحاولات التفصيلية التى تبذل لادخال أفكار جديدة ستؤدى لا محالة إلى توتر فى العلاقات بين الآباء والابناء . .

فن العسير على شيوخ المجتمع أن يعدلوا آراءهم الخاصة بالأسلوب السليم للحياة ، وكثيرا ما يرون أن التعديل غير منطقى .

ومن بين المشاكل التى سيتعرض لها المعلم مشكلة العثور على وسائل تجعل الجيل الجديد يتعلم القيم الجديدة ويتذوقها ، على ألا يؤدى هذا إلى انفتاح هوة عريضة بين الجيل القديم والجيل الشاب ، بحيث ينهار المجتمع نهائياً . .

ومما سيزيد فى تعقيد هذه المهمة الحاجة إلى حل العداوات القديمة بين الطوائف المتنازعة ، والحيلولة دون ظهور عداوات جديدة .

فكيف نرسم البرنامج التربوى ؟ لقد رأينا كيف أن من الضرورى الدفاع عن الحياة فى الريف بدلا من السخرية منها ، وذلك عند مقارنتها بالحياة فى المدن . . ولكن من الذى يستطيع أن يقرر ما يجب تعليمه بالفعل ؟

من المؤكد أن من الصعب الوصول إلى رأى إجماعى بسهولة ، ذلك لأن القيم التى سيتعلمها السكان ستلعب دوراً كبيراً فى تحديد سرعة

التقدم واتجاهه .. غير أن كثرة المناقشات ستعوق المدرسين عن معرفة الأهداف التى ترنو اليها البلاد .. والتحولات المستمرة فى الآراء ستثير شعوراً بالتذبذب واليأس فى الذين يحاولون تنفيذ السياسة الناتجة.. وكثيراً ما يقتضى الأمر قيام السلطات المركزية باتخاذ القرارات ، وقد يقتضى الأمر ـ فى بعض المناطق ـ الحد من النقد والاعتراض .

وفى زمن الحرب نجـد أنه ليس من حق الناس أن يناقشوا سياسة الحكومة ، والجمهور ـ عامة ـ يتقبل هذه القيود التى تتعرض لها حرية الفرد . .

ولسنا نبالغ إذا قلنا :إن البلدان الفقيرة تحارب من أجل البقاء،وإن المشاكل التى تواجهها حكوماتها هائلة جداً بحيث يلوح الفشل فى كل لحظة . . وهى لهذا فى حاجة إلى نفس الحقوق التى تتمتع بها الحكومات فى زمن الحرب ، وذلك لـكى تقضى على الخلاف الذى يثيره الساعون وراء مصالحهم الشخصية .

ولاشك أن هذا الرأى لا يرضى الـكثيرين فى الغرب . . ومع ذلك فمن الأفضل ، دون شك ، أن نقبل هذه الحقيقة ، وأن نفهم حكمة السياسة التى تتبعها البلدان الفقيرة بدلا من انتقادها ، لأنها تقدم على إجراءات لامناص منها .

ليست هناك وسيلة سهلة تضمن لنا أن الخطوات التى ستتخذ فى البلدان الفقيرة هى أنسب خطوات . .

إن تقديراتنا يجب أن تعتمد على الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . . ولهذا الوضع مدلولاته فى ميـــدان العلاقات الدولية ، فالولايات المتحدة وبعض البلدان ترفض فى الوقت الحالى الاعتراف بأمة إذا شعرت أن سياسة هذه الامة لاتخدم مصالح شعبها أو لا تخدم مجموعة الأمم .

وإذا كان لهذه السياسة أن تـكون منطقية فلابد للولايات المتحدة أن تقتنع بأن حكمها على الموقف والإمكانيات المفتوحة للحكومة الأخرى أكثر وثوقاً من زعماء البلد ، وندر أن يكون لهذا الموقف مايبرره .

والوسـيلة الوحيدة المرضية لتقرير ما إذا كان من حق البلد التمتع بالاعتراف الدولى هو سيطرتها الحازمة على أراضيها . .

وهناك عدد كبير من الدول التى تسير على النهج فى الوقت الحالى .. ولهذه السياسة مزاياها ، ذلك لأنها تفرقة بين التأييد الأيديولجى للبلد والاعتراف بكيانها . . وعلاوة على ذلك فإنها تتيح للأمم التى لاترضى بالسياسة الداخلية لبلد آخر أن تفرض ضغطاً دبلوماسياً ، وتقترح اتخاذ أكثر ملاءمة ، وذلك لتحقيق أهدافها .

والقوالب التى يرددها الغرب فى حديثه عن الشكل « السليم » للحكم لم يعد ملائماً ، إذ لابد من تقدير كل وضع فى البلدان الفقيرة على ضوء خطوات ظروفه الخاصة به ..

وليس من شك فى أن حكام غالبية البلدان الفقيرة يريدون الآن إتاحة أكبر قسط من الحرية لشعوبهم ، مع تحقيق النمو الاقتصادى

بأسرع ما يمكن ، ومع ذلك فكثيراً ما يضطرون إلى اتخاذ خطوات تقيد الحريات المدنية . .

وعلى البلدان الغنية أن تفهم أن هذه الخطوات جاءت نتيجة لظروف قاهرة لا تعرفها البلدان الغنية ، وأن السياسة التى ينتهجها حكام البلدان الفقيرة هى من قبيل « أخف الضررين » . وأنها ليست بالسياسة التى يتمنى الحكام انتهاجها لو سمحت الظروف .

٦ ــ خطوات نحو النمو الاقتصادى

ناقشت الفصول السابقة المشاكل والخطوات السياسية والاجتماعية فى البلدان الفقيرة .. والفصل الحالى يدور حول الخطوات « الاقتصادية » المحضة التى يمكن اتخاذها فى الوقت الحاضر ..

ونستهل الفصل بدراسة مستوى النمو الاقتصادى الذى يمكن تحقيقه ثم نناقش بعد ذلك أثر الأذواق النامية ، والسكان الآخذين فى التزايد فى مدى الحاجة إلى النمو . .

وسنتعرض بعد ذلك للأساليب المختلفة التى يمكن انتهاجها للتعجيل بالنمو..وسنرى أن استغلال الأيدى العاطلة هو الذى يجعلنا نأمل فى زيادة سرعة التنمية .

منذ الحرب العالمية الثانية كان النمو الاقتصادى ـ فى البلدان الفقيرة ـ يلاحق الزيادة فى السكان، أو يتخلف عنها فى بعض الأحيان .

ونتيجة لذلك اتسعت الهوة بين دخول البلدان الغنيـــة ودخول البلدان الفقيرة ، فما الذى ينطوى عليه المستقبل ؟

نستطيع أن نعرف جزءاً من الإجابة إذا نحن درسنا التجربة التى مرت بها البلدان خلال نموها . . وكما رأينا آنفاً يعتمد تقدير سرعة النمو على التقاليد المتواضع عليها ، غير أننـا نستطيع أن نقول : إن معدل النمو فى أمريكا ومعظم بلدان أوربا خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بلغ حوالى ٢٪ فى السنة .

وظل الاقتصاد الأمريكى ينمو فى الفترة مابين الحربين العالميتين ، وفى نفس الوقت عم الركود أوربا .

ومنذ الحرب العـالمية الثانية ازدادت سرعة النمو فى كافة البلدان ، وكانت تتراوح فى بعض الأحيان بين ٣٪ و٦٪ سنوياً ، وذلك فى كافة البلدان الغنية .. وفى روسيا — فى السنوات الأخيرة — بلغ معدل النمو ٦٪ سنوياً . . وحققت بلدان فقيرة قليـلة نفس النتائج ، بل وفاقتها فى بعض الأحيان .. ولـكن علينا أن ننظر إلى هذه النتائج بحذر ، ذلك لأن التقاليد السائدة تبالغ فى التقدم فى المراحل الأولى للتنمية .

ومن المحتمل أن أسرع نسبة فى النمو فى السنوات الأخيرة حدثت بالصين ، فقد استغلت الصين - وعلى نطاق واسع - الطاقة العاملة التى كانت معطلة فى الماضى . . غير أن المعلومات المتوافرة لاتكفى لمساعدتنا على تقدير المعدل الحقيقى للنمو هناك .

ونستطيع أن نقول دون تردد: إنه لكى يرتفع الدخل القومى بنسبة ١ ٪ يجب أن نخصص من ٢ ٪ إلى ٤ ٪ من الدخل القومى للانفاق فى أبواب الاستثمار، من انتاج للآلات وعتاد .. الخ، حتى يمكن فيما بعد انتاج المزيد من السلع.

وهكذا نجد أن النمو بمعدل ٣ ٪ سنويا يتطلب تخصيص من ٦ ٪ إلى ١٢ ٪ من الدخل القومى للاستثمار، والمعدل ٧ ٪ يتطلب استثمار من ١٤ ٪ إلى ٢٨ ٪ من الدخل. وإذا أردنا زيادة بنسبة ١٠ ٪ سنويا، فلابد من استثمار ٢٠ ٪ إلى ٤٠ ٪ من الدخل القومى .. وإذا أخذ السكان فى التزايد فان السكان الحاليين لن يستفيدوا من كل مزايا النمو الاقتصادى، ذلك لأن اجمالى الدخل سيوزع على نسبة أكبر من الناس.

وإذا أردنا تنفيذ المشروعات فلابد من أن يكون السكان على استعداد للتخلى عن السلع الموجودة حالياً، أو أن يجبروا على ذلك إجبارا، وذلك لكى يحصلوا على مزيد من السلع فى السنوات المقبلة، وقد يقرضون أموالهم عن طيب خاطر، وقد يجبرون على دفع الضرائب لكى يساندوا المشروعات، وقد يشتغلون مجانا عن طيب خاطر أو بالاكراه .. وعلاوة على ذلك قد تخصص الشركات جزءاً من أرباحها للاستثمار بدلا من توزيع هذه الأموال على مالكيها.

وأسرع نسبة ممكنة من الزيادة فى دخل الفرد فى معظم البلدان الفقيرة فى المستقبل قد تصل إلى ٥ ٪ سنويا، والنمو بمعدل ١٠ ٪ سيقضى استثمار ١٠ ٪ إلى ٢٠ ٪ من الدخل القومى، حتى ولو لم يكن

هناك زيادة فى السكان ، و١٥ ٪ الى ٣٠ ٪ على أساس زيادة السكان بمعدل ٢ ٪ سنويا . . وهذه الأرقام أكبر بكثير من الاستثمار فى معظم البلدان الفقيرة، حتى الوقت الحاضر،وكثيراً ماينخفض المعدل إلى ١٠ ٪ أو حتى ٥ ٪ ، وحتى فى البلدان الغنية فان معدل الاستثمار لا يزيدغالبا عن ٢٥ ٪ ، وقد تتحقق الزيادة بصورة أسرع فى بعض البلدان الغنية بمعادنها ، وفى المناطق التى يلائم مناخها محاصيل معينة . . ولكننا نجد فى معظم الحالات - أن تحقيق نسبة أكبر من النمو ، نسبة لاتتعدى ٥ ٪ سيتوقف على الزيادة فى كمية المعونة التى تقدمها البلدان الغنية للبلدان الفقيرة .

والزيادة بمعدل ٥ ٪ سنوياً فى دخل الفرد ستجعل الدخول عام ١٩٨٠ ضعفين ونصف ضعف الدخول الحالية،وستبلغ عام ٢٠٠٠ سبعة أضعاف ومع ذلك ستظل الهوة بين دخول البلدان الغنية ودخول البلدان الفقيرة تتسع فى معظم هذه الفترة ، إذلم تتسع فى الفترة كلها .

ونحن لا نقول إن هذه الأرقام دقيقة ، فالهدف منها هو أن نبين أن مشاكل البلدان الفقيرة لا يمكن أن تحل فى السنوات القليلة القادمة حتى ولو اعتمدنا على أكثر الافتراضات تفاؤلا ومهما اتخذنا من خطوات ، وأنه من المتوقع أن تزداد الهوة بين دخل الفرد فى البلدان الغنية ودخله فى البلدان الفقيرة لعشرات من السنين .

وإذا تخلينا عن فرضنا لمعدل النمو بنسبة ٥ ٪ ودرسنا الاتجاهات الحالية بدا لنا أن معدل النمو فى كثير من البلدان لن يكفى حتى لمواجهة

الزيادة فى السكان . سيحدث هذا ما لم تتلق هذه البلدان مساعدة متزايدة جداً من الخارج .

ولقد أصبح النمو الاقتصادى أمراً جوهريا فى البلدان الفقيرة نتيجة لحدوث نوعين من التغير : أولهما الرغبة ـ الآخذة فى التزايد السريع ـ فى المزيد من السلع والمزيد من التعليم . وهناك أغنية شعبية من غانا تؤكد هذا الانقلاب ـ ان الرجل المثالى الذى تطمح الفتاة إلى الزواج به هو رجل .

أى رجل يملك عربة، وثلاجة كهربية، وسبق له أن سافر إلى الخارج. والسبب الثانى كامن فى الزيادة فى عدد السكان ، لقد انخفضت نسبة الوفيات بسرعة ، وكثيراً ما كان هناك استقرار فى معدل المواليد بحيث أدى إلى « انفجار فى عدد السكان » وهناك سبيلان أمام هذه البلدان ، سبيلان يحولان دون انهيار مجتمعاتها ، وإلا انهارت هذه المجتمعات بالفعل نظراً لمعدل النمو غير الملائم : فإما أن تضاعف هذه البلدان من معدل النمو أو تحاول الاقلال من حاجتها إليه .

ونظراً لأنه يبدو أن معدل النمو الاقتصادى لن يرتفع بصورة تكفى كل الرغبات ، وجب علينا أن نفكر فى إمكانية تقليل حاجتنا إلى النمو والواقع أن الناس بدأوا يسلمون بضرورة تحديد النسل وإن جاء هذا التسليم بطيئا ، غير أنهم لا يفكرون فى كبح جماح رغبتهم فى مستوى مادى أرفع لا يمكن تحقيقه فوراً .

وعلماء الاجتماع لم يهتموا كثيراً بعملية قبول الاحتياجات الجديدة

والسبب فى عدم اهتمامهم إيمان الناس بأن الارتفاع فى مستوى المعيشة شىء طيب فى حد ذاته .

غير أن هذا الرأى الذى يعلق أهمية على مستوى المعيشة المادى المرتفع ليس بالرأى الشائع - ولقد سبق أن أكدنا أن السعادة ليست مسألة مستوى معيشة ، وإنما هى تمثل نسبة الرغبات الشخصية التى يمكن إشباعها . فإذا صح هذا فإن الأسرة التى تمتلك أشياء قليلة ولكنها راضية أغنى من الأسرة التى تتمتع بدخل أكبر ، غير أنها عاجزة عن إشباع كل رغباتها .

ولا يمكن للاحتياجات الجديدة أن تظهر إلا إذا أحس الناس بوجود سلع أخرى . ومن الأسباب الكبرى التى تخلق هذا الاحساس فى البلدان الفقيرة اتصال أهلها بأفراد البلدان الغنية الذين يمتلكون السلع - ولم يكن وجود هذه السلع معلوما من قبل - أضف إلى هذا الافلام والاعلانات الموجودة بالمجلات . ومثل هذه الاتصالات لا مناص منها إلى حد ما ، غير أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد ، فهناك محاولات تبذل أحياناً لـ « بيع » البلدان الغنية للفقيرة ، وذلك بعرض المنتجات الحديثة جداً .

وعندما رأى السفير اليابانى معرضاً متنقلا من هذا القبيل قبل رحيله من واشنطن إلى اليابان طلب ألا يذهب هذا المعرض إلى اليابان مالم تكن الولايات المتحدة على استعداد لتزويد كافة اليابانيين الذين سيتفرجون بهذه السلع المعروضة . وقال إن المواطن اليابانى العادى لن يصل إلى هذا المستوى إلا بعد سنوات عدة ، وأن هذا المعرض لن

يثير غير الضيق فى نفسه . . وهناك قوة رئيسية أخرى تؤدى إلى ظهور أذواق جديدة ، وتتمثل فى الاعلانات المحلية التى يقف وراءها باعة أقوياء ولقد ظهرت أيضاً خطط الدفع على أجل طويل ، بالرغم من أنها مضرة فى البلدان التى تعانى من نقص حاد فى السلع،ذلك لأنها تتيح للناس فرصة شراء سلع استهلاكية قبل حصولهم على دخل . ولزاما على الحكومات أن تفكر فى تقييد الاعلانات وخطط الدفع الطويلة الأجل فى البلدان الفقيرة . وهذا التقييد لن يقلل من الرفاهية ، كما هو شائع فى الغرب ، فالواقع أنه قد يضاعف منها .

والتعرف على احتياجات جديدة قد أدى فى حالات كثيرة إلى عدم شراء أشياء أكثر ضرورة لسلامة الفرد . وكثيرا مانظن أن القبائل البدائية تعانى من نقص فى الغذاء ، غير أن الدراسة أثبتت أن صحة هذه القبائل أفضل فى معظمها ، من صحة مجتمعات نجحت فى اقتصاديات النقود بدرجة أكبر .

ولقد تم انتقاء ٢٠٩ قبيلة على أنها « بدائية » فأثبت الفحص أن ١٢ قبيلة فقط تشكو من نقص فى الأطعمة التى تولد الطاقة والأطعمة الوقائية ، وسبع قبائل تشكو من نقص فى الأطعمة التى تولد الطاقة فقط أما الـ١٩٠ قبيلة الباقية فكانت وجباتها الغذائية ملائمة للحياة التى تحياها .

ومن ناحية أخرى نجد أن معظم بلدان آسيا وحوالى نصف القارة الافريقية وأمريكا الجنوبية تفتقران إلى الغذاء الذى يمد بالطاقة والذى يدفع غائلة المرض .

ويجب ألا ندهش حين نرى أن ادخال السلع الجديدة والجذابة يجعل الناس يتجاهلون السلع الاكثر أهمية، وكلما قل حظ الاسر من القدرة على الاختيار بين سلعة وأخرى ، كانوا أكثر تهورا فى الشراء .

وبينما يستطيع الشخص فى البلد الغنى أن يقارن بين قيم السلع ، وأن يقرر أية سلعة يشتريها الآن ، وأية سلعة سيشتريها فيما بعد، وماهى السلعة التى سيشتريها إذا حصل على زيادة فى مرتبه نجد أن هذا لا ينطبق على كثير من البلدان الفقيرة . إن الناس فى البلدان الغنية ، قد اعتادوا الاختيار وهم يستطمون الاختيار بطريقة منطقية ، فهم قد اعتادوا لاعلانات ، بل ويستطيعون الاستفادة منها أحياناً .

ولقد مر وقت طويل قبل أن يستطيعوا ذلك ، ومن الحق أن نتوقع من البلدان الفقيرة أن تدرك - بالغريزة - ما أدركته البلدان الغنية بمضى الوقت .

أما الطريقة الأخرى للاقلال من الحاجة إلى النمو الاقتصادى فتتمثل فى تخفيض معدل الزيادة فى السكان .

وهناك بعض هيئات تعارض بعنف أى اقتراح ينادى بتخفيض معدل الزيادة . . والبعض لا يعترف بامكانية تحقيق هذا البرنامج قائلين إن الناس لن يرحبوا بتصغير حجم أسرهم .

إن هذه الاعتراضات تتجاهل ذلك النجاح المثير الذى حققه مشروع اليابان الذى خفض معدل المواليد إلى النصف فى ظرف عشر سنوات ،

ويتجاهل أيضاً دراسات أجريت حول هذه الموضوعات فى بعض مناطق أخرى من العالم .

وهذه الدراسات تثبت أنه إذا ما أتيحت الفرصة للوالدين - فى معظم أنحاء العالم - فإنهما على استعداد لتقييد حجم أسرتهما ويدخل فى القائمة كثيرون ممن يعارضون مثل هذه الخطوة نتيجة لآراء دينية أو قيم تقليدية .

غير أن وجه الاعتراض الجوهرى على تحديد النسل لايقوم على أساس منطق وإنما على الاعتقاد القائل بأنه يحول دون ميلاد فرد له روح . . ومن المستحيل مناقشة هذا الرأى هنا ، وليس أمامنا الا أن نذكر بعض الحقائق المعينة التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار . . لقد عم التحكم فى نسبة الوفيات فى الوقت الحالى ، وبينما يهبط معدل الوفيات ، فان معدل المواليد - بدون تحـــديد النسل - سيؤدى إلى زيادة عدد السكان إلى الضعف كل ٢٤ عاما .

وكثير من البلدان الفقيرة لاتستطيع توفير المأكل والملبس والمأوى لهذه الزيادة . . وهكذا ترتفع نسبة الوفيات من جديد فى مرحلة من المراحل ، نتيجة لحدوث مجاعة ، مالم يتلق السكان معونة من الخارج تشد من أزرهم . . ولكن حتى ولو توافرت هذه المعونة لتلافى الكارثة إلا أن سكان العالم لا يمكن أن يصلوا إلى الضعف كل ٢٤ عاما لأجل غير مسمى ، ففى معظم مناطق العالم نجد أن كل شريط من الأرض قد أصبح مزروعا ومستغلا ، وليس هناك جزء مخفى . .

ولقد عدل الجنس البشرى الكثير من الظروف « الطبيعية » على الأرض ، إلى حد أنه لن يرفض اتخاذ إجراء من شأنه تحديد الزيادة فى السكان .

غير أن بعض الذين يتقبلون الرأى الوارد فى الفقرة الأخيرة يؤمنون مع ذلك بأن الأموال التى تنفق فى تحديد النسل هى أموال ضائعة ، فلقد فشلت كل الجهود التى بذلت لتطبيق سياسة تحديد النسل فى البلدان الفقيرة ، وهذا القول صحيح فى الوقت الحالى . . ولكن ليس معنى هذا أن تحديد النسل طريقة غير عملية ، كل ما فى الأمر أن هناك حاجة إلى طريقة رخيصة لتحديد النسل .

وهناك ما يؤكد حدوث بعض تقدم فى هذا السبيل، غير أن الأموال التى خصصت لهذه العملية ضئيلة جداً ، ومن المؤكد أنها لا تكفى للتنمية السريعة والانتاج الضخم .. وحتى لو أمكن الوصول إلى قاعدة كيميائية مناسبة ، فلابد من مرور سنوات عديدة قبل استخدامها على نطاق واسع ، وذلك خوفا من حدوث أضرار جانبية .

ومن السهل أن ندرك العوامل التى تحول دون اتخاذ إجراء حاسم فى هذا الميدان . . فكثيرون يمانعون فى اتخاذ أى اجراء ، وآخرون لا يدركون أهمية المشكلة ، وكثيرون ممن يودون التعجيل بتنفيذ هذه البرامج يترددون فى تنفيذها خوفا من إيذاء الآخرين . . ومع ذلك ، فهناك ما يدل على أن الاتجاهات قد تغيرت إلى حد ما .

فلقد اقترحت لجنة دريبر التى شكلها رئيس الولايات المتحدة للنظر فى التغييرات المطلوبة فى برامج المعونة الخارجية .. اقترحت عام ١٩٥٩ أن تساعد الولايات المتحدة البلدان الراغبة فى المساعدة على معالجة « مشكلة النمو السريع فى السكان » .

ويجب ألا نبالغ فى تصوير مزايا تحديد السكان بالنسبة للنمو الاقتصادى والأذواق .. ولكننا نستطيع أن نقول : إن نسبة النجاح فى هذه الميادين ستحدد ما إذا كانت البلدان الفقيرة قادرة على تلافى الانهيار الكامل فى بنيانها الاجتماعى .. وبدون التحديد قد تفشل أفضل الجهود التى تبذلها الحكومات . ومع ذلك فان أهمية تحديد النسل لا تتضح إلا بعد مرور عشر سنوات أو أكثر ، أما الاجراءات التى تتخذ لتقييد نطاق الأذواق فالهدف منها هو الحيلولة دون انطلاق « ثورة الآمال الصاعدة من عقالها .

علينا من أجل هذا ، أن نفكر فى الخطوات الاقتصادية التى تستطيع الحكومة اتخاذها لزيادة معدل النمو.. ومعظم المقترحات التى تقدم تعتمد على سوء فهم للمشاكل الأساسية التى تواجه هذه البلدان . وكثيراً ما يعتقد الناس أن حلول المشاكل الخاصة بالبلدان الفقيرة لا تختلف عن حلول المشاكل الخاصة بالبلدان الغنية .

ومع ذلك ، لا يكفى أن « نفترض » أن مشاكل الفئتين ستكون واحدة . أو أن حلول مشاكل البلدان الغنية ستلائم مشاكل البلدان الفقيرة فى حالات تسليمنا بتشابه المشاكل ..

مثال هذا أن حكومات البلدان الفقيرة كثيراً ما تتعرض للانتقاد لأنها تتخذ إجراءات فى مجالات تخضـــع عادة للاستثمار الخاص فى البلدان الغنية . . وليس هذا بالانتقاد الوجيه ، فمن أهم الاسباب التى تجعل النمو الاقتصادى يسير ببطء فى البلدان الفقيرة ، عدم وجود رجال أعمال .. ومن أجل هذا يتحتم على الحكومة أن تتصرف،ذلك لأن الشركات الخاصة ليست على استعداد للقيام بالخطوات الضرورية .

وفى معظم البلدان الفقيرة ان يكفى العدد القليل من المتعلمين لانجاز المهام الملحة ، وعلى الحكومات ألا تقدم على نشاط صناعى إلا إذا كان ضرورياً . . أما بالنسبة للذين يريدون الاشتغال فى القطاع الخاص فعليها أن تسمح لهم بذلك . . وستلتزم الحكومة جانب الحكمة إذا هى حدت من تدخلها فى السوق بقدر الامكان . . ذلك لأن الاقتصاد الموجه تماما يحتاج الى ادارة ضخمة للغاية . . كما يحتاج الى خبرة وفيرة . . غير أن الفشل فى التخطيط سيؤدى الى انتاج فى بعض السلع أكثر من اللازم وإلى التبديد والضياع ، وانتاج سلع أخرى على نطاق ضيق لا يكفى .

وأفضل طريقة لتقييد الطلب تتمثل فى السعر، غيرأن الامر سيقتضى تأقلم الاسعار عن طريق الضرائب غير المباشرة..ونحن لانقول :إن تقييد الاستهلاك عن طريق السعر هو بالضرورة أفضل طريقة للتوزيع . غير أن التوزيع بأية طريقة أخرى يتطلب مزيداً من الاشراف الصعب عمليا ذلك لانه سيؤدى الى قلة السلع ، وسيحاول بعض الأفراد الاستفادة من هذا الوضع دائما .

ولقد مرت أندونيسيا بتجربة تصورهذه النقطة.استوردت أندونيسيا كمية محدودة من الأقمشة لوجود أزمة حادة.. وسمحت لكل مواطن بأن يشترى كمية محدودة بسعر أقل بقليل من السعر الذى كان من الممكن أن يقيد الطلب ويجعله فى حدود الكمية الموجودة. فما كان من التجار إلا أن استأجروا أشخاصا للوقوف فى الصف ، وأعطوهم من النقود مايكفى لشراء الأقمشة ومبلغا ضئيلا من المال لقاء الوقت الذى أنفقوه فى الوقوف فى الصف . . وعندما نفدت الكميات قام التجار ببيع الأقمشة من جديد بأسعار باهظة. وعادت أرباح الأزمة الى طائفة واحدة فى المجتمع .

ولقد ناقشنا فى فصول سابقة ، بعض العوامل التى تتحكم فى معدل النمو . . وأخطر هذه العوامل نظرة السكان الى العمل والفراغ ، وإلى الاستهلاك والادخار ، وهذه قد تتغير، غير أن معدل النمو سيكون بطيئا فى العادة . وفى مقدور رجال الأعمال أن يضاعفوا من كفاءة مؤسساتهم ومصانعهم ، فيعملوا على انتاج المزيد من السلع مع بذل نفس الجهد .. ولكننا نجد ـ فى معظم البلدان الفقيرة ـ ان قلة من رجال الأعمال فقط هى التى تهتم بتوفير أكبر قدر من الكفاءة فى مصانعها .

إن المجهود الذى يرغبون فى توفيره لاعادة تنظيم هـــذه المصانع لهو مجهود محدود .. ومن الممكن مضاعفة الاستثمار إذا ضاعف الناس من مدخراتهم ، وإذا وزعت المؤسسات أرباحاً أقل على المساهمين ، مستغلة الفائض فى بناء مصانع جديدة وشراء معدات ، ولكن لايحتمل أن تكون هذه الكميات كافية لتحقيق معدل مرض من النمو .

وهناك احتمالان آخران لم يناقشهما بعد . فنى مقدور الناس أن ينتجوا سلعاً إنتاجية فى وقت معين ، ثم يحين وقت لا تستخدم فيه هذه السلع ، ومن الممكن تشغيل الكثيرين من المتعطلين أو الذين يعملون لماما فى هذه البلدان .

أما الاحتمال الآخر فهو أن من الممكن استغلال المعارف العلمية الموجودة من أجل مضاعفة الإنتاج .

غير أن هذا الاحتمال يتوقف على وجود معلومات جديدة تقدم بطريقة تلائم البلدان الفقيرة ، والنتائج التى تسفر عنها الزيادة فى المعارف الفنية تدخل عادة فى صنع الآلات المعقدة الباهظة التكاليف ، ولا يجدى استخدامها بطريقة مربحة إلا فى المناطق الغنية التى يغمرها رأس المال والتى ليست بها أيدى عاملة كثيرة ، وان تصلح عادة للمناطق التى تعانى من نقص فى رأس المال ووجود طاقة عاملة معطلة إلى جانب وجود مهارات آلية قليلة . ولا بد من اتخاذ خطوات خاصة لابتكار آلات وأجهزة رخيصة تصلح للاستعمار بواسطة القوى العاملة الضخمة فى البلدان الفقيرة . وذلك قبل أن تتاح لها فرصة الاستفادة الكاملة من المعارف العلمية المتوافرة ، ومما يعرقل استغلال المعارف التكنولوجية إصرار معظم البلدان الفقيرة على المشروعات الضخمة لاسباب تتصل بالهيبة والمكانة ، بدلا من توزيع مشروعات صغيرة فى أنحاء البلاد ، مشروعات تخفف من مشكلة النقل وغيرها من المشاكل .

واستغلال الوقت الذى لم يخصص من قبل فى أى نشاط انتاجى

لمن أعظم الامكانيات التى تؤدى إلى الإنتاج المضاعف فى هذه البلدان وفى مقدور الناس أن يتكاتفوا فى بناء المدارس، والسدود، وتعبيد الطرق الخ .. الخ .. ومن هذا قامت مشاريع التنمية الخاصة بالمجتمعات المحلية فى بقاع كثيرة من العالم.

ويتم تشجيع القرى على القيام بأعمال اختيارية من أجل تحسين ظروفها ومضاعفة الفرص المفتوحة أمامها.

وتقوم الحكومة بتزويدها بالموظفين، وتزودها أحيانا بكمية محدودة من المواد أو المال، غير أن معظم الاعتمادات تجىء عادة من المجتمع المحلى نفسه، وينجز الأهالى العمل بالمجان.

ولقد ساهمت مثل هذه البرامج فى بناء المنازل، والصيدليات المجانية والمدارس، وفى تشييد الطرق وتعبيدها وحفر الآبار، وغير ذلك من الأهداف المزعومة.

ومع ذلك فإن عدد الناس الذين لا يمانعون فى العمل الاختيارى محدود وبخاصة فى المناطق التى تطور فيها مفهوم الأجور النقدية. ولن يمكن قطع خطوات كبيرة فى طريق التنمية إلا إذا احتضنت القوة العاملة الأفراد العاطلين أو الذين لا يعملون إلا لماماً. وسيتطلب عادة دفع أجور لقاء العمل الذى تم إنجازه ..

فما هى نتائج هذه الخطوة؟ ..

إذا أمكن تشغيل الناس لانتاج سلع يريد الآخرون شراءها

كالأقمشة القطنية ، فإن هذا سيؤدى إلى ارتفاع فى مستوى المعيشة . وستزيد كمية الأجور المدفوعة ، وبالتالى ستزيد كمية السلع التى يستطيع الناس شراءها وسيتم موازنة هذا بمضاعفة كمية السلع التى يستطيع الناس شراءها .

ومع ذلك فإن المشكلة الكبرى التى تواجه معظم هذه البلدان هى أن الطاقة العاملة لا تستطيع أن تجد عملا ، لندرة الوظائف فى المصانع وعدم وجود أرض للزراعة ، وإذ ذاك يتطلب الأمر مضاعفة المشروعات وبذلك يتوفر المزيد من الوظائف .

ومع ذلك . فحين يتم تشغيل الناس لتشييد السدود أو بناء المصانع فإن الأجور المدفوعة لا يتم تعويضها فوراً ، فليست هناك سلع زادت كميتها ويمكن شراؤها ، إذ أن هذا لا يحدث إلا بعد أن يتم المشروع وتتضاعف الطاقة الإمكانية .

ولنضرب لذلك مثلا ، فلنفترض أن هناك سداً سيبنى وأن الأجور التى ستدفع للقوى العاملة تشكل أكبر قسط من اجمالى تكاليف السد . أن بناء هذا السد سيكون كسباً خالصاً للاقتصاد ، فبدلا من أن يبقى الناس دون عمل سيتم تشغيلهم فى مشروع سيضاعف فى النهاية من كمية المحصول . غير أن الوضع سيؤدى عادة إلى تضخم عنيف مالم يكن هناك توازن الاجور التى تدفع للعمال الجدد وهذا التوازن لا يتم إلا بتقليل المبالغ التى ينفقها الآخرون .

وطوال الوقت الذى ظل فيه هؤلاء العمال الجدد عاطلين قبل

تشغيلهم للعمل فى السد ، كان أصدقاؤهم وأقرباؤهم يمدونهم بالحد الأدنى من الغذاء والكساء .. ذلك لأن معظم الحكومات فى البلدان الفقيرة لا تعين العاطلين .

وعندما يحصل هؤلاء على عمل ، فإن صاحب العمل سيدفع لهم أجورهم ولكن ليس معنى هذا أن المجتمع سيوفر مزيداً من الغذاء والكساء استجابة لطلبات العمال الجديدة .. وهى الطلبات التى ستظهر وهم يحاولون انفاق دخلهم .

والأسر التى كانت تساعدهم قبل ذلك لن تنقطع عادة عن مشترواتها فهى ستشترى نفس كمية السلع التى كانت تشتريها ، ووجه الاختلاف الوحيد هو أن هذه السلع أصبحت توزع الآن على عدد أقل من الناس بعد أن وجد العمال العاطلون عملا ، كما أن دخل هذه الأسر لم ينخفض حتى تخفض من مشترواتها ، ومن أجل هذا لن يتوفر فى السوق سوى كمية ضئيلة من الطعام أو السلع الاضافية لسد حاجات الذين اشتغلوا أخيراً فى السلع الإنتاجية .

وسيزداد الطلب على الكميات الموجودة .وإذ ذاك يستطيع التجار أن يحددوا أسعاراً أعلى لسلعهم ، وسيؤدى هذا الارتفاع فى الأسعار إلى مطالبة العمال برفع أجورهم وبالتالى تزداد أسعار السلع ارتفاعاً .

ولن يحدث مثل هذا التضخم ـ ذى الطراز الكلاسيكى ـ إذا كانت كمية السلع التى يريدها الناس ، والتى يستطيعون شراءها ، مماثلة تقريباً

للكمية المتوافرة للبيع. من أجل هذا إذا استخدمت الحكومة أو الشركة رجالا - كانوا عاطلين فى الماضى - لإنتاج سلع انتاجية كالسدود، وجب البحث عن وسيلة لاقتطاع الطلب فى ميدان آخر من ميادين الاقتصاد لكى يتسنى تجنب التضخم ، وأى زيادة فى المدخرات ستساعد على تحقيق هذه النتيجة ، غير أن المدخرات الاختيارية لن تكون كافية عادة فى البلدان .

هل هناك وسيلة إذن تستطيع بها الحكومة أن تتجنب التضخم وتحقق فى نفس الوقت النمو الاقتصادى المطلوب ؟ .. سنستعرض فى الصفحات القليلة القادمة الأساليب التى اقترحها رجال الاقتصاد للحد من الطلب على السلع بحيث يصبح الطلب موازيا للكميات الموجودة بالفعل وسنشير إلى الحاجة إلى أفكار جديدة للإقلال - إلى أدنى حد من التضخم فى البلدان الفقيرة .

والمقترحات الكلاسيكية التى قدمها رجال الاقتصاد للحد من التضخم تتلخص فى رفع الضرائب والاشراف على القروض ومن المضحك أن يقترح أحد رفع الضرائب كوسيلة لتحقيق نمو اقتصادى أسرع فى البلدان الفقيرة ، ذلك لأن احدى النظريات الاقتصادية الأساسية فى الماضى كانت تقول بأن الزيادة فى الضرائب ستقلل من كمية الجهد الذى يبذله الناس ، ومن ثم ينخفض معدل النمو .

ولقد أكد رجال الاقتصاد أن الزيادة فى الضرائب ستؤدى الى الاقلال فى كمية العمل المنجز - وأن الناس، حين يوازنون بين العمل وكمية النقود

التى يحصلون عليها لقاء هذا العمل ، فان كمية عملهم ستقل نتيجة لانخفاض أجورهم بعد اقتطاع الضرائب منها .

ولم يحدث رد الفعل هذا عندما ارتفع معدل الضرائب فى البلدان الغنية خلال الحرب ، وأشارت دراسة قامت بها مدرسة هارفارد للأعمال أن الناس لم يلتفتوا عادة الى مسألة الضرائب وهم يقررون كمية العمل الذى سينجزونه .

وبدا أن النظرية الاقتصادية تتعارض مع الحقائق المعروفة ، ومن أجل هذا قيل إن النظرية غير صحيحة ، وإنه لا يجب أن نتوقع أن يؤدى ارتفاع الضرائب الى انخفاض كمية العمل المبذول .

وطبقت هذه النظرية المعدلة فى البلدان الفقيرة ، ونظراً لأنها كانت فى حاجة الى المزيد من المال من أجل الاستثمار ، قيل إن زيادة الضرائب أفضل وسيلة لتحقيق هذا. وقامت البلدان الغربية بتشجيع البلدان الفقيرة على فرض نسب عالية من الضرائب ، وكان معنى هذا أحيانا أن حال الناس اذا اشتغلوا سيزداد سوءا عن حالهم إذا لم يشتغلوا . ومع ذلك فان الزيادة فى الضرائب تسفر عن ردود فعل متباينة فى البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . .

ففى البلدان الغنية نجد أن الشطر الأكبر من الطبقات المحترفة وطبقات المديرين يحبون أو يتعطشون الى الهيبة التى يوفرها هذا العمل - انهم

يوازنون بين الرضا الذى يحصلون عليه من غيره من أشكال النشاط .

وهكذا فان التغير فى الدخل لايؤثر كثيرا على كمية العمل المبذول؛ ومما يشجع على العمل أيضا الرغبة الملحة فى الوصول الى مستوى أرفع فى الحياة وفى لبلدان الفقيرة، حيث يوازن معظم الناس بين متاعب العمل ومزايا الاستهلاك والادخار ، كثيرا ما تؤدى الزيادة فى الضرائب الى التقليل من كمية الجهد المتبدد من أجل الوصول الى مستوى معيشة أرفع .

وهكذا نجد أن الضرائب الباهظة فى البلدان الفقيرة لاتشجع على العمل ، وبذلك تقلل من معدل النمو فى الاقتصاد . ولكن ليست هذه النتيجة السيئة هى الوحيدة من نوعها . فعندما تفرض على الناس ضرائب باهظة فانهم سيكفون عن ادخار نفس الكمية الكبيرة التى كانوا يدخرونها فى الماضى ، ذلك لأن اهتمامهم بحماية مستوى معيشتهم سيفوق اهتمامهم بالمحافظة على مستوى مدخراتهم السابق . بل إن بعض الناس قد يفضلون استغلال جزء من مدخراتهم للحيلولة دون تدهور مستوى معيشتهم .

ولهذا سيكون هناك انخفاض فى كمية الأموال المخصصة للاستثمار الخاص وسيعادل هذا الكمية التى حصلت عليها الحكومة عن طريق الضرائب الزائدة . وعلاوة على ذلك فان فرض معدلات للضرائب غير المعقولة فى نظر الناس سيشجع على البحث على ثغرات قوانين الضرائب، وعلى خداع فى جمع عوائد الضرائب ولهذا يبدو لنا أن الضرائب التصاعدية ضرورية فى البلدان الفقيرة ، غير أن فرض الضرائب الباهظة للغاية سيقلل من معدل النمو بدلا من زيادته واستخدام الضرائب الباهظة فى الحيلولة

دون التضخم لن يجرى عادة ، والنجاح الذى يحققه واضعو هذه السياسة سيكون ثمنه تقييد النمو أو الغاؤه .

وجدير بنا أن نشير الى نقطة أخرى تتصل بأشكال الضرائب. إن الضرائب المباشرة ـ ضرائب الدخل ـ تقلل من كمية الموارد المتاحة للانسان ، غير أنها تتركه حرا فى انفاق النقود كيفما شاء . وقد يقرر الرجل الغنى تخفيض عدد خدمه والاستمرار فى شراء نفس كمية السلع المستوردة المحدودة . وهذه الخطوة لن تفيد الاقتصاد كثيرا ، ذلك لأن خدمه سينضمون الى صفوف العاطلين أو الذين لا يجدون عملا كافيا . وفى نفس الوقت لن يقل الطلب على السلع المحدودة ـ وبخاصة تلك السلع المستوردة من الخارج، ويجب أن يكون الهدف من نظام الضرائب فى البلدان الفقيرة هو استخدامها فى رفع تكاليف السلع غير المتوفرة . ويجب أن يكون سعر الكماليات المستوردة من الخارج انعكاسا للنقص الموجود فى العملة الأجنبية .

وإذا كان الاقتراح الأول الذى أشار اليه رجال الاقتصاد مرفوضا، فان هذا ينطبق بصورة أكبر على الاقتراح الثانى، وهو القائل بإمكانية الاستفادة من الاشراف على القروض للحد من التضخم فالبلدان الفقيرة فى حاجة الى التوسع فى مشروعاتها لكى تحقق النمو الاقتصادى، أما التحكم فى القروض فيؤدى الى تقييد كمية المال المتوفر ، ومن ثم يقيد المصروفات .

وربما كان من الممكن لعملية الاشراف أن تلعب دورا كبيرا فى الحد من التضخم مع السماح للنمو الاقتصادى بالاستمرار ، ولكن على شرط

التمييز بين القروض التى تقدم للاستهلاك والقروض التى تقدم ، للاستثمار ، على أساس الاهتمام بالقروض الاستثمارية ، ورفض القروض التى تهدف الى الاستهلاك.وحتى البلدان الغنية فإنها فشلت فى استنباط وسائل مرضية للوصول الى هذه الغاية؛ ومن أجل هذا لا يحتمل الوصول الى حل فى البلدان الفقيرة ، حيث تعانى المنظمات المصرفية من الفوضى .

والادواء الاقتصادية التى تقترح لعلاج التضخم فى البلدان الفقيرة لا يمكن تطبيقها على نطاق واسع ، وهى لا تستطيع أن تتحكم فى التضخم دون أن تقلل من النمو أو تلغيه الغاء . فاذا صاحبت وطأة التضخم محاولات من جانب نقابات العمال لرفع الأجور بأسرع مما يرتفع الانتاج ، فان هذه الأدواء التقليدية ستكون أقل نجاحا .

والاقتراحات الخاصة بمواجهة التضخم فى البلدان الفقيرة قائمة على الاقتصاديات النيوكلاسيكية ، وهذه الاقتصاديات لا تهتم بمشاكل النمو . ومع ذلك فان تحقيق النمو الاقتصادى فى عالم الواقع هو أهم مشكلة ، ولذا فان الآثار السيئة لهذه الاجراءات الاقتصادية ستكون أكبر عادة من ميزاتها . وسنجد عادة أنه لا يمكن تحقيق المعدل المطلوب للنمو الاقتصادى دون حدوث شىء من التضخم.

فهل هناك وسائل أخرى يمكن بمقتضاها تشجيع النمو وتخفيف حدة التضخم؟ هناك وسيلة استخدمت على نطاق ضخم، كما أنها آخذة فى التوسع وتتمثل فى تشجيع الناس على التطوع بالعمل فى بعض المشروعات الإنتاجية

فى احدى القرى أو المناطق الريفية . وهناك حل آخر يتلخص فى الرجوع الى وسائل قديمة ، وهى فرض ضريبة عمل . فبدلا من جعل التزامات الضرائب تدفع كلها بطريقة نقدية ، نستطيع أخذ جزء منها فى صورة التزام الفرد بالعمل بضعة أيام فى العام . وفى نفس الوقت يستطيع هذا الفرد التخفف من هذا الالتزام بأن يدفع مبلغا من المال يعادل دخله اليومى مع ضربه فى عدد الأيام التى كان سيشتغلها .

. . والذين يشـــغلون وظيفة بالفعل سيفضلون عادة ، أن يدفعوا الضريبة على أن يغيبوا عن أعمالهم ، أما العاطلون فسيفضلون أن يشتغلوا بما يعادل الضريبة . والمبالغ التى ستعود من دافعى النقود ستتيح الفرصة أمام تشغيل المتعطلين فى المشروعات الانتاجية دون خلق تضخم ثقيل .

ويبدو أن هنـــاك شبه إجماع فى الغرب على أن « السخرة » أمر خاطىء ، ولـكن ما أن يتم التسليم بضرورة فرض الضرائب حتى يبدو أن هذا الاقتراح أعدل من ضريبة الرأس التى مازالت تفرض ، بل وأعدل من ضرائب الدخل . . ذلك لأن الضرائب النقدية تقتضى من كل فرد أن يكون قادرا على كسب المال، وسيسفر التكالب على الوظائف عن ازدياد سلطات أصحاب العمل الذين يستطيعون - نتيجة لذلك - دفع أجور منخفضـة ، وعلى كل فرد يدفع ضريبة الرأس أن يكسب مبلغاً معينا من المال كل عام . ومن ناحية أخرى نجد أن ضريبة العمل ستسمح لـكل فرد بأن يحقق التزاماته أمام الدولة عن طريق العمل لأيام معينة بالقرب من موطنه ، فاذا لم يرض عن العمل استطاع أن يدفع الضريبة

نقداً ، وربما كان السبب الرئيسى فى حظر السخرة فى التاريخ وحشية الذين مارسوها ، ولكننا لا نستبعد ـ فى الوقت الحالى ـ أن تكون حكومات البلدان الفقيرة أقل قسوة من كثيرين من أصحاب العمل . وتحيز الغرب ضد العمل الاجبارى جاء نتيجة لاعتقاد مرح. اعتقاد يقول بأن الضريبة النقدية لا تنتهك حقوق المواطن ، بينما تنتهكها ضريبة العمل . والواقع أن ضريبة الدخل هى فى جوهرها ضريبة عمـــل ، غير أن من الأيسر للدولة أن تجمعها فى صورة نقدية .

أما فى البلدان الفقيرة فان ضريبة العمل ـ التى تؤدى فى صورة عمل مباشر ـ أنسب فى كثير من الأحيان .

وقد يقال إن العمل الذى ينجز بمقتضى هذا البرنامج لن ينجز بحماس، وإن العامل سيعتبره تدخلا ـ لا مبرر له ـ فى حرية تصرفاته .

غير أن فكرة كهذه مرجعها ـ إلى حد ما ـ طريقة الغرب فى التفكير وليس من المستبعد أن يكون العمل الاجبارى فى بعض البلدان التى حصلت على استقلالها أخيراً ، وسيلة لجمع شمل الأمة بدلا من تفريقها .

بل قد تطالب هذه البلدان كافة المواطنين بأن يساهموا بدلا من أن تسمح بجمع الضرائب على أسس نقدية .. ونحن نشير إلى هذا الاقتراح لنؤكد الحقيقة التالية :

إن السياسة الاقتصادية التى يعتبرها البعض مالية لا أمل فيها قد تظل

ملائمة للبلدان الفقيرة . وإن النجاح الأكيد الذى حققته الصين فى برنامجها للتصنيع وفى مضاعفة الطاقة الانتاجية فى الصناعة مرجعه أساساً استغلالها للطاقة العاملة التى كانت معطلة فى الماضى .

والمعلومات الموجودة لدينا عن الوسائل التى استخدمت والنتيجة التى تحققت لا تكفى لوصولنا إلى تقدير معتمد لمدى النجاح الذى حققته الصين أو رد فعل العمال أنفسهم .. غير أننا سنكون خياليين إذا نحن لم نعترف بأن إطالة أيام العمل الأسبوعى واستغلال كافة القوى العاملة الموجودة قد أتاح زيادة كبيرة فى الانتاج الصناعى والزراعى . وكان من نتيجة هذا أن فكر عدد من البلدان الأخرى الفقيرة فى وجاهة هذه الخطوة بالنسبة لها .

وهناك فرصة أخرى متاحة أمام البلدان التى تصدر سلعة واحدة على نطاق كبير . فتستطيع الحكومة أن تجعل من نفسها المصدر الوحيد لهذا الانتاج ، فتشتريه بسعر منخفض محدد وتبيعه بالسعر العالمى الأكثر ارتفاعا .

وتستطيع أن تستغل الفارق بين دخلها ونفقاتها فى المشروعات . ولقد طبقت هذه السياسة بنجاح فى غانا ، حيث كان المبلغ الذى يتسلمه مزارع الكاكاو أقل من نصف سعره فى السوق العالمية . وبالرغم من تنديد البعض بهذه السياسة — إما لأنها تتدخل فى شئون المنافسة الحرة أو أنها عقوبة قاسية لمنتج الكاكاو — إلا أن هذه الوسيلة أنجح الوسائل وأقلها ظلماً للحصول على المال فى تلك البلاد التى يصلح فيها تطبيق هذه السياسة.

ويجب ألا نحكم عليها بمقياس «الصواب» و «الخطأ» وإنما على أساس أنها أخف الضررين .

ومهما يكن من أمر الخطوات التى تتخذها معظم البلدان الفقيرة ، إلا أنه لا يمكن تلافى التضخم بصورة نهائية مع تحقيق النمو الاقتصادى فى نفس الوقت . ولا يمكن توفير أسعار مستقرة إلا إذا تم تحولنا عن شراء السلع الاستهلاكية وخصصنا النقود للاستثمار ، أو إذا تم تنفيذ أعمال بدون مقابل .

ولن تتم هذه الخطوات عادة عن طواعية ، كما أن الاجراءات التى ستقدم عليها الحكومات ستكون محدودة ما لم يكن الاقتصاد موجها تماما . غير أننا سنجد فى الباب الثالث ، أن تحويل الموارد عن طريق المعونة الأجنبية يساعد هذه البلدان على تحقيق النمو فى ظل أسعار مستقرة نسبياً .

وربما كان من المفيد أن نعرض فى إيجاز لما قلناه ، قبل أن نترك موضوع البلدان الفقيرة . . لقد ناقشنا حاجة البلدان الفقيرة إلى النمو الاقتصادى ، وتلك الصعوبة الهائلة التى كثيرا ما تحول دون تحقيق النمو . ولقد رأينا كيف أن النمو الاقتصادى ليس الهدف الوحيد الذى ترنو اليه هذه البلدان . وأن التغييرات التى تكفل هذه الاصلاحات الاقتصادية يجب أن تصاغ بحيث لا تقضى نهائيـــا على الأساليب المستقرة فى حياة الشعب .

ونستطيع ، تقريباً ، أن نقيس سرعة التنمية الاقتصادية بالزيادة فى الدخل القومى، بالرغم من أن تقاليد الاقتصاديين الموروثة كثيراً ما تبالغ فى تصوير الكسب الذى يحدث خلال مرحلة التصنيع . ولا نستطيع أن نقدر مدى الشقاء الذى يمكن أن ينجم عن هذا الإجراء . ولذا فان الذين يدعون النجاح فى الميدان الاقتصادى يستطيعون تعزيز جدلهم بالأرقام، أما الذين يأملون فى الاحتفاظ بالقيم التقليدية فضطرون إلى الاعتماد على الجدل عن طريق ضرب الأمثلة فقط . ونظرا لأن صوت الأرقام أعلى فى أيامنا هذه من صوت الكلمات ، فان الذين يحاولون المحافظة على نسيج المجتمع لن يجدوا ما يدافع عنهم ويؤيد كلامهم . أضف إلى هذا أنهم يكافحون ما يسميه دعاة النمو الاقتصادى بـ « التقدم » ، وسيكونون فى مركز لا يحسدون عليه ، مدافعين عن أشياء موجودة بالفعل . وأخيراً ، بالرغم من أن العلاقة العارضة بين التصنيع والدخل القومى الأكبر مفهومة ومقبولة عادة ، إلا أن تأثير التصنيع على انحلال المجتمع وأمراضه لا يعدو أن يكون اكتشافا حـــديثا ، والقليلون هم الذين درسوا ما ينطوى عليه هذا الوضع من معنى . ومع ذلك فهناك فهم متزايد ، للعلاقة العارضة الوثيقة .

وفى الآونة الأخيرة ، ذكر الدكتور برانكو كيسيك ، أستاذ الصحة والطب الاجتماعى فى مدرسة الصحة العامة بزغرب ، بيوغوسلافيا ذكر أن على البلد الذى يقرر ضرورة التصنيع أن يعبىء كافة قواه القومية لمواجهة الجانب المظلم من الصورة :

من نقص فى الغذاء ، وإدمان للخمور واضطرابات عصبية ، وحالات طلاق ، وانحراف للشباب .

والبلدان التى تحتاج إلى النمو الاقتصادى مضطرة إلى إيجاد نظام للقيم يشجع على العمـــل وعلى الادخار ولا يمكن تحديدالأيديولوجية المطلوبة لخلق هذه الفضائل دون دراسة دقيقة لآراء المجتمع الراهنة ، ولكن من المؤكد أن المبادىء الرأسمالية الخالصة ، والمبادىء الشيوعية الخالصة ، لاتصلح .

وعلى الذين يهمهم تحقيق التنمية فى البلدان الفقيرة أن يعلموا أن مشاكل كل بلد من البلدان هى مشاكل فريدة ، وأن الحلول يجب أن تكون مناسبة وملائمة للمشاكل الحقيقية التى تواجه هذا البلد أو ذاك . ولن يكفى تطبيق السوابق ، فالسوابق لاتعدوأن تكون مرشداً وهاديا ويجب ألا ننظر اليها على أنها أنماط مثالية .

وستضطر البلدان الفقيرة ـ مجبرة ـ إلى إدخال أفكار ومثل عليا جديدة ، أكثر ملاءمة للعصر الحديث الذى تقف عند أعتابه ولا مناص من حدوث فشل ، غير أن النجاح سيكون أكثر احتمالا إذا عرفنا حكمة الخطوات التى تتخذ ـ والتشخيص الخطأ قد يسفر عن خطوات تؤدى إلى تفاقم الموقف بدلا من علاجه .

مثال هذا أن أصحاب العمل ، فى البلدان الفقيرة ، كثيراً ما ضجوا بالشكوى من العمال الوطنيين ، قائلين إنهم كسالى وإنهم يرفضون العمل

حتى ولو أخذوا أجورا مرتفعة ، وهكذا انتهوا إلى القول بأن العمال لايستجيبون لدواعى المنطق ـ يحدث هذا بالرغم من وجود نظرية اقتصادية تفسر بدقة أسباب سلوكهم . فاذا كان الفرد يفضل وقت الفراغ على العمل فمن المنطقى تماما أن يبذل أدنى جهد ممكن فى العمل فإذا حاول المسئولون حينئذ تلافى النقص فى العمال عن طريق رفع الأجور ـ وهو إجراء منطقى فى البلدان الغنية ـ فإن هذا الحل سيضاعف من المشكلة فى ظل هذه الظروف .

إن مجرد رسم سياسة تهدف لإفادة الذين يخضعون لنصوصها لايكفى بالضرورة ـ ليضمن لنا أن الأهالى سيرحبون بها ، أو سيقبلونها .

وأهالى البلاد لايستطيعون أن ينظروا إلى أى اقتراح إلا على ضوء قيمهم ، وسيؤدى هذا ـ فى غالب الأحيان ـ إلى سوء فهم الموقف ـ وهكذا لايوجد حل ملائم لمشكلة ملحة . وقد تحدث هذه الأشكال من سوء الفهم دون أن تكون هناك رغبة فى تشويه الحقائق . بالرغم من أن وجود النية السيئة قد يضاعف من عقبة الاتصال الملائم .

ومما يصور هذه الحقيقة تلك التجربة التى مر بها باحث أمريكى استقر فى إحدى القرى الهندية عقب تصديق الحكومة الأمريكية على أول برنامج فنى ضخم للمعـــونة . فبالرغم من أن الأمريكى ظل ينكر وجود صلة بينه وبين برنامج المعونة الفنية الأمريكى ـ والواقع أنه كان صادقا ـ إلا أن الهنود رفضوا تصديقه وكانوا على « علم » بعقابيله

البرنامج . لقد اعتقدوا أن البرنامج يقضى بالاستيلاء على منازل القرية وشراء أو اغتصاب أفضل الأراضى، وفصل الأطفال عن آبائهم لارسالهم بعيدا إلى المدارس .

وبالرغم من أنهم كانوا يأملون من البرنامج فى نفس الوقت ، أن يضاعف من كمية الطعام المتوافر، إلا أنهم خافوا أن يضطروا إلى قبول طعام لايستسيغونه أ طعام يجب ألا يمسوه لأسباب دينية .

إن الذى لم يألف مثل هذه التشويهات قد يظنها خرافة وعبثاً ، غير أن مثل هذه التشويهات تقع فى أرجاء العالم عندما يحدث اتصال بين مجتمعات تختلف معتقداتها وقيمها .

إن أى إجراء يهدف إلى الخير سيتعرض لاختبار دقيق ، وقد يظن الأهالى أن وراء هذا الاجراء أغراضاً ماكيافيلية بالرغم من أن هذه الأغراض قد تكون بعيدة كل البعد عن ذهن واضعيها ، من أجل هذا لا يكفى رسم سياسة مرضية من الناحية الموضوعية ـ يجب أيضاً أن تحبب هذه السياسة للأهالى ، ونرغبهم ، فيها والاقناع ، مثله فى ذلك مثل أى أسلوب آخر قد يفيد وقد يسىء . ولقد استخدم فى الماضى لتنويم الأمم مغنطيسيا، ويجب ألا يعمينا هذا عن ضرورة استخدامه فى الوقت الحالى .

ومن المناسب أن ننهى هذا الباب بالاعتراف بأن ساسة وزعماء البلدان الفقيرة يعترفون بالكثير من الحقائق والآراء ، والسياسة التى التى ناقشناها على هذه الصفحات .

وفى الحالات الكثيرة التى تم فيها انتهاج سياسة تتعارض وصالح أوطانهم كان السبب إصرار الخبراء الذين ادعوا أنهم يفهمون مشاكلهم مع أنهم لم يدركوا أن هناك اختلافاً جوهريا بين أوضاع البلدان الفقيرة وأوضاع البلدان الغنية وعلى مواطنى كل بلد أن يبذلوا جهدا كبيرا لفهم المشاكل الحقيقية التى تواجهها الأجزاء الأخرى من العالم، ويجب ألا يعتبروا هذه المشاكل مجرد امتداد لمصاعبهم هم .

الباب الثانى

البلدان الغنيـــة

الفصل السابع

وعندما نتحول من دراسة الفقر الذى يعانيه ثلثا العالم إلى الغنى النسبى الذى ينعم به الثلث الباقى تعترضنا حقيقة مذهلة وهى أن جزءا كبيراً من سكان العالم قد تخلص من الخوف الناشىء عن تهديد العالم بالمجاعة لأول مرة فى التاريخ وأصبح فى الامكان تعويض أى نقص فى المحصولات فى إحدى الدول الغنية بشراء الفائض من المواد الغذائية من المناطق الأخرى . ولم تعد الغالبية العظمى من الناس فى الدول الغنية قادرة على شراء المواد الغذائية والسلع الضرورية لحياة الإنسان ، بل إنهم وجدوا لديهم مبالغ طائلة بعد حصولهم على هذه السلع الأساسية ففى الولايات المتحدة لاينفق الإنسان سوى ثلاثة أرباع الدخل الذى يحصل عليه فى شراء ضروريات الحياة وأن الفرد يمكن أن ينفق ربع دخله فى الأغراض الأخرى،ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة من الربع إلى النصف فى خلال السنوات العشر التالية، وعلى الرغم من أن مستوى المعيشة غير مرتفع كثيراً فى أوروبا فى الوقت الحاضر ، فإنه يرتفع بسرعة أكبر من سرعة ارتفاع مستوى المعيشة فى الولايات المتحدة منذ نهاية

الحرب العالمية الأخيرة؛ ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع مستوى المعيشة بهذا المعدل .

وعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو فى جميع الدول الغنية ، فان الفقر مازال منتشراً به . وهناك بعض المناطق التى لاتكون فيها الدخول سوى جزء بسيط من الدخـــل القوى نظراً لنقص فرص التشغيل وفرص التعليم .

وكان الاقتصاديون قديماً يقولون: إنه لاداعى أبداً لتدخل الحكومة فى أى وقت من الأوقات لحل هذه المشاكل . وإن المشروعات الحرة تؤدى أخيراً إلى رفع مستوى الدخول غير أن جونار ميردار فى كتابه « الزنجى الأمريكى » وفى دراساته لمشكلة النمو الاقتصادى فيما بعد كان يقول إن آراء الاقتصاديين التقليديين متفائلة دون داع .

ودلل على وجود قوة مستمرة تحافظ على المناطق الفقيرة فى فقرها والمناطق البائسة داخل الدولة الواحدة فى بؤسها ، بينما أن بدء النمو الاقتصادى من شأنه أن يدفع لوجود تطورات جديدة تؤدى بدورها إلى النمو الاقتصادى الأكثر سهولة .

ويمكننا أن نصور هذه الفكرة بالحقيقة التالية، وهى أنه من المستحيل أن تحتجز المناطق التى تعانى من الفقر موارد الثروة اللازمة التى تتيح لها رفع مستوى التعليم واجتذاب الصناعات إليه .

ولما كان النشاط التجارى لايمكن أن ينتقل إلى هذه المناطق، ولايمكن

أن يتاح فيها التوظيف فإن أكثر الناس نشاطاً يميلون إلى مغادرتها باحثين عن فرص أخرى تتناسب مع إمكانياتهم .

ولاشك أن مغادرة أكثر سكان هذه المناطق طموحاً وقدرة من شأنه أن يزيد الحالة بؤساً ويجعل واجب رفع مستوى هذه الاماكن أكثر صعوبة .

وقد نلحظ هذه الحلقة المفرغة فى أماكن أخرى . فإذا بدأت مدينة فى التدهور فإن تدهورها يطلق قوى فعالة تؤدى إلى سرعة انحلالها . فكلما قلت العناية بالطرقات والمنازل مال المقيمون فى بعض الأحياء إلى مغادرتها .. وبذلك يكون أقل أهمية من العناصر السابقة .

وباستمرار هذه العملية يبدأ الناس الذين يعيشون فى أحد الاحياء التى كانت أكثر رقياً إلى مغادرتها .. وبذلك ينخفض مستوى الإيجارات لمساكن هذا الحى ، وينتهى الأمر بفشل كل المحاولات التى تقوم بها السلطات الحكومية لوقف هـــذا التدهور نتيجة لانخفاض مستوى الضرائب المحلية التى يمكن تحصيلها حينئذ .

وهكذا فإن مصلحة الإنسان الشخصية لا تكون دائماً فى صالح المجتمع ، بل إنها قد تؤدى إلى إطلاق قوى معينة ترفع المجتمع إلى التدهور .

وربما اضطرت الحكومة فى بعض الاحيان إلى التدخل لو كانت تريد القضاء على هذه القوى التى تمنع الأفراد من تلقى العلم، أو التى تزيد من مساحة الأحياء القذرة فى المدن .

وعلى الرغم من ضرورة الاعتراف بأهمية هذه الاجراءات - من حيث المبدأ - للمصلحة العامة فيعارضها الكثيرون من الأشخاص الذين يدللون على أن كل محاولة للحد من المنافسة الحرة تحيد عن الصواب .

وعلى الرغم من وجود كثير من المناطق التي تشكو الفقر بعد الحرب العالمية الأخيرة فقد شهد العالم ارتفاعاً سريعاً فى الدخل ، غير أن هذا الوضع لم يؤد إلى نتيجة مرضية من حيث مستوى الأجور والمرتبات لأنه اقترن بارتفاع مستوى الأذواق .

ومازال مستوى المعيشة « المثالى » بعيد المنال . ومازال الناس يريدون شراء كثير من السلع التى ليست فى طاقاتهم .

وينطبق هذا على أمريكا حيث اعتبر الاستهلاك الضخم دليلا من أدلة النجاح على الرغم من وجود بعض الأدلة على أن أصحاب الدخول المرتفعة فى الولايات المتحدة أصبحوا لايميلون إلى امتلاك كمية متزايدة من السلع .

أما فى أوروبا فلم يكن الناس فى الماضى يميلون إلى امتلاك السلع سواء للفائدة التى تحققها فى حد ذاتها أو باعتبارها دليلا على وضع الإنسان فى المجتمع .

ولكن هناك أدلة قاطعة على ازدياد اهتمام الناس بارتفاع مستوى المعيشة وبامتلاك كمية أكبر من السلع المادية بعد الحرب العالمية الثانية .

ويختلف الرأى حول قوة هذا الاتجاه ، غير أن هناك قليلا

من المراقبين الذين لايتوقعون ازدياد الرغبـــة فى الحصول على سلع اضافية فى المستقبل القريب .

ولا يلتفت الاقتصاديون باهتمام كبير إلى القوى التى تدفع الناس إلى تغيير أذواقهم وشراء المزيد من السلع .

وقد نشأ هذا الإهمال النسبى عن الاعتقاد بأن حاجات الإنسان لا يمكن كفايتها ، أو أن المشكلة قليـــلة الاهمية نظراً لاستحالة كفاية الحاجات الحالية .

ولقد سيطرت على علم الاقتصاد فكرة، وهى أن مستوى المعيشة لا يمكن أن يرتفع بسبب ضغط عدد السكان المتزايد . ولم يزد عدد الأسر القادرة على اختيار مشترياتها فى أية دولة من الدول إلا بعد الحرب العالمية الثانية . وقبـــل ذلك الوقت كان الأغنياء — الذين كانوا أقلية ضئيلة — هم الذين يحصلون على نسبة كبيرة جداً من الدخل إذ بلغ نصيب ١ ٪ من أصحاب الدخول فى أمريكا فى عام ١٩٢٠ حوالى ١٧ ٪ من الدخل القومى ، أما اليوم فقد زاد كثيراً عدد السكان الذين يستطيعون شراء السلع الكمالية .

وفى الوقت الذى كانت فيه الثروة مركزة فى أيدى أفراد قلائل كانت المظاهر وعدد الخدم الحشم هى التى تدل على الثراء، أما فى الوقت الحاضر فمن الصعب أن نتوصل إلى مظهر معين للحكم به على مدى الثراء .

أما أشكال الإنفاق فى المستقبل فلن تعتمد على أشكال الإنفاق فى الماضى ، بل لابد أن تكون مختلفة كل الاختلاف .

ترى ما الذى يدفع الشخص إلى إنفاق ماله ؟

لابد من أن يؤدى الإنفـاق إلى قيام بعض التبرم ، نظراً لأن كمية النقود محدودة . فلو لم تنفق النقود فى سبيل من السبل فلابد من ادخارها لتكون ضماناً ضد أى خطر يتعرض له أى شخص .

وبذلك فإننا نشعر بأن الرضا الذى يتحقق من شراء سلعة معينة سيكون أكبر من السخط الذى يصاحب دفع ثمن هذه السلعة ، ومن ثم يزيد اهتمام الناس بإنفاق النقود لو كان دخلهم لا يكفى لـ غاية احتياجاتهم ويقل قلقهم لو ازدادت دخولهم .

ويجد الناس دافعـاً إلى شراء أو امتلاك سلعة معينة أو الحصول على خدمة خاصة إذا كانت هذه السلعة أو الخدمة تتيح لهم قدراً أكبر من النقود أو خدمات أخرى أو كليهما . فقد تسد هـذه السلعة جوع الإنسان، وقد تمنعه من الشعور بالحر أو البرد أو قد تحميه من المرض أو تشفيه منه ، أو تسليه ، أو قد تتيح له إرضاء ذوقه الفنى .

وسوف يتفاوت تقدير الناس لكل خدمة من هذه الخدمات . فقد تعتبر إحدى السلع قيمة لأن امتلاكها يزيد من مكانة الإنسان ، أو قد يتجنب إنسان هذه السلعة لأنها تترك أثراً سيئاً على مكانته ونفوذه .

وقد يكون من الممكن ربط نفوذ الإنسان ومكانته فى المجتمع بجميع مشترياته تقريباً. لأن هذه المشتريات تعتبر دليلا عاماً على النجاح.

والواقع أن التميز بين الخـــدمات التى تتيحها إحدى السلع يختلط مع النفوذ الذى تحققه من امتلاكها غير واضح تماماً ، إذ من الممكن إشباع الجوع بطرق مختلفة باختلاف الثقافات .

وتجد المجتمعات تسليتها فى أشكال كثيرة ، فمثلا الإيطالى الذى يميل إلى فطائر «الباستا» قد تكون التوابل الهندية غريبة عليه ، كما أن الغرب لايقدر بصفة عامة الموسيقى الشرقية .

وهكذا نجد أن الخدمات التى تتيحها إحدى السلع تختلط مع النفوذ الذى يترتب على تملكها بشكل معقد فلا يمكن أن نقول مثلا إن الناس يشترون ألذ سعر حرارى من الطعام أو من المواد الغذائية ، بل إنهم يشترون الكريز لتقديمه فى حفلات العشاء الخاصة ، لأنهم يعتبرون هذه الفاكهة لوناً من ألوان الترف .

والحقيقة أن ارتباط النفوذ ببعض السلع لا يعتبر ظاهرة جديدة فربما وجدت من قبل فى كل المجتمعات ، بل حتى الجماعات التى لم تعط أهمية كبيرة للثروة. فإنها كانت تتطلب من الشخص امتلاك سلع معينة ، فإذا لم يكن الفرد يمتلكها فإن هذا ينتقص من شأنه .

وعلى الرغم من الخدمات التى تحققها مثل هذه السلع التى كانت على قدر من الأهمية فى بعض الأحيان فقد كانت قيمتها الرمزية التى تؤكد وضع الفرد فى المجتمع ذات أهمية حيوية كبيرة .

ونلمس نفس هذه الظاهرة فى الوقت الحاضر . فعندما بدأ امتلاك جهاز التليفزيون باعتباره دليلا على مستوى معيشة الطبقة العاملة فى

انجلترا بعد الحرب كان الطلب على السلك الهوائى الذى ينصب على أسطح المنازل الخاصة علامة تدل على امتلاك التليفزيون . فكان الناس يضعونها قبل الحصول على الأجهزة نفسها .

ولذلك يستطيع المنتج أن يرفع القيمة الظاهرية لمنتجاته بالنسبة للمستهلك بطريقتين مختلفتين : فهو يستطيع أولا أن يزيد من الخدمات التى تؤديها منتجاته . ولتحقيق هذا الهدف كان المنتجون فى أمريكا على استعداد لمضاعفة انفاقهم على بحوثهم العلمية وتطوير المنتجات ٧٥ ضعفاً فى خلال الأربعين سنة الماضية . وثانيا تستطيع الشركة أيضاً أن تحاول زيادة النفوذ الذى يقترن بشراء السلع التى تنتجها حتى تؤثر على المستهلك ليشعر بأنه لاينجح ولا يحقق الاستقرار لنفسه مالم يحصل على هذه المنتجات .

والواقع أن الآثار التى تستقر عنها محاولة تغيير النفوذ الذى يتيحه تملك سلعة معينة أقل بكثير مما تحاول شركات الاعلان اقناعنا به . ولاشك أن سبب ذلك واضح . ويتطلب كل شخص . كما ذكرنا من قبل ، قدراً من الرضا يتحقق من شرائه للسلعة كافيا لتعويضه عن النقود التى يتخلى عنها لامتلاك السلع .

ولايمكن أن تعوض الاعلانات عدم حصول الشخص على الخدمات التى كان يطلبها من السلع ، ومن ثم لايمكن أن تضمن الاعلانات استمرار بيع السلع القليلة الجودة ولم تنجح الاعلانات فى الاتجاهات الأساسية بل إن الحملات الدعائية القوية نفسها التى كانت تهدف أخيراً

إلى زيادة مبيعات البيرة لم توقف الانخفاض المستمر الطويل الأجل فى الاستهلاك الاجمالى لهذه السلع .

ويقول البروفيسور جالبريث فى كتابه « المجتمع المتطور » : إن المنتجين يعملون على إغراء عملائهم واقناعهم بأنهم فى حاجة إلى السلع الجديدة التى تظهر فى السوق ، وإن هذه السلع تلائم أذواقهم .

وإذا تركنا جانباً الاسرات الفقيرة والكثيرة العدد التى تحصل على دخول غير كافية دون أن تكون فقيرة فعلا فيمكننا أن نبسط تحليلنا للموقف إلى حد كبير . فالأسر على استعداد لشراء سلع اضافية ، لأن السلع الجديدة عادة ما تخفف أعباء الحياة أو تزيد من عامل التسلية والراحة بالنسبة للمستهلك ، ولأن ازدياد الثروة من شأنه أن يزيد الموارد التى تستخدم فى شراء السلع ، ولأن الولايات المتحدة تعطى أهمية كبيرة للسلع الاستهلاكية باعتبارها دليلا على مكانة الشخص الاجتماعية والاقتصادية .

ويعمل نظام المشروعات الحرة دائماً على إنتاج سلع يعتقد المستهلك أنها جديرة بالشراء .

فعلى الرغم من أن الاعلانات تؤكد قيمة السلع التى يشتريها المستهلك فإنه عادة ما يشتريها لاعتقاده بأنها ستسهل عليه أعباء حياته أو أنها ستزيد من نفوذه .

وعندما يقترن النفوذ الاجتماعى بالسلع التى يشتريها الأفراد فإن هذا النفوذ ينشأ عن المجتمع بأكمله لا عن طريق الجهود الدعائية وإن

كان عامل الجدة يجذب الناس فإن المجتمع سيقبل على السلع الجديدة .

ومن ناحية أخرى لو كانت السلع تسبب ضيقا لبعض الناس فإن الخدمات الهادفة التى تحققها المنتجات لابد من أن تكون واضحة قبل الاقبال على شراء السلع . وعادة ما تتغير العادات الشرائية كثيرا عندما تتغير مواقف الأفراد من السلع . غير أن السبب فى ذلك هو الاتجاهات الاجتماعية دون النشاط الدعائى .

وتشجع الرغبة فى الاستهلاك عند الدول الغنية الناس على العمل ساعات أكثر مما لو كانت الأذواق ثابتة وغير متغيرة .

والواقع أن لعمل نفسه يعتبر جزءاً هاماً من فلسفة الدول الغنية . ويعتبر الفراغ خطأ يتجنبه الأفراد . ولا يميل معظم الناس فى الدول الغنية إلى العيش دون الانشغال فى عمل ما من أى نوع من الأنواع حتى وإن كان هذا العمل يتيح لهم نفس الكمية التى يحصلون عليها دون عمل ، ولو فضل الرجل مثلا قضاء وقته فى الفراغ فإن زوجته ستعارضه فى ذلك وتطلب منه العمل .

ولا شك فى أن ساعات العمل ستقل فى المستقبل عما هى الآن، غير أن الناس لن يشعروا بالسعادة لو أنهم واجهوا فراغاً يدوم أعواماً .

وسوف تختلف أهمية العمل والفراغ النسبية فى الدول الغنية ويتوقف اقبالهم على المزيد من الفراغ والاقلال من الاستهلاك على القيم السائدة فى البلاد.

وربما كان الأمريكيون والاسكندناويون والألمان أكثر الشعوب احتراما للعمل باعتباره أسلوباً من أساليب الحياة ، ويثبت لنا تلك الملاحظة معدل نمو هذه الشعوب فى الماضى .

ومنذ الحرب الأخيرة زادت انجلترا وفرنسا من أهمية العمل ولكن هناك بعض الأدلة التى تثبت أن قيمة الجهود بدأت تقل فى أمريكا حالياً .

ولقد دفعت الأهمية المتزايدة التى تسبغ على العمل والنجاح فى الدول الغنية الكثيرين إلى أن يجعلوا حياتهم تدور حول المؤسسات أو الشركات التى يعملون بها،وقد فعل الكثيرون ذلك فى القرن التاسع عشر ، لأنهم كانوا يؤمنون بالمبدأ البروتستانتى الذى يشجع على العمل والادخار .

وفى القرن العشرين يجد الكثيرون أن عملهم هو أهم شئ بالنسبة لهم،لأن العمل هو الذى يتيح لهم السلطان والنفوذ والمال الذى يرغبون فيه . ويجد البعض الآخر أن العمل أكثر جاذبية وتسلية من النشاط الذى يساهم فيه الإنسان فى أوقات الفراغ .

ولما كان معظم أفراد طبقة المديرين ومنظمى المشروعات فى الدول الغنية ينظرون إلى العمل بقدر كبير من الأهمية إما لما ينطوى عليه من الجاذبية أو التسلية أو لأنه السبيل لتحقيق النفوذ الذى يسمون إليه فإن النجاح كثيراً مالا يقلل كمية العمل ، بل إنه يزيدها ـ وعادة

ما يصحب الارتفاع فى المنصب زيادة المسئوليات الملقاة على عاتق الفرد .

ويعمل الناس دائماً من أجل زيادة الأرباح التى تجنيها الشركات التى يعملون بها وبهذه الطريقة تبرز مواهبهم وقدراتهم، ويتمكنون من تحقيق النجاح المرغوب فيه .

ويوضح لنا ذلك لماذا لم يؤد ارتفاع مستويات الضريبة وزيادة المسئوليات التى تأخذها الحكومة على عاتقها من أجل عنايتها بالفرد الذى لايجد عملا أو الذى يتعرض للمرض وازدياد تدخل الحكومة فى الاقتصاد ـ لم تؤد جميعاً إلى انخفاض معدل النمو كما كان يتنبأ البعض فى بعض الأوقات .

ويقول الاقتصاديون : إن الناس لو عجزوا عن الحصول على عائد نقدى كبير من العمل الذى يقومون به أو اطمأنوا إلى عدم التعرض لخطر المجاعة فى حالة عدم العثور على وظائف لهم فإننا نتوقع انخفاض كمية الجهد كثيراً .

وقد ثبتت عدم صحة هذه الفكرة لأن الأوضاع الاجتماعية تتطلب العمل فى الدول الغنية بينما يحتقر الناس المتعطل .

وهكذا نرى أن الأوضاع الاجتماعية فى هذا المجال هى التى تغير أعمال الناس وتصرفاتهم كما قلنـــــا من قبل . إنما هى التى تؤثر على الاستهلاك ، أما العوامل الاقتصادية فهى قليلة الأهمية نسبياً .

وقد كان هدف الشركات فى القرن التاسع عشر هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح . .

وكانت النظرية الاقتصادية المتعلقة بسلوك الشركات الطبيعى فى ذلك الوقت تقول : إن صاحب الشركة يهدف إلى شراء عناصر الإنتاج (بما فى ذلك العمال) بأغلى سعر ممكن، وبيع المنتجات بأغلى سعر ممكن ولكن لما لم يعد يتحكم فى الشركة شخص واحد كما كان يحدث من قبل وأصبح الاداريون هم الذين يتحكمون فى سياسة الشركة ظهرت مبادىء جديدة تقترن بظهور الشركات المساهمة التى أصبح لها أهداف معقدة لا يمكن الاعراب عنها ببساطة .

وأول أهدافها هو التأكد من أن الشركة ستبقى قائمة، والهدف الثانى هو تحقيق الأرباح « المناسبة » ، ولذلك تتوقع الشركة من المدير الموازنة بين مصالح أصحاب الأسهم والعمال والعملاء الموردين . والمتوقع أن يقوم بواجبه إزاء كل فئة من هذه الفئات ، والمعتقد أن الشركة لا تنجح إلا عندما تضع فى اعتبارها مصالح هذه الفئات .

وعلى الرغم من أن بعض الشركات لا تقبل هذا الهدف فى مجموعه فإن جميع الشركات الهامة تعتقد اليوم أنه يجب ألا يقتصر هدفها على مجرد العمل كجهاز لتحقيق الارباح .

ويبدو أن تغير موقف الشركة من مسئولياتها يؤدى إلى خلق المشاحنات فى العلاقات القائمة بين العمال والإدارة .

وقد كان العداء مستمراً بين العمال والإدارة فى بداية عهد نقابات العمال،وكانت الإدارة تعمل على توفير أكبر ربح ممكن لأصحاب الأسهم وكان من واجب العمال أن يعملوا على رفع أجور الأيدى العاملة وغيرها من الأرباح التى يحصلون عليها إلى أقصى حد ممكن .

ولقد خفت حدة هذا النزاع بالتسليم بحق العمال فى الحصول على نصيب من الأرباح التى تحققها زيادة القوى الانتاجية،ومنذ نهاية الحرب الماضية اتفقت النقابات مع الإدارة على رفع الأجور.

وقد ترتب على ذلك ارتفاع الأسعار وحدوث تضخم . ولكن فى السنوات الأخيرة بدأت شركة « جنرال اليكتريك » فى اتباع سياسة أخذت تنتشر فى الولايات المتحدة،وهى تتلخص فى مسئولية كل شركة أمام كل الذين تتصل بهم من أصحاب الأسهم والعمال والموردين والعملاء — ومن ثم فانه من واجب الإدارة أن تقرر كيفية توزيع الأرباح التى يحققها نشاط الشركة . .

ولا شك أن نقابات العمال لا ترضى عن هذه الفلسفة،لأنها تعتبر عملية تحديد الأجور مساومة بين الإدارة التى تعمل على رعاية مصالح العمال . . ومن ثم تتعارض الفلسفتان ، فبينما تخول الأولى الادارة حق اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع أرباح الشركات . .

ولا سيما كمية العمل التى تحصل عليها . . أما الفلسفة الثانية فهى تنص على حق النقابات فى إبداء الرأى فى هذه الشئون،وتنص على أن قرارات الإدارة ليست نهائية بل إنها تخضع للمفاوضات .

وقد يؤدى هذا التحدى لسلطة النقابات إلى تغيير فكرة مفاوضات العمال إلى درجة أكبر من أى تطور آخر فى السنوات الثلاثين الماضية وتتطلب النظرية الجديدة — عند تطبيقها — من المدير أن يرعى مصالح العامل الشرعية ويستبعد النقابة من هذه العملية . .

وقد مكنت هذه الفلسفة شركة « جنرال الكتريك » من الانتقاص من سلطة النقابات وتأثيرها على خططها بمنحها امتيازات تختلف عن الامتيازات التى تقترحها هذه النقابات أو تطالب بها ، ولكنها تحظى بموافقة العامل بمفرده .

وقد تمثلت هذه المشاكل التى أثارها هذا التطور فى إضراب عمال الصلب بأمريكا فى عام ١٩٥٩ ، وبدأت شركات الصلب تساوم العمال وهى عازمة عزماً صادقاً على ألا تسمح بأية زيادة فى الأجور على أساس أن هذه الزيادة تؤدى إلى التضخم . . وطالبت بزيادة الرقابة على قواعد العمل . . وتحدت النقابات هذه القرارات وأعلنت أن الشركات تستطيع أن ترفع الأجور دون أن يؤدى هذا إلى ارتفاع الأسعار، وإن ارتفاع الأجور لن يحدث أى ضغط تضخمى ، بينما كانت قواعد العمل تحمى القوة العاملة من أى تعجيل فى معدلات العمل . . ونتيجة لذلك حدث أطول إضراب فى تاريخ صناعة الصلب .

وقد ظهرت صعوبة التحكم فى المشاكل المعلقة بوضوح فى مؤتمر صحفى للرئيس أيزنهاور عقد قبل بدء الاضراب بفترة قصيرة ، إذ سأله أحد

الصحفيين عما إذا كان يحبذ فكرة إبراز الحكومة «للحقائق» التي ينطوى عليها النزاع القائم بين العمال والإدارة فى صناعة الصلب . . فأجاب بأن هذه الفكرة تبدو حسنة ، غير أن الحكومة رفضت هذا الاقتراح سريعاً زاعمة أنه لا يمكن أن تذكر الأرقام المتعلقة بالأجور والأرباح والإنتاجية إلخ . دون تحيز .

وثمة مشكلة أكثر أهمية وهى الحاجة إلى التوصل إلى القواعد الصحيحة لتوزيع الثروة المتزايدة ، ولا يمكن أبداً تطبيق الأسس التى كانت تقوم عليها العلاقات القديمة على العلاقات الحالية ، نظراً لأن الظروف المتغيرة تجعلها غير مرضية .

وهكذا عندما اضطر الضغط المتزايد لفض إضراب عمال الصلب ، عمدت الحكومة إلى إعلان بعض الاحصائيات التى لم تكن قد أعلنت عنها من قبل فإن هذه الاحصائيات لم تؤثر على الموقف .. وادعى كل من العمال والمديرين أن المعلومات الرسمية تؤيد موقفهم ، فكان العمال يبررون مطالبهم برفع الأجور بنفس الاحصائيات التى كان يعتمد عليها المديرون فى رفضهم لهذه المطالب .

ولاشك فى أن العلاقات بين المستويات الصحيحة للاجور والمرتبات والأرباح ستتغير فى السنوات المقبلة نظراً لتطور التشغيل الآلى واستخدام الآلات الحاسبة . . ولكن هل يزيد التشغيل الآلى من مقدار المهارة اللازمة بما يقلل من الملل الذى يعانيه العامل ، أم أنه يزيد من مسئولية العامل بقدر أكبر من القلق ويفتقر إلى الشعور بالسعادة ؟ . . وهل يسفر

التشغيل الآلى عن ارتفاع أجور الأشخاص الذين يقومون بأعمال من هذا اللون أم أن الأرباح ستعود على جميع المشتغلين بالصناعة بصفة عاصة والاقتصاد كله بصفة عامة ؟. وهل يمكن تجنب البطالة المؤقتة باستخدام أجهزة التشغيل الآلى تدريجيا أم بتحويل تلك الآلات المستخدمة ؟ . . وهل سيقل عدد الأفراد الذين ستنخفض درجتهم بسبب العجز عن العمل فى الآلات الإنتاجية الشديدة التعقيد ، أم سيزيد هذا العدد ؟

والواقع أننا مازلنا نتبسط كثيراً فى تصويرنا للتأثير الذى سيحدثه التشغيل الالى فى المستقبل . فعلى الرغم من زيادة إنتاج السلع فى الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة ، فإن عدد العمال اليدويين الآن أقل بكثير من عددهم بعد الحرب مباشرة .

على الرغم من أن الزيادة المماثلة فى عدد الموظفين الكتابيين قد جعلت العدد الإجمالى لجميع المشتغلين بالصناعة لا ينخفض كثيراً . ولا شك أن نقص عدد الوظائف اليدوية الذى من المتوقع أن يحدث، سيضطر الأشخاص الذين كان يمكنهم أن يقوموا بها إما إلى البحث عن وظائف كتابية أو إلى الانتقال إلى قطاع الخدمات فى الاقتصاد .

والمتوقع أن يغير التشغيل الآلى الأفكار السائدة فى المجتمع تغييراً جوهريا . . ولكى يكون هذا التغيير نافعاً ومفيداً يجب ألا يتوقف الجهاز بسبب نقص المواد الأولية ، أو بسبب أى عطب يصيبه ، فتوقف جزء واحد من عملية التشغيل الآلى فى الصناعة الإنتاجية يؤدى إلى شل حركة العمل .

ولقد أدى ازدياد الحاجة للاعتماد المطلق على المواد الخام والسلع الاخرى إلى محاولة الإداريين زيادة سيطرتهم على موارد الثروة فى الماضى .

والمتوقع أن يستمر هذا الاتجاه فى السنوات المقبلة . . وسيسفر عن قلة التمسك بالوصول بتكاليف الانتاج إلى الحد الأدنى وزيادة الطلب على الكفاية الإنتاجية ، وقد لا يعوض انخفاض الأسعار إلى الحد الأدنى .

قد لا يعوض الإنفاق الإضافى الذى يحدث نتيجة للعجز الكامل على وفاء العرض لاحتياجات الطلب أو لعدم جودة السلع .

وسيؤدى التشغيل الآلى إلى زيادة التكاليف التى يتحملها المنتج فى حالة العجز عن بيع المنتجات ، كما أن نتائج هذا العجز ستكون أشد خطراً على أرباح الشركة .

وقد كان تجنب آثار انخفاض المبيعات ممكنا فى الماضى بالتخلى عن بعض العمال ولكن فى المستقبل لن تكون تكاليف العمل سوى جزء ضئيل من إجمالى التكاليف بينما لا يمكن تجنب الحاجة إلى تحمل مخصصات استهلاك رأس المال والفوائد المستحقة على الديون وإن كان يمكن تأجيلها حتى تمضى الشركة فى العمل .

وقد يؤدى هذا الضغط المتزايد لبيع المنتجات إلى ايجاد أساليب جديدة ، فقد يجد منتج أجهزة التليفزيون أنه من الأفضل له الا يبيع الجهاز مباشرة وأنه يستفيد لو أنه عرضه للإيجار ، وقد تقوم الشركة بتركيب

الأجهزة وصيانتها وتشغيلها. وهكذا تضمن الشركة باستبدالها للأجهزة فى فترات مختلفة إتاحة سوق واسع النطاق لبيع المنتجات .

الواقع أن ارتفاع تكاليف آلات التشغيل الآلى وزيادة الروابط والصلات بين الشركات فى المستقبل سيؤديان إلى زيادة أهمية « الإنتاج الكبير » . وقد أدى التعقيد المتزايد فى العمليات الاقتصادية وتأثير قرارات الشركات المتعلقة برفاهية السكان فى الدول الفنية المتخلفة إلى ضرورة زيادة سيطرة الحكومة على مختلف مظاهر النشاط الاقتصادى .

وسوف تزداد علاقات الحكومات والمشروعات وثوقا على الرغم من أنه مازال غير واضح ما إذا كانت هذه العلاقات ستزيد من روح التعاون بينهما أم أن الحكومة ستمضى فى زيادة سلطاتها على الصناعة .

ويتعرض الكثير من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع لهذا الموضوع فى فزع من التطورات التى يوحى بها المستقبل ، إذ أن المشروعات الكبرى تزداد خطورة فى الوقت الذى تزداد فيه سطلتها ونفوذها بعد انتشار التشغيل الآلى . ويقولون إنه لابد من معارضة مثل هذا التطور طالما أنه ينطوى على التدخل فى أعمال كثير من الشركات الصغرى ونشاطها حيث يمكن أن يبذل مدير هذا النوع من الشركات وصاحبها أقصى جهد ممكن ولكن لم يثبت بعد أن وجود الشركات الكبرى كاف لعدم ظهور الشركات الصغرى ونجاحها .

ويعتقد الكثيرون أن قدرة الشركة الكبرى على المنافسة فى مجالات

الإنتاج الجديدة محدودة وضعيفة لأنها تعجز عن اتخاذ قراراتها سريعاً لبطء حركة النشاط فيها . وهكذا رأينا أن الكثير من الاختراعات فى مجالات العلم صدرت عن الشركة الصغرى ولم تصدر عن الأبحاث التى تقوم بها الشركات الكبرى ، ويتضح لنا هذا بصفة خاصة فى بعض الصناعات الحديثة مثل صناعة الآلات الالكترونية .

ويمكن الرد على الاقتراح الخاص بالحد من زيادة أهمية الشركات الكبرى بأن التعرض للشركات الكبرى يعرض الأساس الذى يقوم عليه النمو الاقتصادى فى الدول الغنية إلى الانهيار . وربما لم يكن هذا النظام هو النظام الوحيد الذى كان يمكن أن يحقق هذه النتيجة ولكن العمل على تقويضه مستحيل . لذلك يحق لنا أن نتساءل عن الأسباب التى دعت إلى عدم ثقة الناس بالشركات الكبرى ؟ إن هذه الظاهرة ترجع إلى حد كبير إلى الشركات التى ظهرت فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما كان منظمو المشروعات يعملون دائماً على تحقيق الحد الأقصى من الأرباح بغض النظر عن تأثير نشاطهم على المجتمع بصفة عامة ، غير أن هذا الوضع لا وجود له حالياً بل إنه لا يتمشى مع عصرنا هذا ، إذ أن مسئولية الشركات نحو المجتمع الذى تباشر عملها فيه مقررة وثابتة .

وثمة سبب آخر للشعور بعدم الثقة فى الشركات وهى النظريات الاقتصادية التى نادى بها علماء الاقتصاد فى ثلاثينيات القرن العشرين التى أثبتت أن الشركات الكبرى تميل إلى تخفيض الإنتاج بارتفاع الأسعار أكثر مما كانت جميع الشركات هى شركات صغرى ..

ولكن هذه النظرية قد دحضت وثبت عدم صلاحيتها لأنها تقوم على أساس الافتراضات التى وضعتها المدرسة التقليدية الحديثة والتى تنص على النقاط التالية :

أولا - ان جميع الشركات الكبرى تحاول دائماً الوصول بأرباحها إلى أقصى حد ممكن ،

وثانيا - ان جميع الشركات لديها معلومات دقيقة وكاملة عن تطورات السوق والمنتجات وأساليب الإنتاج إلى غير ذلك من الأشياء اللازمة لسير العمل فى كفاية تامة .. ويتجاهل هذا الافتراض أن الإنفاق على البحوث والدراسات العلمية الحديثة أصبح أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادى ..

والواقع أن هذه الافتراضات غير الدقيقة فقط هى التى تعمل على اثبات أن الشركات الصغرى تستطيع انتاج السلع بنفقات أقل من من الشركات الكبرى ،، ولن يؤدى وجود الشركات الكبرى فى الأحوال العادية إلى تقييد الإنتاج ، ولن يحدث ذلك إلا فى الأحوال النادرة عندما تتخذ الشركات خطوات معينة لرفع الأسعار وتحديد الإنتاج .

والواقع أنه لابد من تغيير سياسة بعض الحكومات نحو الشركات الكبرى ولا سيما فى الولايات المتحدة ، إذ يبدو أن هذه السياسة تنطوى دائماً على الاقتراح بأن الضخامة والنجاح فى فرع معين من فروع الإنتاج أو التجارة دليل واضح وجلى على عدم نزاهة الشركة وقيامها بنشاط غير صحيح .

وسوف يكون عامل الضخامة فى المستقبل ـ كما كان فى الماضى ـ من الحقائق الهامة التى تميز الحياة الصناعية ، ولذلك فإنه ليس من الحكمة فى شىء أن تقوم الحكومات بمهاجمة الشركات الكبرى لمجرد أنها كبيرة وناجحة . .

فلابد من أن تثبت الحكومة أن سياسة هذه الشركات قد زادت من نفقات الإنتاج أو خفضت كمية السلع المنتجة أو أنها أثرت على الصالح العام تأثيراً سيئاً بشكل غير مرض .

رأينا فى هذا الفصل البلدان الغنية ـ وبخاصة أمريكا ـ قد أصبحت موسرة منذ الحرب وسنناقش فى الفصل التالى العوامل التى سببت التضخم فى البلدان الغنية وسنجد أنه لابد من تغيير بعض الاتجاهات الاجتماعية لعلاج هذا التضخم

- ٨ -

هل التضخم أخطر من الكساد ؟

فى نهاية الحرب العالمية الثانية ركز الاقتصاديون اهتمامهم على وسائل تجنب الكساد الخطيرة الذى كان متوقعا حدوثه فى جميع أنحاء العالم، غير أن الانخفاض الذى لحق بمستوى النشاط الاقتصادى كان من الممكن التحكم فيه . . والواقع أن النجاح فى سبيل ابعاد الأخطار الناشئة عن حدوث الركود الاقتصادى لم يقابل بالنجاح فى مجال التحكم فى الأسعار إذ ارتفعت الأسعار فى جميع أنحاء العالم خلال تلك الفترة .

ونتيجة لذلك بدأت السياسة الاقتصادية تنقل اهتمامها من التأكد من استخدام جميع موارد الثروة الاقتصادية وتجنب البطالة الى الاهتمام بالتضخم . ولم يحدث هذا التغير فى نفس الوقت فى جميع الدول . وربما كانت الحكومة البريطانية هى أول حكومة تتخذ خطوات جدية للتغلب على التضخم وزيادة الطلب على العمال . ولكن باستمرار التضخم فى جميع أنحاء العالم مع عدم اضرار الكساد باقتصاديات الدول الغنية إلا لدرجة صغيرة نسبيا - على الرغم من أن آثار الكساد غير المباشرة فى الدول الفقيرة كانت بعيدة المدى - فقد تحول اهتمام الاقتصاديين الى آثار التضخم والوسائل التى يمكن الاستفادة منها فى تجنبها وبدأ النفوذ السياسى والتجارى فى نفس المنطقة .

والواقع أن الاقتصاديين لايستطيعون الاتفاق على أسباب التضخم فى الوقت الحاضر أو على الخطوات التى قد تتخذ للحد من سرعته أو حتى ازالته كلية كما أنهم لايتفقون عما إذا كان من الممكن تثبيت الأسعار دون حدوث كساد خطير .

ويقول البعض إن التطور الاقتصادى هو الأكثر أهمية وإن ارتفاع الأسعار ببطء لايكلف الدول كثيرا فى سبيل تحقيق هذا التطور .

ويرى البعض الآخر أن ثبات الأسعار هام وضرورى بحيث إنه يجب اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان ذلك .

وهناك طائفة من الاقتصاديين تدلل على أن التطور الاقتصادى الحيوى فى الظروف الحالية لايمكن أن يتحقق إلا على حساب حدوث بعض التضخم بينما تقول طائفة أخرى: إن آثار التضخم ضارة وخطيرة بحيث إنه من الممكن احتمال الكساد ولو كان هو الطريق الوحيد للتحكم فى التضخم .

ويناقش هذا الفصل أسباب حدوث التضخم وآثاره والطرق التى تمكن الدولة من التحكم فيه والسيطرة عليه .

أما المشكلة الأولى فهى تتعلق بالاجابة عما إذا كان هناك تضخم فعلا أم لا - أى أننا نتساءل : هل هناك ارتفاع فى الأسعار وانخفاض فى قيمة العملة أم لا . وقد يبدو من الاحتجاجات التى تعقب ارتفاع

الرقم القياسى لأسعار السلع الاستهلاكية ولو بمقدار ١٪ أن وسائل قياس مستوى الأسعار فى غاية الدقة .

ولكن الحقيقة أن هذه الأرقام القياسية غير مرضية إلى حد ما - فلم توجد مثلا أية وسيلة ملائمة للأخذ فى الاعتبار الحقيقة التالية، وهى أن المنتجات التى تباع بنفس الاسم من عام إلى عام تطرأ عليها أحياناً تحسينات كثيرة أو قد تزيد قوة احتمالها بل يحـــدث أن تنخفض قوة احتمال السلع عن قصد أحياناً .

وعادة ما تتغير السلع المدرجة فى الرقم القياسى للاسعار بعد تغير الاقبال على السلع الاستهلاكية ، فعلى سبيل المثال لم تستبعد أسعار الشموع فى بريطانيا من الرقم القياسى لنفقات المعيشة إلا فى السنوات الأخيرة وتختلف آثار تغير الأسعار كثيراً ويتوقف ذلك على شكل الطلب على السلع . .

ونذكر على سبيل المثال أن الأسر التي تتألف معظم مشترياتها من المواد الغذائية والسلع المصنوعة لاتتأثر كثيراً من ارتفاع الأسعار كما هى الحال بالنسبة للاسر التى تؤجر المساكن والشقق وتدفع مبالغ طائلة عن الخدمات التى تحصل عليها مثل الخدمات الترفيهية والسفر وغيرها .

وقد أسفر استمرار التضخم بعد الحرب العالمية الثانية عن تقبل نظرية اجتماعية جديدة تقول بأن العامل لابد من أن يستفيد من زيادته الانتاجية . ولقد نص أول اتفاق من هذا النوع بين شركة « جنرال موتورز » و « نقابة عمال السيارات » على أن يتقاضى العامل زيادة

إضافية سنوية على مرتبه معادلة لمعدل الزيادة فى إنتاجية الصناعة نفسها . ويحصل العمال على زيادات أخرى فى الأجور إذا تطلب ذلك ارتفاع المعيشة فى البلاد .

وقد انبعث دول أوروبا المختلفة فكرة أهمية زيادة الانتاج وفكرة العدالة الاجتماعية التى تسمح للعامل بالحصول على نصيب من الفوائد التى بدأت تعم أوروبا والدول الفقيرة نتيجة لبرامج المساعدات الفنية التى تقدمها الولايات المتحدة .

وعندما ظهر هـــذا الاتجاه الاجتماعى الجديد لم يدرك أحد أنه سيؤدى إلى تضخم لا محالة .

والواقع أن معدل زيادة الإنتاجية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ـ مثل قطاع الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات ـ تختلف اختلافاً كبيراً .. وكانت الإنتاجية الصناعية تزيد فى الماضى بسرعة هائلة .

وقد أدى تطبيق أساليب الإنتاج الحديثة فى السنوات الأخيرة إلى زيادة الانتاجية إلى حد كبير .

أما الإنتاجية فى قطاع الخدمات فإنها لم تزد كثيراً فكانت متخلفة عن غيرها ، لكن يحتمل أن تستمر الكفاية الإنتاجية فى الارتفاع بمعدل أكثر انخفاضاً .

ويرجع تأخر ارتفاع الإنتاجية فى مجال الخدمات إلى عدم التوسع فى استخدام الآلات نظراً لأن مجال استخدامها محدود .

ولقد قدر مثلا معدل الزيادة فى الإنتاجية الصـــناعية بأمريكا بضعف معدل الزيادة فى التوزيع فى السنوات الأخيرة .

وقد لايكون من الحكمة أن نتوقع من العمال الذين يشتغلون فى قطاع الخدمات أن يسمحوا لأجورهم بالانخفاض عن أجور العمال المشتغلين فى قطاع الصـــناعة . فهم سيطالبون برفع أجورهم وتحسين ظروف عملهم لمساواتهم بأولئك المشتغلين بالصناعات الإنتاجية ، وقد يضربون لو لم تتحقق مطالبهم ، ويؤدى ارتفـاع الأجور والأرباح مع مستوى الإنتاجية إلى ارتفاع مستوى الأسعار .

ولابد من أن يؤثر تغير الأجور فى قطاع الصناعة على الدخول التى يحصل عليها الأفراد فى القطاعات الاقتصادية الأخرى . ولا يمكن أن تطبق سياسة الأجور السليمة فى عزلة عن الظروف الاقتصادية .

ومن أجل هذا تكرر توجيه الأسئلة التالية إلى رجال الاقتصاد ـ وذلك فى السنوات الأخيرة :

ماهو التوزيع « السليم » للثروة الموجودة فى بلد من البلدان ؟

ماهى النسب السليمة الواجب توافرها بين أجور العامل فى المنجم والعامل فى مصنع للصلب، والموظف فى أحد الدواوين، وقاضى القضاة ؟

وماهو الحد الأقصى للأرباح التى يمكن أن تجنيها الشركات ؟

وماهى الظروف التى يتحتم فيها رفع الأجور عندما ترتفع الأسعار ، ومتى يجب أن يكون هناك انخفاض فى الأسعار ؟

ورجال الاقتصاد لا يستطيعون ـ إلى حد ما ـ الإجابة على هذه الأسئلة ، ذلك لأن الإجابة تتطلب إبداء الرأى فى الأسلوب الصحيح الواجب اتباعه ، غير أن قيم كل شخص ومعتقداته تؤثر على القرارات التى يتخذها فى هذا الميدان .

هل من العدل أن يتقاضى مدير الشركة أجراً أكبر بكثير من أجر العامل الذى ينتج السلع ؟ .

إن الفشل فى الاجابة على هذا السؤال ليس مرجعه ضعف رجل الاقتصاد ، وإنما السبب طبيعة المشكلة نفسها .

ومع ذلك فإن هناك عيبا ما فى النظرية الاقتصادية نفسها ، ذلك لأنها لم تصطنع وسائل يمكن بمقتضاها دراسة المشكلة بصورة مجدية .

لم يعد يكفينا أن نقول إن المنافسة الحرة ستفضى إلى أحسن توزيع للثروة ، ذلك لأن الأسعار لا تتحدد أساساً بالعرض والطلب ، كما أن الأجور تتأثر بالمساومة الجماعية .

والوسائل التى ظهرت فى الثلاثينيات ، والخاصة بالمنافسة غير السليمة أو الاحتكارية . لم تكن مجدية أيضاً ، فهذه الوسائل تفترض أن الشركة لديها كافة المعلومات اللازمة للسياسة الرشيدة . مع أن من أهم عوامل النمو فى الوقت الحالى ، بل أهم عامل على الاطلاق ، هو تطوير المعارف الجديدة عن طريق البحث .

من أجل هذا يجب إعادة النظر فى القوى الأساسية التى يجب أن تحدد الأجور ، والأسعار ، والارباح .

غير أننا سنجد أن توزيع الثروة لن يخضع تماما لرأى المجتمع فيما هو « سليم » . لابد من وجود تغيرات معينة إذا أردنا أن نوازن بين العرض والطلب ونتجنب الكساد .

ولن يكون من السهل تحديد أفضل توزيع للثروة فى المجتمع ويحتمل ألا نستطيع أن نضيف جديداً فى هذا الميدان سوى ما يساعد على مزيد من الفهم .

ولقد بات من المتفق عليه الآن أن على الشركة انتاج سلع بأسعار يستطيع الناس احتمالهـــا ، مع دفع « أجور معقولة » لموظفيها ، و « أرباح معقولة » للمساهمين، وضمان « معدل معقول من النمو » - مع استغلال أرباحها أو اقتراض المـال من المستثمرين .

ويجب تحقيق كل مطلب من هذه المطالب إذا كان للشركة أن تستمر فى العمل ، والمشكلة هنا أن كل « معقول » فى المطالب السابقة يخفى وراءه مجموعة ضخمة من الآراء التى تختلف حول تحديد الإجراء « السليم » الواجب اتخاذه .

ومما يزيد فى تعقيد مشكلة التوزيع السليم للثروة التغيرات التى تطرأ على التنظيم الاقتصادى ، والاتجاهات الاجتماعية . أن العلاقة السليمة بين الاجور والأسعار،والأرباح والأنصبة ، تتغير باستمرار .

ومن أجل هذا نجد أن الاتجاهات المناسبة والمقبولة فى عصر سابق لم تعد مرضية . فلقد شهدت سنوات مابعد الحرب زيادة فى نسبة

المصروفات الخاصة بالمشروعات ، على أساس تمويلها من الأرباح الموجودة بدلا من مزيد من الاقتراض .

وهكذا نجد أن معدل الأرباح التى تحتاج إليها الشركة أكبر مما كان فى الماضى . كما أن المعدل السليم للأرباح يتوقف أيضـــاً على حجم المشرعات التى ستحتاج الشركة إلى تنفيذها فى المستقبل .

وأرباح الشركة فى الصناعة الآخذة فى التوسع ستكون أكبر عادة من الأرباح الموجودة فى صناعة راكدة أو آخذة فى التدهور . ذلك لأن قدرة الشركة على جنى أرباح قد تضاعفت ، كما أنها فى حاجة ملحة إلى المزيد من المال اللازم للتوسع .

والتغير الكبير الذى طرأ على موقف المجتمع من الدخل القوى فى السنوات التى أعقبت الحرب إنما جاء نتيجة للاعتراف بحق العامل فى التمتع ـ بصورة كاملة ـ بالمزايا التى تعود على شركته .

ولقد تفاوتت نتائج هـــذا التغير بتفاوت الظروف الاقتصادية فى البلدان الغنية .

وفى نهاية الحرب كانت أمريكا تعانى من نقص فى السلع ـ مثلها فى ذلك مثل باقى البلدان الغنية .

ولكن كان هناك إلى جانب ثرائها طاقة إنتاجية لاتبارى ، ومن ثم باتت مطمئنة إلى أن العرض سيلبى الطلب فى أسرع وقت ، ولكن حدث تأخر نتيجة للحرب الكورية ، وما استتبع ذلك من تكديس السلع . .

ولكن ما إن حل عام ١٩٤٣ حتى كاد التوازن يتم بين العرض والطلب . وليس السبب منذ ذلك التاريخ حدوث نقص ، وإنما ارتفاع فى أجور الصناعة وقطاعات الخدمات فى الاقتصاد ، حيث كانت الطاقة الإنتاجية تزيد ببطء ولا تستطيع أن تتغلب على الزيادة فى تكاليف العمل .

وفى أوروبا ظل الطلب أعظم من العرض حتى الشطر الأخير من الخمسينيات ، فاذا قارنا بين هذه التجربة وتجربة الولايات المتحدة وجدنا أن الاختلاف يرجع الى تفاوت الفلسفات الاجتماعية . . فمعظم البلدان الأوربية فرضت ضرائب مرتفعة للغاية خلال سنى الحرب واستمر هذا النظام بعد انتهاء الاشتباكات ، فنى انجلترا تأخذ الدولة أكثر من ٨٠٪ من الدخول التى تزيد على ١٠٠٠٠ جنيه (٢٨٠٠٠ دولار) وعندما انخفضت دخول الأفراد بعد اقتطاع الضريبة قلت نسبة الأموال المدخرة .

وأحس كثيرون بأن نسبة الضرائب أضخم من أن تسمح لهم بالادخار ، وقرر البعض أن الوقت قد حان ليصرفوا مدخراتهم السابقة ، ذلك لأن معظم الأموال التى يمتلكونها ستنتقل إلى الدولة عند وفاتهم ، ومع ذلك ارتفعت نسبة الأموال التى تنفقها الدولة وكان بعضها يتفق فى الوفاء بالالتزامات الاجتماعية والبعض الآخر فى التسلح .

واحتاجت الصناعة إلى استبدال الأجهزة التى أتلفتها الحرب . وكانت النتيجة أن الطلب على السلع فى مختلف البلدان الأوروبية أصبح أضخم من أن يجاب . .

وإذا نظرنا إلى التجارب المختلفة التى مرت بها ثلاث دول منذ الحرب عثرنا على بعض النقاط الهامة . . ففى نهاية الحرب اندثرت الصناعة فى ألمانيا الغربية وكادت تتوقف تماماً ، وبدا أن التنمية شىء مستحيل .

ولم يرتفع الإنتاج إلا بعد أن أدت تعديلات النقد (١٩٤٨) إلى خفض قيمة المارك إلى حد كبير .

ونظراً لانخفاض قيمة النقود أصبحت الاعتمادات الموجودة فى الاقتصاد محدودة . ولم يعد من المستطاع شراء السلع الاستهلاكية إلا عن طريق الراغبين فى العمل والقادرين عليه ، وتقارب التوازن بين العرض والطلب .

وعندما استمر ركب التقدم وقل عدد العاطلين أثبتت الاتحادات أنها على استعداد لتأجيل الزيادة فى الأجور ، وقبلت المبدأ المعلن عنه ، والقائل بأن إنعاش ألمانيا ورفع طاقتها الإنتاجية أهم من الزيادة فى الدخول الشخصية ، وتم تحويل مبالغ ضخمة إلى ميدان التوسع الإنتاجى ، وظلت الأسعار منخفضة . . بل لقد بلغ من انخفاضها أن حدثت أزمة فى بنيان المدفوعات الأوروبية لتوافر سلع ألمانية أرخص بكثير من سلع البلدان الأوروبية الأخرى . ومما ساعد على تحقيق الإنعاش الألمانى أن الموارد المخصصة لإنتاج الأسلحة كانت قليلة .

أما فرنسا فخرجت من الحرب ولديها عملة متضخمة للغاية . . كان الأفراد قد كدسوا مبالغ ضخمة .

وبالرغم من أن الحكومة أدركت خطورة استخدام هذه النقود فى شراء سلع ليست متوافرة ، إلا أنها لم تتخذ أى إجراء .

ونتيجة لهذا عانت فرنسا من تضخم سريع للغاية فى فترة ما بعد الحرب مع اختفائه الفينة بعد الفينة عندما يحدث ارتفاع فى الأسعار ..

ومما ضاعف عدم التوازن بين العرض والطلب تورط الجيش الفرنسى باستمرار فى حروب استعمارية . وكان هناك عجز كبير فى ميزان المدفوعات الفرنسى ، فالسلع المستوردة كانت أكثر من السلع المصدرة ، ولو لم تكن هناك قروض أجنبية — معظمها من الولايات المتحدة — لتعذر على الاقتصاد الفرنسى أن يعيش .

وبالرغم من هذا التضخم ارتفعت معدلات الاستثمار والنمو خلال الخمسينيات - ولم يسبق لفترة ماضية من التاريخ الفرنسى أن شهدت مثل هذا الارتفاع . ولم تبذل أية محاولة كبرى لعلاج الضعف الذى يعانى منه الاقتصاد الفرنسى إلا فى عام ١٩٥٨ .

وفى انجلترا قلت السلع أثناء الحرب ، وصاحبها إشراف صارم على المشتروات ، واستعداد للادخار من جانب السكان لكى يضمنوا النصر ، وأسفر هذا عن وجود كمية ضخمة من المدخرات فى نهاية الحرب .

وأراد الناس أن يشعروا أن من حقهم أن ينفقوا بحرية بعد سنوات التقشف .

وإذا قارنا بين الفائض النقدى وكمية السلع الموجودة وجدنا أن الفائض تضاعف بعد أن دفعت الحكومة مبالغ ضخمة — فى صورة مكافأة — الذين سرحتهم من الخدمه العسكرية .

وارتفعت الأسعار بشدة ، وازداد الطلب — بصورة مفرطة — على السلع الأجنبية ، وكان لابد فى هذه الحالة من لستمرار القيود المفروضة على الواردات .

وهذه القيود أدت بدورها إلى استمرار الاشراف الصارم . .

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها مر الشعب البريطانى بأحرج فترة ، واستمر العمل بالبطاقات حتى عام ١٩٥٤ .

وعندما وصل المحافظون إلى الحكم فى أوائل الخمسينيات قرروا أن الوسيلة الوحيدة للتخفيف من وطأة التضخم هو الحد من الأموال الموجودة عن طريق رفع نسبة الربح وقيود القرض المباشرة .

ولقد كان من الممكن أن يحققوا مزيداً من النجاح لولا أن العمال اعتادوا الزيادة السنوية فى الأجور خلال فترة الأسعار المرتفعة بسرعة فى أواخر الأربعينيات ، ولم يكونوا على استعداد للتنازل عن هذه الزيادة من أجل تخفيف حدة التضخم ، ونتيجة لهذه القيود المفروضة أصبح معـــدل الاستثمار والنمو - فى بريطانيا العظمى — أقل بكثير من معدلات ألمانيا وفرنسا خلال الخمسينيات .

والمقارنة بين تجارب أمريكا وانجلترا وفرنسا وألمانيا تشير إلى علاقات اقتصادية معينة .

ولن يجدى تطبيق القيود على القروض ، لن يجدى فى الحد من التضخم إذا كان السبب الرئيسى فى الأسعار هو المطالبة برفع الأجور ، ولم تؤثر هذه السياسة كثيراً على مطالب النقابات برفع الأجور ، أو على المبالغ التى يسمح بها المديرون بعد رفع هذه المطالب .

ولايمكن اجراء تغيير ملموس إلا بإحداث كساد ضخم ، كساد يصحبه تعطل كبير . والمعروف اليوم أن هذه السياسة غير مرضية ، وسنحد من التضخم إذا عرفنا أن المبدأ المقبول ـ والخاص بتوزيع الزيادة فى الانتاج على العمال والاحتفاظ باستقرار الأسعار فى الصناعات التى يرتفع انتاجها بسرعة ـ سيؤدى إلى تضخم شامل .

ومن المحتمل أن هذا الدرس لا يمكن فرضه على العمال فرضاً ، من جانب رؤسائهم ، بل لابد من اثباته بالدليل والبرهان .

والاشراف على القروض سيحد من معدل النمو ، ذلك لانه سيقلل من المبالغ المخصصة للاستثمار .

وعندما استمر التحكم فى القروض طوال الخمسينيات ، أصبح معدل النمو البريطانى أبطأ بكثير من معدل النمو فى فرنسا .

ولقد تحقق معدل النمو الكبير فى فرنسا بالرغم من التضخم .

ومن الممكن ـ إلى حدما ـ تجنب الآثار الضارة التى تلحق بالنمو نتيجة للقيود المفروضة على القروض ، على أساس الحد من القروض الاستهلاكية ، ولكننا لا نملك الوسائل التى تضمن لنا هذه النتيجة . ومع ذلك . يجوز ، أن يظل الطلب أكثر من العرض .

ويجوز أن يظل التضخم ماثلا إذا استطاعت البلد أن تطرد عن نفسها القلق من جراء عدم التوازن بين الصادرات والواردات ، ذلك لأن عدم سد حاجة المشترين إلى السلع سيدفع التجار إلى شراء المزيد من الطعام من الخارج .

وفى نفس الوقت لن يكون التجار على استعداد كبير للبحث عن أسواق فيما وراء البحار .

وستكون الصادرات عادة أكثر من الواردات ، وسيجد البلد أن احتياطيه من العملة الأجنبية سيتدهور .

وهكذا لن يمكن تطبيق مثل هذه السياسة إلا إذا كان هناك بلد آخر على استعداد لتلافى العجز فى الصادرات .

وفى خلال الخمسينيات فعلت الولايات المتحدة ذلك لفرنسا .

موجز القول أن للتضخم آثاره السيئة على بعض طبقات المجتمع ، على الذين يأخذون معاشات أو يدخرون القليل . . كما أنه يشوه التوازن الاجتماعى . . ومع ذلك لا يمكن إيقاف التضخم الناتج عن الأجور المتزايدة إلا بتغير فى وجهات النظر أو حدوث ركود ضخم . .

والمطلب الأول يحتاج إلى وقت كبير . . أما الثانى فسيكون باهظا من ناحية الرفاهية . . ومن الممكن أن يحدث النمو والتضخم معاً . وآثار النمو الحميدة تحد من آثار التضخم السيئة . ومع ذلك فان الركود يحدث تغييرات غير مرضية فى توزيع الدخل . . كما يحدث ركوداً شاملا فى الدخول .

ومن الواضح أن التضخم أقل خطراً طالما أن نسبته معتدلة . ومن الممكن اتخاذ إجراءات خاصة تحمى الذين يتأثرون به دون غيرهم . . والنظرة المتشككة إلى التضخم مرجعها ـ إلى حد كبير ـ افتراضات نيوكلاسيكية . . افتراضات تقول إن المنافسة الحرة ستؤدى إلى أعدل توزيع للدخل القومى، وإن التضخم حين يتدخل فى هذا التوزيع . يكون سيئاً لامحالة . . غير أن هذه الافتراضات غير صحيحة . فالتضخم قد يدخل تحسينات على توزيع الثروة فى بعض .

فإذا كانت الأضرار الاجتماعية التى يسببها التضخم ضئيلة نسبياً ، وإذا كان التضخم يميل بالفعل إلى تحسين أوضاع العمال فى معظم النقابات القوية ، فلماذا شعرت نسبة كبيرة من عمال الصلب الأمريكيين ـ فى عام ـ ١٩٥٩ ـ بأن رفع الأجور لن يحسن أوضاعهم ـ وأن التضخم سيلغى المزايا التى تعود من رفع الأجور ، لقد تضافرت عدة ظروف لظهور هذا الرأى ، غير أننا نستطيع أن نميز ثلاثة عوامل كبرى .

أولاها : ان بعض « الاعلان التعليمى » يشير الى أن التضخم يستطيع أن يحد من الانتاج ويقلل من معـــدل النمو ـ وهذه النتيجة لاتظهر إلا إذا كان التضخم أكبر بكثير من التضخم الذى حدث بالولايات المتحدة فى الخمسينيات .

ثانيها : ان أسعار السلع تتغير دوما ، فهناك سلع ترتفع أسعارها ـ فإذا اعتبر البعض التضخم خطراً يتهددهم فليس من الغريب أن يذكروا الأسعار المرتفعة فقط . والمعدل العادى للزيادة فى الدخل الحقيقى لاتزيد

عن ٢٪ أو ٣٪ سنوياً ، وقد يبدو - بكل سهولة - أن الزيادة فى الاسعار ، تستهلك هذه النسبة .

ثالث هذه العوامل ، ومن المحتمل أنه أهمها ، الزيادة المستمرة فى نفقات الحكومة ، سواء كانت هذه النفقات مرغوبة أو إجبارية .

مثال هذا أن المجتمعات فى حاجة إلى مزيد من المدارس لكى تستوعب العدد المتزايد من الأطفال ، وهذه المجتمعات لم تقتنع بالمستويات القديمة . ولقد تطلب هذا دفوعاً أكبر من جانب أفراد المجتمع ، ولقد ثبت - فى كثير من الحالات - أن من الأسهل القاء عبء اللوم على عاتق التضخم ، من أجل هذه النفقات التى زادت .

ومن المؤكد أن النظرة الكريهة إلى التضخم مرجعها - إلى حد كبير - الأمل فى إيقاف الزيادة فى الضرائب إلى أن ينتهى التضخم ، غير أن هذا الأمل مآله الإحباط ، ففى مجال الخدمات بالذات - حيث تتركز معظم نفقات الحكومة - يتعذر تحقيق زيادة فى الكفاءة ، ويقتضى الأمر تكديس النفقات إذا أردنا أن نحقق توازناً اجتماعياً .

وأن التركيز الحديث على مشاكل التضخم ينطوى على مخاطر كبرى فمن المتوقع أن تتدهور العلاقات بين العمال والرؤساء إذا أكد الرؤساء عزمهم على التحكم فى الأرباح والأجور باسم « الحملة المعادية للتضخم » دون أن يقنعوا العمال بمدى الحاجة إلى زيادات أقل فى الأجور .

غير أن المشكلة الحاسمة تكمن فى مجال آخر . ففى كل عام تنتج

البلدان الغنية مزيداً من السلع ، ولا بد من وجود من يشترى هذه السلع لملاقاة الركود والتدهور. وأن تركيز الجهود على تجنب التضخم قد يسفر عن خطر أكبر ، فقد لا يكون هناك طلب كاف على السلع .

وعلاوة على ذلك ، فان الخوف من التضخم فى أمريكا قد جعل الحكومة ترفض الاضطلاع بمسئولياتها فى مناطق لا يمكن أن تنجح فيها اجراءات غير الاجراءات الحكومية . وكانت حجتها فى الرفض أن هذا سيخل بتوازن الميزانية . إن الحاجة ملحة إلى الغاء الاسكان الوضيع وتوفير التسهيلات التعليمية ، ولا يمكن تجاهل هذه الحجة بسبب هذه الكلمة الاقتصادية .. إن أهم لائحة اقتصادية هى : وجوب وجود توازن تقريبى بين الطلب والعرض .

٩ ـــ الإنفاق البناء

كان جون مينارد كينز أول من عرض للفكرة القائلة بأن ميزان العرض والطلب قد يختل فى الاقتصاد ، وبالرغم من أن رجال الاقتصاد رفضوا آراءه بادىء الأمر ، إلا أنها سرعان ما حظيت بالقبول .

وعندما طبق كثيرون من رجال الاقتصاد نظرية كينز تنبأوا بكساد خطير فى نهاية الحرب العالمية الثانية . غير أن هـــذه النظرية فشلت فى أن تتطور . . كما أن البلدان الغنية نجحت فى تحقيق التشغيل الكامل نسبياً منذ نهاية الحرب ، ومن أجل هذا كله حامت الشكوك حول صحة

مفاهيمه . ومع ذلك ، لا يمكن لاحد أن ينكر صحة نظريته الاساسية. ان الكساد يحدث عندما لا يكفى الطلب لموازنة الكمية الموجودة. ويزداد الاتجاه نحو الكساد عندما يكون لدى الناس موارد ثم لا يستغلونها - مثال هذا : عندما يدخر الناس أموالهم بدلا من انفاقها ، ويقل الكساد عندما ينفق الناس الكثير ويدخرون القليل .

فما هى التطورات التى عدلت الصورة التى رسمها كينز فى الثلاثينيات وتحدث فيها عن مستقبل البلدان الغنية ، وما هى التطورات التى حالت دون الكساد والبطالة الدائمة التى تنبأ بها . . ؟

لقد ألف كتابه قبل موجة الاكتشافات الحديثة ، ومن أجل هذا اعتقد بأن فى مقدوره أن يفترض أن أذواق الناس ثابتة، وذلك من أجل اخضاعها للتحليل . والواقع أن الاربعينيات والخمسينيات شهدت انقلابا فى مستويات الحياة المتفق عليها والمرغوبة .

وعندما ارتفع مستوى الأذواق ارتفعت كمية الدخل الذى يجب أن يحصل عليه الشخص قبل أن يشعر بأن فى مقدوره أن يدخر . وكانت نتيجة زيادة كمية السلع التى تشعر كل أسرة بأنها فى حاجة اليها ، ولقد ضاعف من أثر هذ ازدياد عدد الأطفال فى معظم البلدان الغنية ، وكان لدى كل عامل عدد كبير من الأشخاص الذين يتحتم عليه اعالتهم ، وهكذا ازدادت العراقيل التى تحول دون الادخار .

وهناك عامل ثان ساعد على تجنب كساد ما بعد الحرب ، الذى كان من الممكن توقعه على أساس تحليل كينز ، هذا العامل الثانى يتمثل فى

زيادة نفقات الحكومة. فلم يسبق لحكومة أى بلد قبل الحرب أن استغلت موارده‍ا مثلما تستغلها الآن . وليس هذا مجرد تحويل للنفقات من ميدان إلى آخر . فاليوم تقوم الحكومة بانتاج سلع كثيرة .

وهذه لم تكن تنتج قبل الحرب ، أو كانت تنتج على نطاق محدود . وفى نفس الوقت اضطلعت حكومات كثيرة بمسئوليات اجتماعية جديدة. وأثر هذا التطور على الطلب تأثيرا محدودا . ومما دعم من هذا التأثير أن الضرائب كانت تصاعدية .

وأفراد المجتمع الأكثر ثراء يدفعون نسبة أكبر من النسبة التى يدفعها الفقراء . وفى أمريكا ، حيث نجد الدخول مرتفعة ، حتى بعد اقتطاع الضرائب ، انخفض الدخل الذى يصل لأغنى نسبة من السكان ١ ٪ من ١٧ ٪ من الإجمالى عام ١٩٢٩ إلى ٩ ٪ عام ١٩٤٨ وأدى هذا الاتجاه نحو المساواة فى الدخول فى هذه البلدان ، إلى التقليل من المدخرات الفردية . وعندما يتاق الاغنياء نقودا أكبر من النقود التى ينفقونها ، فانهم يدخرون الفائض أو يستغلونه فى شراء أسهم ، لسبب بسيط ، وهو أن هذه الأسهم لاتنفق .

ومن ناحية أخرى نجد أن النقود التى يضعها الفرد جانبا لأنه يحس أنه يريد ، رأوا أن من واجبه أن يدخرها ، هذه النقود محدودة ، فمن العسير عليه أن يدخر ، نظرا لحاجته الملحة إلى استهلاك الضروريات . يحدث هذا بالرغم من وجوب وجود رغبـــة صادقة فى الادخار .

والضرائب الباهظة التى تفرض على أصحاب الدخول المرتفعة تؤدى إلى انخفاض دخولهم ، وبالتالى إلى انخفاض مدخراتهم .

ولقد أدت هذه الاتجاهات إلى زيادة كمية النقود التى تنفق من الدخل بدلا من ادخارها ، واستتبع هذا بالتالى زيادة المشتروات . وهناك عامل إضافى ساعد على التحكم فى الكساد ، وهو : المزيد من الإدراك لطبيعة الكساد ، ففى الماضى كانت الشركات التى تتعرض لنقص فى طلب منتجاتها تخفض نسبة الانتاج بشدة ، ولا تكتفى بهذا ، وإنما تستبعد أية خطة ترمى إلى التوسع فى الانتاج . ولقد أدى هذا إلى زيادة حدة الكساد .

فالشركات التى كان من الممكن أن تزود المشروع بالسلع المطلوبة ، وجدت أن الطلبات انخفضت ، ويؤدى هذا بدوره إلى تقليل إنتاجها الحالى والطلبات التى تصدرها عادة — وهكذا تتضخم دورات الكساد.

واليوم بدأت مؤسسات كثيرة تدرك أنه إذا ارتفع الطلب العام على إنتاجها ، فان أفضل فترة للتوسع هى فترة الكساد ، فخلال هذه الفترة تستطيع المؤسسات أن تشترى أدواتها بأسعار معقولة ، كما أن الفائدة المفروضة على الأموال ستكون منخفضة أيضا .

ولن نتوخى الدقة إن نحن قلنا إن التغيرات التى تضافرت لمنع الكساد هى تغيرات ثورية ومع ذلك فقد حدث معظمها نتيجة لحاجة الحكومة إلى مضاعفة نفقاتها نتيجة لاجراءات متعمدة لتجنب الكساد . ولم يكن

من الممكن فرض ضرائب كتلك التى تفرض اليوم إلا فى فترات الطوارىء التى تجتاح الأمة .

وما زال هنـــاك ساسة يأملون فى خفض هذه الضرائب . ولو لم تفرض الضرائب المطلوبة فى بريطانيا لما ظهرت هيئة الصحة الوطنية ، ولقد بات ظهور الهيئة ممكنا بعد الانخفاض الذى طرأ على نفقات التسلح، ودون زيادة أخرى فى الضرائب ولابد من حدوث تغيرات أخرى فى وجهات النظر الاجتماعية لكى نضمن وجود طلب ملائم على الانتاج فى عشرات السنين القادمة .

ولن تتيسر هذه التغيرات إلا إذا كان هناك فهم أكبر للاقتصاد ، وإلا إذا كان هناك مزيد من الاستعداد لدراسة الحقائق بدلا من إبداء الرأى نتيجة لنظريات سابقة . وسنحتاج إلى المداومة على نبذ الشــعارات ، والاهتمام المتزايد بالرغبة فى إنجاز أفضل وسيلة فى ظل الظروف المتغيرة .

فماذا عن المستقبل إذن ؟ . . نستطيع أن نركز دراستنا على مشاكل أمريكا وما ينتظرها ، ذلك لأن البلدان الغنية الأخرى تريد اللحاق بمستوى المعيشة الموجود فى الولايات المتحدة . .

وبينما نجد أن الاستهلاك الأمريكى سيظل يتزايد ، نجد أن البلدان الغنية الأخرى ستتعرض لمصاعب قليلة نسبيا ، وهى تبحث عن أسواق للمنتجات التى تستطيع صنعها ولكى نفهم المشكلة فى مستقبل أمريكا الاقتصادى ، علينا أن ندرس من جديد سبب وجودها ..

والولايات المتحدة لم تمر - فى تاريخها - بفترة لم تحتج فيها الى كافة السلع التى يمكن أن تنتجها ، ولقد تمثلت مشكلتها فى أن الراغبين فى السلع فشلوا فى أن يفرضوا رغبتهم لعدم وجود نقد أو قرض .

ولقد كان السبب فى كساد الثلاثينيات الكبيرة أن الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغنية فشلت فى أن تضع الأموال فى أيدى الذين يريدون أن ينفقوا لولا أنهم يفتقرون الى المال . وستواجه البلاد نفس المشكلة فى عشرات السنين القادمة وهى : كيف تضمن وجود الدول الكافية للذين يرغبون فى شراء السلع . .؟

ويقال أحيانا: إن من الممكن حل المشكلة التى يسببها النقص فى الطلب وذلك باجراءات تتخذها المؤسسات بنفسها . . ويقال إنه ليس أمام هذه المؤسسات إلا أن تضاعف باستمرار من كمية النقود التى تستثمرها . . ولكن الواقع أن هذا الحل لايعترف بهدف النمو الحقيقى ، وهو تحسين أوضاع المواطن - غير أن هناك سببا آخر أكثر أهمية - وهو أنه لايمكن تطبيقه .

فالمؤسسات تستثمر لأنها تأمل فى بيع السلع . فاذا اشتهرت أجهزة الانتاج على أمل زيادة طلبات المستهلكين ثم لم تظهر هذه الزيادة ، فانها ستقرر أن زيادة الاستثمار لن تجدى ، وبذلك تحد من شرائها للأجهزة . وسيؤدى هذا الى تناقص الشراء فى مجالات اقتصادية أخرى ، كما سيؤدى الى الكساد . وهذا لايمكن الاقتصاد أن يستمر فى التطور إلا إذا كان

هناك نمو فى الاستثمار وفى طلب المستهلك فى نفس الوقت . . والكساد الذى وقع فى الثلاثينيات يثبت هذه الحقيقة بوضوح . لقد كانت هناك أجهزة أكثر من المطلوب بدرجة كبيرة، ولهذا مرت فترة كاملة وليست هناك حاجة الى أجهزة جديدة .

وفى الأعوام التى أعقبت الحرب ، ارتفعت نسبة الانتاج الموجودة وكان هناك من يستهلك هذا الانتاج بسبب الزيادة فى السكان وارتفاع الأذواق ، وبسبب زيادة نفقات الحكومة والطريقة التى يتم بها تمويل هذه النفقات ، ومن بين الأسباب أيضا ازدياد فهم المسئولين للعوامل التى تكمن وراء الدورة الانتاجية . هل ستظل هذه العوامل تتمتع بنفس الأهمية فى السنوات المقبلة ؟ . أم أن ستفقد شيئا من واجاهتها ؟ . . من المؤكد أن الثلاثة عوامل الأخيرة ستزداد قوة ، فالرغبة متزايدة فى التخطيط الطويل المدى بدلا من التخطيط القاصر على المستقبل القريب .

ومن المتعذر علينا للغاية أن نتهكن بأثر الزيادة فى السكان وارتقاء الاذواق فى المستقبل . ومازال حجم الأسرة العادية يزداد عما كان عليه فى فترة ما بين الحربين ، بالرغم من إيمان الكثيرين علم السكان بأنها مجرد ظاهرة لما بعد الحرب ، ولقد أسفرت عن زيادة سريعة فى عدد السكان .

ومع ذلك يستحيل التكهن بنسبة المواليد فى المستقبل ، ذلك لأن هذه النسبة تخضع لرأى الزوج والزوجة ، ورأى المجتمع ، فى الحجم المناسب للأسرة ، ومن المحتمل أن تحدث تغيرات سريعة كما ثار جدل

كبير حول موقف المستهلكين ـ فى المستقبل من وجود سلع إضافية وبعض المعلنين يقولون إن المستهلكين مازلوا يهتمون بالوصول إلى مستوى معيشى أرفع ، وإن الأهمية النسبية لبعض السلع فقط هى التى تغيرت . ولقد قال جورج رومنى ، مدير أميريكان موتورز ، وهو يقدم سيارته الصغيرة الجديدة .

« لم تعد السيارة هى الوسيلة التى يشبع بها الأمريكى « الأنا » . إن المستهلك يتحول الآن إلى حمامات السباحة والقوارب والرحلات إلى أوروبا وإلى أشياء أخرى عديدة بجانب السيارة » .

ويقول رومنى إن إدراكه لهذا الاتجاه هو الذى ساعده على بيع عربته الصغيرة كما أنه جعل الثلاثة الكبار يقررون فى النهاية إنتاج عربات من هذا النوع .

من المؤكد أن الرجل الأمريكى يتحول الآن بناظريه إلى القوارب وحمامات السباحة . فى مدى خمس سنوات ارتفع عدد القوارب فى الولايات المتحدة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ، فبعد أن كان ٢ر٥٠٠ر٠٠٠ قارب ، ارتفع إلى ٨ر٠٠٠ر٠٠٠ قارب ، ومازالت المبيعات فى صعود وأشارت الأرقام إلى أن ٢ر٥ بليون دولار صرفت على القوارب خلال عام ١٩٥٩ .

أما حمامات السباحة فقد ازداد عددها بمقدار تسعة أضعاف فى الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨ ، وفى عام ١٩٥٩ وحده كان عدد حمامات السباحة التى أنشئت يكاد يبلغ ثلاثة أضعاف الحمامات التى كانت موجودة عام ١٩٥٤ .

غير أن بعض المراقبين يعتقدون أن هـذه الأمور لا تعدو أن تكون مظاهر سطحية ، وأن التغير الحقيقى يشير إلى أن الرغبة فى السلع ، فى الولايات المتحدة ، آخذة فى التناقص .

ولقد كتب ديفيد ريزمان في « نشرة العلماء الذريين » ، كتب يقول « إن الرغبة الجامحة فى الأشياء لذاتها آخذة فى التناقص ، وكذلك الحال بالنسبة للرغبة فى المال لذاته ، والأرض لذاتها، وهذا يتعارض مع الصورة التى يرسمها الأجانب – فى حسد – للأمريكيين . ولذا يخيل إلى أن الناس ما أن يعتادوا معايير الحد الأقصى للطبقة المتوسطة حتى يفقدون حماسهم فى الانفاق – ببذخ – على السلع الاستهلاكية » .

وقال آخرون: إنه حتى إذا كانت أذواق المستهلكين آخذة فى التزايد السريع إلا أن التغير كان لازما منذ أمد بعيد . وينادى البروفيسير جلبريث بأن نسبة كبيرة من الأموال التى تنفق اليوم فى شراء السلع الاستهلاكية كان من الواجب تحويلها إلى شراء للمواد الناقصة أو التى تساندها مصروفات الحكومة : من مدارس ، وكليات ، وتطهير للاحياء القذرة ، وتنظيف للقاذورات ، والأضرار التى تصيب المدينة ، الخ .

وهذا الحل المقترح يحاول على الأقل – علاج المشكلة التى قد تنجم إذا ما علق الأفراد أهمية ضئيلة على السلع وضاعفوا من مدخراتهم إن الموارد التى يملكونها ولا يشتغلونها ستؤخذ عن طريق الحكومة وتستغل فى الأغراض الاجتماعية .

غير أن هذا الاقتراح يتحدى – لا محالة – المفاهيم الخاصة بالدور

المحدود الذى تلعبه الحكومة . هل يكون من الحكمة أو الصواب ، أن ننتقل إلى ميادين سبق أن استبعدت منها أو كان لها فيها نفوذ محدود ؟

رأينا كيف أن تمويل النفقات الحكومية عن طريق الضرائب التصاعدية أدى إلى تناقص المدخرات . ومازالت هناك عوامل تلعب دورها وتضاعف من هذا الاتجاه ، ذلك لأن معظم الأغنياء ورثوا ثروتهم عادة ، ولذا فإن وجود ضريبة على التركات سيجعل ثروة الابن أقل من ثروة الآب لا محالة .

إن نسبة الضرائب المفروضة على الدخل تبلغ ٩١٪ من هذا الدخل وبالرغم من إمكانية الحد من تأثيرها عن طريق النصوص الخاصة بأرباح رأس المال وغير ذلك من الاعفاءات ، إلا أن أى زيادة فى الدخل ستضاعف من نسبة الضرائب المفروضة .

وهكذا نستطيع أن نتوقع انخفاض النسبة التى يدخرها الأغنياء .

ومع ذلك فقد دلت دراسة حديثة عن أمريكا ، دلت على انعكاس الاتجاهات السابقة، وارتفاع نسبة الموارد التى يملكها أغنى أفراد المجتمع والسبب فى هذا التطور أن النسبة الفعلية للضرائب المفروضة على الدخول الكبيرة أقل بكثير مما يتوقع المرء وهو ينظر إلى البيان النظرى للضرائب التصاعدية الباهظة .

ولقد طرأ تعديل على الرأى الخاص بالمعدل السليم للأجور والمرتبات وأدى هذا التعديل إلى الحد من الفوارق الموجودة بين دخل المدير

ودخل العامل فى السنوات الأخيرة ، وليس من المستبعد أن يستمر هذا الاتجاه .

وستؤدى هذه التغيرات إلى تناقص المدخرات وإلى الحد من احتمال حدوث كساد .

غير أن هناك عوامل أخرى قد تؤدى إلى زيادة المدخرات . ومن هذه العوامل عاملان على جانب كبير من الأهمية . أولهما ازدياد عدد الأفراد الذين يحاولون تأمين مستقبلهم ومستقبل أسرهم عن طريق وضع أموال فى المعاشات ونظم التأمين الخاصة بالمرض ، والشيخوخة، والوفاة ومن المؤكد أن المبالغ التى توضع جانباً وتخصص لهذه الأغراض آخذة فى التزايد ، مع ازدياد عدد الأفراد الذين يؤمنون بأهمية الضمان، والذين يستطيعون وضع مبلغ من المال جانباً . أما العامل الثانى فهو ميل مؤسسات كثيرة إلى ادخار نسبة كبيرة من المبالغ التى تحتاج إليها للتوسع عن طريق أخذها من الأرباح لا اقتراضها .

ولقد بلغ من التغيرات العنيفة العديدة التى طرأت على البيان الداخلى لاقتصاديات البلدان الغنية أنه لم يعد من الممكن رسم السياسة على سوابق الماضى . إن القول بأن النقص فى السلع سبب تضخماً فى القرن التاسع عشر ليس معناه أن تضخم القرن العشرين جاء نتيجة لنفس السبب . لقد تغيرت الأوضاع الأساسية .

إن شعاراتنا الاقتصادية مستقاة من نظام اقتصادى يفترض أن العرض والطلب فى توازن آلى .

ولكن ، من المتفق عليه الآن أن هذا الشرط لم يعد مضموناً ، من أجل هذا يتحتم على الحكومات أن تضطلع بمسئولية تحقيق هذا التوازن بين العرض والطلب .

وفى هذه الحالة لن تصبح الميزانية المفتقرة إلى التوازن مرادفة للامسئولية ، كما أنها لن تتسبب دائماً فى التضخم .

وعندما لا يكفى الطلب الخاص على السلع لاستيعاب كل الإنتاج الذى توفره الأيدى العاملة والآلات ، وجب على الحكومة أن تستغل الامكانيات الناقصة فى تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة .

ولقد مضى وقت طويل ومعدل النمو فى السلع المعروضة يخضع لمعدل النمو فى الاقتصاديات لدرجة أنه يصعب علينا الآن أن نكيف تفكيرنا الاقتصادى للحقيقة التالية : إن العامل الحقيقى الذى يتحكم الآن فى النمو فى البلدان الغنية هو الطلب على السلع التى يمكن إنتاجها .

إن الامكانيات الصناعية موجودة الآن فى أمريكا ، وهى موجودة لتوفير المزيد من السلع الاستهلاكية والمزيد من الأبنية المدرسية، والمزيد من الطرف والمستشفيات . ويجب ألا يتمثل الاختيار عادة فيما إذا كنا سنفعل هذا أو ذاك ، وإنما فى اختيار ما يجب عمله ازاء هـــذه الوفرة الآخذة فى التزايد . وخلال النصف الأخير من الخمسينيات ظلت الموارد الموجودة فى أمريكا عاطلة ، ذلك لأن النظام الاقتصادى لم يتأقلم بحيث يوفر المزيد من المال للراغبين فى شراء السلع .

ولسنا على يقين من طبيعة التغيرات التى ستحدث فى الستينيات ، ذلك لأنه لايمكن التكمن — بصورة سليمة — بالتعديلات التى تطرأ على حجم الميزانية المخصصة للأسلحة . فاذا خفت حدة التوتر — وهذا ما نأمله — وخفت معها نفقات التسلح فن المؤكد أن حكومات البلدان الغنية قاطبة ستحتاج إلى اتخاذ خطوات حاسمة لكى تحول دون حدوث ركود ، ولكن ليس معنى هذا أن تخفف حدة التوتر ستؤدى لامحالة، إلى ركود، كل مافى الأمر أنها تعنى ماذكرناه آنفاً .إن اقتصاديات البلدان الغنية لن تتأقلم مع الأوضاع الجديدة بصورة آلية ، إنما ستحتاج الحكومات إلى استغلال بعض الموارد الفائضة لتحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة — سواء كانت هذه الأهداف قومية أو دولية .

والخطر الكبير الماثل فى الوقت الحالى — وهو خطر شديد الحدة فى أمريكا ولكنه ماثل أيضاً فى غيرها من البلدان الغنية — هو أن هناك ميل إلى الافتراض التالى : كلما اقترب الاقتصاد من طابع المنافسة الحرة الذى تميز به القرن التاسع عشر ، كان ذلك أفضل،وهكذا يفترضون — آليا — أن الاقلال من تدخل الدولة أمر حميد لامحالة،إنهم لا يدركون أن مدى تدخل حكومة هو الذى يجعل الاقتصاد حيا اليوم إلى حد كبير .

وان اقتطاع نفقات التسلح سيفتح آفاقا جديدة ضخمة أمام كل بلد غنى،ويقتضى الأمر تقييم هذه الآفاق وفقاً لتأثيرها على الاقتصاد ككل.. وواجب الحكومة الأكبر أن تضمن أن الطلب الفعال — داخل الاقتصاد — سيظل كافياً ، بحيث يوفر وظائف لكل الراغبين فى العمل، أو يضمن لهم دخلا ملائماً فى حالة ما إذا عجزوا عن الحصول على عمل.

تتنوع الأساليب المتاحة أمام الحكومة لكى تحقق هـــذه النتيجة والكثير من هذه الأساليب سيكون جديداً ، كما أن معظمها سيتعارض مع الشعارات والمعتقدات القديمة وقد يكون من الممكن. كما أشار جلبريث. أن نضمن للشخص العاجز عن الحصول على عمل لوجود بطالة عامة ، حصوله ــ وهو خارج العمل ــ على مبلغ من المال يوازى المبلغ الذى كان سيعمل به ، وتستطيع الحكومة أيضاً أن تحقق أهدافها بمضاعفة نفقاتها ، سواء فى الميادين التى نشط فيها من قديم ، أو الميادين الجديدة التى تشعر أن مساعدتها ستجدى فيها . وقد يستخدم نظام الضرائب فى التخفيف من حدة الفوارق . .

وسيكون فى مقدور أمريكا لأول مرة ، أن تحقق لكافة مواطنيها التحرر من الحاجة ، والخوف من الحاجة ، وان تمتنع أمريكا بعد الآن عن توفير مستوى معيشى معقول للعاطلين بحجة أن ذلك قد يعرقل من سير النمو الاقتصادى ، كما أنها تضطر إلى الامتناع عن توفير الرعاية الطبية للجميع بحجة أن ذلك يتدخل فى الحوافز التى تدفع إلى العمل ،وسيكون من الممكن الاعتراف بالحقيقة التالية : هناك بؤساء كثيرون يعانون من البؤس دون ذنب ارتكبوه، ومن واجب المجتمع أن يساعدهم ويتيح لهم الفرصة ليحتلوا من جديد مركزاً نافعاً فى المجتمع .

وهناك عقبة كبرى تعترض الذين يصوغون هذه الأهداف الجديدة، وهى أن قبولها سيصادف بعض العراقيل . . ومنشأ هذه العراقيل أن تلك الأهداف كثيراً ما وصمت بأنها « شيوعية »أو« اشتراكية » وما لم

نعترف بأن هذه الألفاظ لاتبدو أن تكون نعوتا ، فانها ستعود بنا الى الوراء،وتحول دون سعينا وراء شكل حي للمجتمع فى عصر ثرى .

وسنناقش فى الفصل التالى بعض معانى هذا الثراء ، ولكن علينا قبل الانتهاء من هذا الفصل أن نصف بايجاز طبيعة الأوضاع فى بقية البلدان الغنية،هل يحتمل أن تتعرض هذه البلدان لطلب غير كاف ايضا؟فاذا كان الأمر كذلك ، فلماذا حدث ازدهار مستمر تقريبا منذ انتهاء مشروع مارشال ؟ .

لقد كان هناك ، فى أوروبا ، طلب على كافة السلع الموجودة،ولم تكن هناك حاجة الى «البيع » وكانت كمية المبالغ الموضوعة جانبا للادخار أقل من الكميات التى تحتاجها المشروعات . وطوال السنوات التى أعقبت الحرب كان هناك نقص فى الاعتمادات الخاصة بالمشروعات،ومما ضاعف من حدة هذا الوضع فى كثير من البلدان أن الطبقات الغنية أهملت الادخار الى حد كبير ، فقد كانت تعرف أن جزءا كبيرا من ثرواتها سيذهب الى الدولة عند وفاة أفرادها ، ومن ثم فضلت اتفاق مالديها من مال .

أضف الى هذا أن البلدان الغنية الأخرى متخلفة عن الولايات المتحدة فيما يتعلق بمستويات النعم المادية . ونمى الى علم السكان خلال الحرب وبعدها أن أمريكا حققت مستوى أرفع من المعيشة ، ومما ضاعف من هذا الدرس الرغبة الملحة فى رفع الانتاج وارتفاع الأجور ، وهى موجة اكتسحت أوروبا خلال الخمسينيات . وصممت البلدان الغنية على الوصول الى مستوى معيشة أرفع ، وقطعت فى هذا السبيل أشواطا كبيرة ، ومع

ذلك فما زالت الولايات المتحدة هى السباقة ، وطالما ظل هذا صحيحا سيكون من السهل - بالنسبة للبلدان الغنية الأخرى - أن تنتج سلعا جديدة يريد الناس شراءها .

ومع ذلك لم يختف الاحتمال التالى : إن الانتاج قد يفوق الطلب فى هذه البلدان ، ومما حد من هذا الاحتمال أن الحد الأقصى للدخل أقل من الحد الذى يمكن الوصول اليه فى الولايات المتحدة ، ومع ذلك حدث فى أواخر الخمسينيات أن لحق العرض بالطلب فى كثير من البلدان الغنية ولهذا تضاعفت احتمالات الكساد أكثر من أى وقت مضى منذ السنوات السابقة على الحرب ، غير أن من الممكن التحكم فى الكساد ، مثلما حدث فى الولايات المتحدة ، وذلك باقدام الحكومة على اتخاذ الاجراءات المناسبة .

١٠ — الثراء ووقت الفراغ

ظل الانسان ، خلال تاريخه الطويل ، يقضى معظم وقته فى إنتاج المأكل ، والملبس ، والمأوى اللازمين له من أجل البقاء . وفى الماضى كان هناك نفر من الصفوة الذين يخدمهم — فى ثرائهم — باقى السكان ، غير أن الزيادة السريعة فى الانتاج ، فى البلدان الغنية ، هى التى أتاحت فرصة تحرير السكان بأكملهم من وطأة الحاجة .

ولقد بات فى مقدور المجتمع ، فى هذه البلدان ، أن يختار بين الاستمتاع بوقت الفراغ او إنتاج سلع إضافية ، والزيادات الاضافية التى يمكن التكهن بها فى مجال الانتاج ستضاعف من مجال الاختيار .

إن زيادة الثروة ستفتح الباب أمام اتخاذ خطوات فى ميادين كانت مقفلة فى الماضى ، غير أن الزيادة تتحدانا أيضا : هل سنحتاج الآن إلى أقصى معدل ممكن من النمو ؟ ما هو هدف التنمية الاقتصادية ؟ إن مثل هذا السؤال يثير شيئاً من السخرية لدى سكان البلدان الغنية . والجواب يبدو بسيطاً سهلا : إن النمو الاقتصادى يتيح مزيداً من السلع لكل فرد كما أن وجود هذه السلع الاضافية سيجعل الناس أسعد مما لو كانوا بدون هذه السلع . غير أن السؤال هو : هل تصدق هذه العلاقة على أى مستوى للانتاج ، أم أن نسبة الرضا الاضافية - الناجمة عن زيادات أخرى فى الاستهلاك - ستختفى حين يكون البلد قد وصل بالفعـــل إلى مستوى مرتفع ؟

نستطيع أن نقول إنه بقدوم عام ٢٠٠٠ (أى بعد أربعين عاما فقط ، أو معدل نصف أعمار الناس فى البلدان الغنية) سيرتفع مستوى المعيشة إلى ضعفى أو أربعة أضعاف ماهو عليه الآن ، على افتراض أن ساعات العمل ستظل كما هى ، كذلك ستظل نفس الأهمية معلقة على النمو الاقتصادى والثروة .

إن الفصل الحالى يستكشف ما ينطوى عليه معدل هذا النمو من معان ، ويشير إلى الإمكانيات التى ستتاح لهذه المجتمعات نتيجة لذلك . هناك على الأقل حقيقة واحدة واضحة : إن هذه الزيادة السريعة فى الدخل القومى ستجعل الحكمة التقليدية الموجودة شيئاً عتيقاً باليا ، وهى الحكمة التى اعتصرناها من تجارب الماضى . وسبب ذلك أن هذه الحكمة لن تتمشى مع الظروف الجديدة.

ماهى إذن معالم الوضع الجديد فى البلدان الغنية منذ الانقلاب الصناعى والطاقة الانتاجية آخذة فى التزايد ، ويبدو أن معدل الزيادة أخذ يتلاحق فى السنوات الأخيرة بسبب النفقات الضخمة التى تخصص الآن للبحث العلمى وأعمال التنمية .

ولذا أصبح من الممكن إنتاج كية أكبر من السلع والخامات سنويا، مع بذل نفس الجهد السابق . ومن الممكن مواجهة هذه الزيادة فى الانتاج بإحدى وسائل ثلاث. فقد يرغب العمال أحياناً فى الاستفادة من الزيادة فى الانتاج،وذلك باختزال الأيام التى يعملونها فى الأسبوع ، أو السنة ، أو العمر كله . ومع ذلك ، فمن المتفق عليه أن اختزال ساعات العمل يجب أن يكون اختيارياً ، فمن حق كل شخص أن يعمل إذا كان يريد ذلك .

أما السبيل الثانى فهو أن يستهلك المجتمع كية من السلع تفوق الكمية التى كان يستهلكها فى الماضى . ويتلخص الحل الثالث فى إبطاء معدل الانتاج عن عمد ، وهكذا تصبح كية السلع ، وفترات الفراغ المتاحة سنويا أقل عما هى عليه ، وتدل ردود الفعل الصادرة عن معظم الناس فى البلدان الغنية على أن الاختيار الثالث يثير السخرية ، وتشير اقتراحات كثيرة إلى أن رفع معدلات النمو لاخفضها ، هى المطلوبة .

وقد يدعونا إلى التفكير دراستنا لبعض معدلات النمو، وما تنطوى عليه هذه المعدلات من معان . إذا كانت أمريكا ستحقق زيادة فى الدخل ٥٪ فى الأربعين سنة القادمة .

ولقد قال كثير من المعلقين: إن هذا هدف حكيم .

فان كل فرد مطالب باستغلال سلع قدرها ٩٠٠٠ دولار سنويا ، على أساس أن عدد ساعات العمل ستظل كما هى ٤٠ ساعة أسبوعيا ، فاذا انخفضت ساعات العمل وأصبحت ٢٠ ساعة فان عليه أن يستهلك من السلع ما قيمته ٥٠٠٠ دولار . غير أن هذا الرقم الاخير نفسه يوازى نصف الرقم الحالى . وعلى فرض هذا المعدل فى الزيادة ، واقتصار العمل على عشرين ساعة كل أسبوع ، فان دخل كل فرد سيرتفع بمقدار ٢٠٠ دولار سنويا - أى ١/١٠ من استهلاكه الحالى .

إن هذه الأرقام التى تعتمد على تكهنات بعدد السكان ، ليست دقيقة تماماً ، وهى تهدف فقط إلى توضيح الضخامة .

ونستطيع أيضاً أن نلمس ما تنطوى عليه الزيادة فى الدخل من معان ، إذا درسنا التغيرات المحتملة فى الدخل خلال العشر السنين القادمة . فمجلة « فورشن » تقول إن كمية النقود المتوافرة فى نهاية الستينيات لكى تنفق الأسرة كما تهوى - « انفاق عاقل » - ستكون ضعف الكمية الحالية . وتشير المجلة إلى أن هذا الاتجاه سيسفر عن ظهور التقاليع ، فالناس سينتقلون من وجه من وجوه الانفاق إلى وجه آخر ، وذلك ليظلوا سابحين فى التيار ،

إن هذه الأرقام تكفى على الأقل للفت نظرنا إلى ضرورة المقارنة بين مزايا الزيادة القصوى فى الانتاج - وما يستتبعها من زيادة فى

الاستهلاك ووقت الفراغ - والمكاسب . ماهى النسبة التى يجب أن تهدف إلى تحقيقها فى ظل الاحتمالات المختلفة ؟

إن « الحكمة التقليدية » ستطالبنا ، بالطبع ، باتخاذ كافة الاجراءات لتحقيق أسرع زيادة ممكنة فى الانتاج ، وهكذا تحدد ساعات العمل التى نحتاج إلى اشتغالها ، ونضاعف من كمية السلع التى يمكن أن نستهلكها ، بأقصى سرعة ممكنة . غير أن الحكمة التقليدية لم تعرف فى الماضى أن الإنسان لن يحتاج كثيراً إلى العمل ، وأنه يستطيع أن يستهلك كافة السلع التى يحتاج إليها . ومن المشروع ، على الأقل . أن نتساءل ما إذا كان الذين يعيشون فى البلدان الغنية سيجدون هذه الحياة مرضية ، وما إذا كان من الممكن إجراء هذا التغير الحاسم فى القيم خلال جيل واحد .

إنها مهمة صعبة ، ومن الأمور التى تسهم فى تعقيدها أننا فى حاجة إلى مفاهيم جديدة لقد كان النمو الاقتصادى وما يستتبعه من توسع فى الرفاهية الاجتماعية - يقدر فى الماضى عن طريق جمع قيمة كافة السلع والخدمات التى يمكن انتاجها فى الاقتصاد . ولقد كان هذا الأمر مرضياً بصورة نسبية عندما كان الشطر الأكبر من الدخل القومى يتألف من مواد مثل المآكل والملبس وغير ذلك من ضروريات الحياة ، وعندما نزداد ابتعاداً عن هذا الموقف . نشك فى جدوى تطبيق هذا المفهوم كقياس للنمو . ما هى قيمة الخدمات التى يؤديها المغنى فى الاوبرا والنجم السينمائى ، والجراح ؟ ما هى قيمة التعليم الجامعى ، أو المحافظة

على الريف وعدم افساده ؟ لقد أصبح من العسير جداً مناقشة المعانى التى ينطوى عليها المزيد من النمو ، لسبب بسيط ، وهو أن النقود لم تعد مقياساً ملائماً نقيس به القيمة الحقيقية للسلع والخدمات .

وكثيراً مايقال إن مشاكل المستقبل الاجتماعية الاقتصادية يجب ألا تشغلنا الآن ، وأن عام ٢٠٠٠ لايزال بعيداً جداً ، وأن من الأفضل أن نستغل وقتنا فى دراسة المشاكل العاجلة ..

وربما كان من الصحيح أن المجتمع ، فى القرون الغابرة ، لم يضطر إلى التفكير فى المستقبل البعيد مثلما نفكر نحن إذ كان فى مقدور الطفل أن يتوقع استمرار القيم التى تعلمها فى شبابه طوال حياته .

ومع ذلك فلو حل عام ٢٠٠٠ فى فترة تتسم بالوفرة والفراغ الذين لم يسبق لهما مثيل ، فإن الاتجاهات المطلوبة حينئذ ستكون مختلفة تماماً عن اتجاهات الوقت الحاضر .

وعلينا ألا نستمر فى تعليم الأطفال الذين سيصبحون زعماء عام ٢٠٠٠ يجب ألا نستمر فى تعليمهم الأفكار والمثل العليا الملائمة لاقتصاد قائم على الندرة .

وقبل أن نناقش الإجراءات الإيجابية الصحيحة علينا أن ننبذ الفكرة القائلة بأن النمو الاقتصادى طيب فى حد ذاته ، وأنه ليس بحاجة الى ما يبرره .

إن اتجاهاتنا الحالية منشؤها الحقيقة التالية : لم يكن هناك من يتصور أن جهود الإنسان تستطيع أن تكفل مستوى معيشى ملائم لكل شخص .

وخلال القرن التاسع عشر بأكمله عرفت الاقتصـــادات باسم « العلم الكئيب » ، ذلك لأن الناس اعتقدوا أن مالتس ثبت استحالة حصول الإنسان على أكثر مما يسد برمقه . وأن الزيادة فى عدد السكان ستكون أسرع لامحالة من الزيادة فى الإنتاج .

والآن وقد ثبت زيف هذا الاعتقاد ، يجب الاعتراف بأن النمو الاقتصادى لن يجدى إلا إذا ساهم فى تحقيق الأهداف التى يرغب المجتمع فى بلوغها .

وكثيراً مانودى بالحاجة الأساسية إلى النمو الاقتصادى فى الوقت الحاضر على أساس الحاجة إلى حماية هيبة البلد ، وتعميق هذه الهيبة ، وكثيراً ما أشير إلى هذه النقطة فى حالة الولايات المتحدة ، إذ يقال إن على الاقتصاد الأمريكى أن يسبق الاقتصاد الروسى بأكبر صورة ممكنة لكى يحمى نفسه من الهجوم .

ويقال — من باب استبدال هذه النقطة أو تعزيزها — إن معدل النمو فى البلدان الغربية يجب أن يكون أسرع من معدل النمو فى البلدان الشيوعية ، ذلك لأن البلدان الفقيرة ستنجذب لا محالة إلى النظام الذى يحقق أسرع معدل للنمو .

وليس هناك فرد أو مجتمع أو بلد عاقل يدخل ميداناً للمنافسة سيخسر فيه لا محالة ، هذا إذا كان يريد المحافظة على روحه المعنوية ، إن روسيا ستنمو أسرع مما ينمو الغرب ، لا لأنها تخصص نسبة عالية من دخلها القومي للمشروعات فحسب، وإنما لأنها تحتاج ـ أكثر مما يحتاج الغرب ـ إلى سلع إضافية .»

وعلى الرغم من هذه الحقيقة كثيراً ماعرضت أمريكا ودول الغرب الأخرى للصراع بينها وبين الروس على أساس كمية السلع التي سينتجونها في المستقبل .

إن المعاني التي تنطوي عليها هذه النظرة أخطر مما يتصور الناس ، ودول الغرب أعلنت دائماً أن هـــدفها هو رفع مستوى المعيشة في أنحاء العالم كله ..

واليوم ـــ ونتيجة للمناورات ـ زجوا بأنفسهم في وضع يبدو منه أنهم لا يرضون عن النمو الاقتصادي في البلدان الشيوعية . . ومثل هذا الموقف الصورة التي رسمها الغرب ، كما أن هذا الموقف يتعارض ومصالحه أيضاً ، ذلك لأن التاريخ أثبت أن الذين يملكون الكثير مما قد يخسرونه في الحرب ليسوا على استعداد للدخول في صراع ، أما الجائعون والذين يرتدون أسمالا بالية ، فإنهم سيحاربون ، إذ ليس لديهم ما يخسرون .

هل النمو الاقتصادى السريع من أجل التأثير على البلدان الفقيرة ؟

إن البعض يقول إن هذه البلدان لن تظل متحالفة مع الغرب إلا إذا لمست أن النظام الرأسمالى أكفأ من النظام الشيوعى ، أما إذا بدا لها أن النظام الشيوعى يحقق أسرع معدل للنمو فإنها ستطبقه .

ولقد رأينا أن البلدان الفقيرة لا تستطيع أن تنتهج المبادىء الشيوعية الخالصة أو المبادىء الرأسماليه الخالصة إذا أرادت ان تنجح فى تحقيق النمو الاقتصادى . إن مشاكلها الخاصة ستتطلب حلولا تتمشى مع مواقفها الخاصة ، واطلاق صفة رأسمالى أو شيوعى لن تفعل شيئاً سوى تعقيد المسألة .

وقد يقترح البعض نمواً أسرع فى البلدان الغنية لكى تتضاعف بذلك معونتها للبلدان الفقيرة . غير أن هذا لن يصلح الموقف .

إن فى مقدور البلدان الغنية حالياً أن تقدم مبالغ ضخمة من المال للبلدان الفقيرة والشىء الوحيد الناقص هو الرغبة الأكيدة فى تقديم هذه المعونة ووجود المنظمات المطلوبة .. وإن ظهور سلع جديدة فى البلدان الغنية يضاعف من نمو الذوق فى البلدان الفقيرة ، ويجعل عملية اشباع هذا الذوق أشد عسراً .

ولا يمكن أن نتوقع من البلدان الفقيرة أن تقامر فتقف إلى هذا

الجانب أو ذاك فى الحرب الباردة ، ذلك لأن بلدانا فقيرة كثيرة ترى أن هذا الصراع زائف من أساسه ، وأن الجانبين مسئولان عن نشوب الصراع واستمراره .

وستولى البلدان الفقيرة احترامها الأمم التى تبذل جهداً لدراسة العقبات الحقيقية التى تعترض سبيلها ، تلك الامم التى تبذل جهوداً خالصة لمساعدة البلدان الفقيرة فى مهمتها العسيرة ، وإن وجوها كثيرة من سياستها ليست مستحبة ، وليست مقبولة إلا لأنها أخف الحلول الموجودة ضرراً .

وسيتضاعف الحنق إذا حاولت الأمم فرض السياسة التى يجب اتباعها معتمدة فى ذلك على أسس أيديولوجية ، وسيظهر هذا الحنق بصفة خاصة إذا كان قبول المشورة شرطاً لتقديم المعونة .

من أجل هذا يجب ألا ننادى بضرورة النمو السريع على أساس أنه سلاح فعال فى الحرب الباردة ، يجب أن تكون المناداة قائمة على أساس احتياجات البلد .

ليست هناك أمة وصلت إلى الوضع الذى تستطيع فيه أن توفر كافة السلع التى يحتاج إليها السكان ، غير أن الزيادة المتوقعة فى الدخل خلال عشرات السنين القادمة ستضعها فى موقف لن يكون فيه النمو السريع هو الحاجة الأساسية ، إذ ستكون المشكلة الرئيسية الهامة هى وضع نظام اجتماعى يستغل ـ بصورة مجدية ـ مجال الاختيار الذى يتـــاح عند ازدياد الثروة .

ولقد صاغ لويس مارين ، حاكم بورتوريكو هذه الحقيقة قائلا : فلندخل هذه المرحلة وقد عقدنا العزم على أن نضرب للشباب مثلا وحيدا على المحاولة ، المحاولة الواعية العاقلة ، للبدء فى اخضاع الاقتصاد للروح »

وهناك ميدان يحتاج الى بذل جهود ايجابية بصورة ملحة ، ويتمثل فى مساعدة أفراد المجتمع الأكثر فقرا واخفاقا .

ولقد أصبحت البلدان الغنية تؤمن بأن من واجبها مساعدة الأشقياء غير أنها أخذت تحد من هذه الاجراءات خوفا من أن يؤدى سخاؤها ، الذى يشمل المجتمع كله الى أن يقل اهتمام الفرد بمساعدة نفسه بنفسه ، وهكذا يحرم المجتمع من العمل الذى كان سيتم لولا أن الدولة قدمت العون .

وقيل إن من الواجب تحديد كمية العون الذى يتلقاه المجتمع ، وأن يوصم الفرد الذى يلجأ الى المنفعة . غير أن هذه الحجج لم تعد صحيحة فى مجتمع موسر .

إذ سيكون فى مقدور الحكومات الآن أن تنفق المزيد لتحد من استمرار المواقف التى ينتشر فيها الفقر والحاجة خلال جيل ، وليستمران الى الجيل التالى .

والمجتمعات الفقيرة لا تستطيع أن توفر التعليم الذى يتيح لأبنائها فرصة التخلص من مشاكل آبائهم ، وبسبب هذا تستمر الكراهية والرذيلة وتنتقل من جيل إلى جيل آخر .

ان العيش فى الأزقة والاضطرار الى الانضمام الى عصابات معادية للمجتمع - وهى الشكل الوحيد للحياة الاجتماعية فى مناطق كثيرة - يشوه الروح الانسانية، وهذا التشوه يزيد على التكاليف الخاصة ببناء المدارس اللازمة ، وتدمير المساكن الحقيرة ، وبناء مساكن جديدة بدلا منها .

وكثيرا ماتتصارع المصالح الخاصة والمصالح العامة ، ولذا فان تدخل الحكومة أمر ضرورى ، وسيصبح أكثر حيوية كلما اتسعت الشقة بين الفريقين .

ولقد أصبح الاعتماد على المنافسة الحرة اتجاهاعتيقاً ، واختفت تلك الظروف التى تساعد على اثبات قدرة المنافسة الحرة على مضاعفة رفاهية المجتمع .

وثبت ، بصفة خاصة ، خطأ الفكرة القائلة بأن هناك جهازا ينظم نفسه بنفسه ويوزع ثروات العـــالم - على قدم المساواة - بين الأمم قاطبة . ان المنافسة الحرة لن تدفع برفاهية المجتمع الى الحد الأقصى ، وستحتاج البلدان الفقيرة الى مساعدة الدول الغنية لها إذا أرادت أن تتطور . .

وبمرور الوقت ستصبح مشكلة البلدان الغنية هى دراسة ، ومناقشة، الايديولوجية التى تجعل العمل أهم من وقت الفراغ ، وتنادى بأن الاستهلاك قيم فى حد ذاته بصرف النظر عن الخدمات التى يمكن توفيرها بفضل السلع المشتراة ، وسيكون من الضرورى التعرف على الأهداف التى يجب

أن يرنو اليها الفرد لـكي يجعل لحياته قيمة ، سواء أكانت هناك وسائل يستطيع بها أن ينفق أيامه فى سعادة دون أداء عمل ، أو كانت هناك كمية معينة من العمل الذى يضيف الى سعادته .

وليس معنى هذا بذل محاولة لتحطيم فكرة كرامة العمل ، والقضاء على الاحساس بالانتصار حين يؤدى المرء عمله على الوجه الأكمل ، والواقع أنه ربما كانت هناك حاجة إلى إعادة بناء هذا المثل الأعلى الذى علاه الصدأ لشيوع أساليب الانتاج الضخم ، حيث يذهب الفرد الى المصنع لا ليشعر بالرضا من عمله وانما لـكي يستطيع الحصول على السلع الاستهلاكية التى يريدها . وقد يقول البعض إن الوقت ليس مناسبا لاثارة هذه المسائل ، وأننا نتعجل الأمور إذا تساءلنا ما إذا كانت الاحتياجات الاستهلاكية الجديدة ستتطور بحيث تستوعب كافة الانتاج الموجود ، وإن الوقت لم يحن بعد لتحدى المبدأ الذى جعل من العمل ، والادخار والاستهلاك أسلوبا فى الحياة .

ان هذا الرأى خيالى ، والأحداث تضطرنا الى اعادة النظر فى الحقيقة التالية : لم يعد الجيل الجديد راضيا عن الأهداف القديمة، ذلك لأنه يؤمن بأنها غير ملائمة . وحتى لو لم يكن هذا صحيحاً، فاننا لانستطيع أن نؤجل بحثنا ، ذلك لأن الأفكار لا تتغير فى التو واللحظة .

وفى الماضى ، كان فى مقدور معظم الأفراد أن يعيشوا حياتهم معتنقين الاتجاهات والمعتقدات الملائمة لعصر نشأوا فيه . وكان معدل التغير فى العلوم والتكنولوجيا ، ومعتقدات الإنسان ومثله العليا بطيئة

جدا ، ولذلك ظلت هذه الأشياء ملائمة نسبيا . ومع ذلك عبر الجيل الماضي عن عدم ارتياحه في العبارة التالية : « لست أدرى ماذا دهى العالم » . واليوم نعترف بأن الاتجاهات المناسبة لأوائل القرن الحادى والعشرين ستختلف تماما عن الاتجاهات المتواضع عليها الآن .

ومع ذلك لا تهتم كثيراً بالتطلع إلى الامام . . والواقع أن الشطر الأكبر من التعليم القائم على أفكار أساتذة قدامى ، ونتيجة لهذا نعلم أجيالا من الطلبة نظريات معينة بعد مضى وقت طويل على اعتراف رواد هذه الدراسة بأنها غير صحيحة .

وستظل البلدان الغنية ، لسنوات عديدة ، تتقبل العمل والاستهلاك ، بل يبدو أن أوروبا اهتمت بهما فى سنوات ما بعـــد الحرب أكثر عما اهتمت بهما قبل ذلك التاريخ .

لم يسبق لها أن أولت هذا الاهتمام الكبير للانتاج الاضافى والطاقة الانتاجية المرتفعة من أجل الوصول إلى المستوى الأمريكى فى المعيشة .

وفى مجلس العموم البريطانى ، فى الخمسينيات ، كان فى مقدور رئيس الوزراء أن يلخص الأهداف الاقتصادية لحكومته ، على أساس أنهم يأملون فى مضاعفة مستوى المعيشة فى الخمسة والعشرين سنة القادمة ..

ولم يكن هناك من يتصور هذه النظرة البعيدة قبل الحرب، غير أنها تعكس الاهتمام المتزايد بالرفاهية المادية .

إن المشكلة الكبرى التى تواجه البلدان الغنية والبلدان الفقيرة واحدة فى جوهرها ، وهى تتمثل فى الحاجة إلى استنباط قيم جديدة أكثر ملاءمة للعصر الذى نعيش فيه .

والمشاكل التى نواجهها الآن فى البلدان الغنية ستصبح أكثر أهمية فى البلدان الفقيرة عندما تستمر فيها التنمية الاقتصادية . وفى الماضى كان هناك توازن اجتماعى ، ومرجعه قبول الناس للقيم التقليدية التى انحدرت اليهم من الماضى عن طريق المجتمع المريض المتماسك أو القبيلة البدائية ، ومع ذلك فان المعدل السابق للتغير وللتنمية الاقتصادية السريعة قد أخذ يتحدى الكثير من هذه القيم .

وهناك حاجة ملحة إلى استبدال هذه القيم بقيم أخرى تسمح للفرد مثلما سمحت له فى الماضى ، بأن يعـــبر عن نفسه فى أشكال لا تقيد المجتمع ككل .

ولقد اختفت أشكال السلوك التقليدية من البلدان الغنية بصورة كاملة ، ولقد فشلنا فى أن نعثر على أشكال جديدة تحل محلها ، وأدى هذا إلى ظهور الفرد فى البلدان الغنية بمظهر متناقض :

فهو من الناحية النظرية حر فى اختيار سلوكه وتصرفاته ، ولكن فى الواقع أكثر التزاما وأقل فردية من عضو القبيلة الذى يحترم التقاليد. إن الالمام بالتقاليد القبلية يشعر الفرد بالأمان . وهو أمر ضرورى للاستقرار الفكرى .

كما أنه يسمح بالتعبير عن النزعة الفردية . أما فى مجتمعات الغرب فان الفرد فى حاجة إلى التأييد الفكرى والأخلاقى من جانب زملائه ، وهو كثيرا ما يعبر عن هذه الحاجة برغبته فى انضمامه إلى منظمات اجتماعية

ومع ذلك فمن العسير ، فى غالب الأحيان أن نعرف ما هى أنماط السلوك المركزية وغير المركزية فى هذه المنظمات ، وتكون النتيجة أن يصوغ الفرد سلوكه كله وفقا لمقاييس الجماعة ، وبذلك يكبت النزعات التى ينفرد بها وحده .

إن الفرد لا يستطيع أن يعبر عن نفسه إلا حين أن يدرك الناس ماهى الأشياء التى يجب عليهم أن يعملوها ، ويعرفون الأهداف التى يجب أن يتطلعوا اليها . غير أن المعتقدات والأهداف التقليدية القديمة فى البلدان الغنية قد اندثرت ولم تعد ملائمة بفضل النمو الاقتصادى وتطوير المعارف العلميـة ، ولذا وجب علينا أن نكتشف معتقدات وأهداف أكثر ملاءمة للعصر الذى نعيش فيه .

فما هى الأساليب التى يجب أن نطبقها ؟ .. إننا فى حاجة إلى شكل جديد من أشكال التربية،فبدلا من أن نعلم الطلاب الحقائق والوسائل ، وكيف ينجزون الأشياء،نعلمهم كيف يخلقون القيم أو يتساءلون :

لماذا يجب أن نتخذ هذ الاجراء بالذات دون غيره ؟ .

والملاحظ أن أسلوب كل جيل فى الحياة يختلف الآن عن أسلوب الجيل الذى سبقه ، فهناك هوة كبيرة تفصل بينهما ، ولذا فإن المعتقدات التى يؤمن بها الآباء لن تلائم أولادهم .

والجيل الجديد الذى نعلمه الآن سيعيش فى عصر لن تكون فيه النقود مقياساً ملائماً لحساب قيمة السلع (بل لقد كان هذا هو الحال دائماً) ولن يكون الانتاج الأوفر ، والقدرة على مضاعفة الانتاج هما الهدف الأكبر ، وستقل ساعات العمل عن نصف معدلهـــا الحالى ، وسيتوقف نجاح المجتمع على التمتع بوقت الفراغ . . ولذا يجب أن يكون تعليم هذا الجيل ملائماً للمشاكل المعقدة التى سيتمخض عنها عالم المستقبل .

بل إن هذا الجيل سيواجه مشاكل أكبر ، إذ عليهم أن يقرروا الطريقة التى يستفيدون بها من المعارف العلمية الآخذة فى التطور .

وقد يكون من المستطاع خلال الأربعين عاماً القادمة تغيير الكائن البشرى ، بحيث يصبح أكثر ذكاء وقوة ، أو بحيث يتمتع بمزيج من السمات « المستحبة » .

فهل يجب فرض قيود على مثل هذه الاجراءات ؟ .

وإذا كان فى مقدور العلم إدخال تحسينات على تكوين أطفالنا ، فهل نقدم على هذه الخطوة ؟ .

وهل الصورة التى رسمها « الدوس هكسلى » فى رواية « عالم جديد جرىء » ليست كابوساً، وإنما هى حقيقة ستحدث فى المستقبل ؟ . .

ومهما يكن الأمر فإن المشكلة قائمة . ولقد عبر عنهـــا فيليب سيكيفيتس ، عالم الأحياء فى معهد روكفلر قائلا : « إن الانسان على أهبة

تغيير بيئته البيولوجية بنفس الطريقة الحاسمة التى يغير بها بيئته المادية الآن . وسيكون فى مقدورنا أن نرسم للمستقبل ، بحيث نشكل أولادنا - جسمانياً وذهنياً - بالطريقة التى نهواها » .

« إن الانسان لا يعيش على الخبز وحده » .

كانت هذه الكلمات توحى فى الماضى ، فى بعض الأحيان ، بالسخرية من جهود الانسان - كانت القلة القليلة هى التى تملك الخبز الكافى .

ولكنا إذا افترضنا عدم احتمال نشوب الحرب ، استطعنا أن نتوقع حلول عصر يحصل فيه الانسان على كل ما يريد من طعام . ومع ذلك سيظل عاجزا عن العيش على المادية وحدها ، وسيكون من الضرورى وجود أهداف واضحة .

وقد يبدو أن الحاجة إلى بناء عالم يتوفر فيه المأكل والملبس والمأوى للجميع فى المستقبل القريب تتطلب منا أن نبذل جل اهتمامنا .

ولكن علينا ألا نكتفى بمشاكل المستقبل القريب وحده ، وإلا فلن نجعل لحياة الانسان معنى . فمن المعروف أن أغنى بلاد العالم ليست أكثرها سعادة .

الباب الثالث

العلاقات الدولية

١١ — قاعدة التجارة الحرة لا يمكن تطبيقها

لقد رأينا كيف أن الاتجاهات الاجتماعية القائمة فى البلدان الفقيرة لاتحتمل أن تؤدى إلى الاسراع فى معدل النمو اللازم لمواجهة حاجيات الشعب المتزايد وسد حاجتهم المتزايدة إلى تحسين حالتهم الصحية، والوصول إلى حالة أفضـــل من التعليم ، وسد حاجتهم إلى السلع الاستهلاكية على النمط الغربى .

ولقد رأينا أن البلدان الغنية التى حققت مستوى معقولا من المعيشة لن تكون قادرة على أن تعير اهتماما كبيراً لتحقيق أكبر معدل ممكن من النمو وأكثر من ذلك للتوزيع العادل للارباح الناتجة من مستوى المعيشة المرتفع - أى لن تقدر هذه الدول أن تعير اهتماماً كبيراً لتخفيف حدة الفقر ، والمناطق المنكوبة والأحياء القذرة .

وفى العالم الذى تختلف فيه المشاكل وتتعدد فيه امكانيات الدول فى الاختلاف ، فى هذا العالم يلح على خاطرنا سؤال يجب أن نجيب نجيب عليه وهذا السؤال هو :

كيف يمكن تنظيم العلاقات الاقتصادية بين هذه البلدان ؟

والجواب التقليدى على ذلك هو أن المنافسة الحرة يجب أن يسمح لها بتحديد أسعار السلع المنتجة فى بلدان العالم المختلفة وأن أى محاولة للتدخل فى الأسعار التى تحددت بهذه الكيفية ستقلل من رفاهية شعب العالم أجمع ، و لا يوجد أى تدخل فى التجارة ـ أى أن « التجارة الحرة » يجب أن تسيطر على الموقف .

ولكن هذه النظرية لا تكون صحيحة إلا إذا كانت افتراضات الكلاسية الجديدة تقوم على أساس واقعى ، ولكن لم تعد هذه هى الحالة فى الوقت الحاضر .

ومن الضرورى عند تقدير العلاقات الصحيحة بين الدول أن نعود إلى الطريقة التى تطورت بها نظرية التجارة الحرة وتتفحصها ، فلقد قامت هذة النظرية على الموقف الذى كان سائداً فى القرن التاسع عشر عندما كانت الأسعار المختلفة للسلع تعتمد إلى حد كبير على توفر درجات أفضل من المواد الخام أو على توفر الظروف الطبيعية اللازمة لانتاج محاصيل معينة فى أحد البلدان .

ولم يأخذ الوضع الأساسى الذى كانت عليه التجارة الحرة فى اعتباره نتائج التصنيع ، وبينما كانت التجارة الحرة تتقدم أصبح سكان بعض البلدان المعينة مهرة فى انتاج أنواع معينة من السلع ، وذلك عن طريق اكتساب الخبرة .

وإذا حدث أن بدأت دولة أخرى تصنع أى نوع من هذه السلع فى تاريخ لاحق على ذلك فن الطبيعى أن تكون تكاليف الإنتاج مرتفعة فى المراحل الأولى من الإنتاج، وذلك يرجع إلى النقص فى الأيدى العاملة المدربة وفى أساليب الإدارة .

وقد أدى الاعتراف بهذه العلاقة أن يدخل رجال الاقتصاد أول استثناء لهذه النظرية الأساسية فى التجارة الحرة ، وسمى ذلك بنظرية « الصناعة الناشئة » . واتفق على أنه إذا أصبحت أى صناعة مربحة فى إحدى الدول وجبت حمايتها فى المراحل الأولى من قيامها من المنافسة الخارجية . وذلك إما بتحريم الاستيراد أو بفرض الضرائب على السلع المستوردة . وهذا يهيء الفرصة للصناعة الجديدة لأن تنمو وتزدهر .

ولكن مشكلة صعبة قد ظهرت من هذا الاستثناء .

فإلى أى مدى تبقى هذه الصناعة الناشئة صغيرة وتستحق الحماية ؟

وقد ثبت أخيراً أن هذه المشكلة لا حل لها ، ذلك يرجع للعيب الكامن فى الاستثناء الأساسى . إذ أن مشكلة الصناعة الناشئة لها امتداد منطق يتطور إلى « مشكلة الدول الناشئة » .

والنمو الاقتصادى يوجد مجموعتين متضادتين من القوى : إحداهما تميل إلى زيادة تكاليف الإنتاج ، والأخرى إلى تقليل تلك التكاليف .

وتتأتى الزيادة فى النفقات من تزايد الأجور الذى يصحب النمو الاقتصادى فى حين يكون الميل إلى تقليل نفقات الانتاج نتيجة لزيادة

الكفاءة ، وهذا مرجعه انتشار التعليم وخلق مهارات جديدة ، وزيادة كمية الأجهزة الممكنة لكل عامل ، وإيجاد شركات مساعدة متخصصة تكون خدماتها ممكنة للجميع وبأسعار أقل انخفاضاً مما يمكن للمشروعات الفردية أن تدفعه إذا هي استخدمت خبراءها في فروع متعددة .

ولكن كيف يحدث ذلك ؟

لقد أجاب آدم سميث على ذلك منذ أكثر من مائتي عام ، فالارتفاع في الطلب على الإنتاج يمكن عدداً من الأفراد من التعاون في الإنتاج ويصبح كل فرد أكثر مهارة وانتاجا كلما انخفض مدى الأعمال التي يؤديها .

وقد عبر آدم سميث عن ذلك في بقوله : إن تقسيم العمل يعتمد على مدى اتساع السوق » .

وقد كانت حجته تتعلق في الأول بالفرد ، لأن الفرد كان هو الوحدة المتعلقة بالإنتاج في الوقت الذي كتب فيه آدم سميث ، أما في الوقت الحاضر فقد أخذت الشركة مكان الفرد ، وأصبحت الخدمات المتخصصة أقل تكاليف كلما ازداد حجم اتساع السوق ، إذ يمكن تأسيس الشركات التي تنتج الاقفاص والصناديق ، والتي تعد حملة للاعلان عن المنتجات والتي تدرس مدى استيعاب السوق للسلع الجديدة أو القدرة الإنتاجية لأحد المصانع ، وسيكون في امكان شركات أخرى أن تركز جهودها على انتاج قطع معينة تستخدم في صناعة منتجات أخرى .

وسيكون هناك خدمات أكثر فى مجالات النقل والقوى ، وستنمو المنطقة التى ستتوفر فيها هذه الخدمات .

وستساعد زيادة التعليم والتدريب على توفير أناس أكثر مهارة لكل شركة ، وكذلك توفير الفنيين والعلماء الذين يمكن استخدامهم فى القضاء على مشاكل الانتاج واختراع منتجات جديدة .

ولا نستطيع أن نؤكد أن أى مشروع سيكون فى استطاعته تحقيق أرباح أعلى عندما يقيم مصنعاً فى بلد فقير ولا يقيمه فى بلد غنى ، إذ أن المميزات التى يمكن الحصول عليها من انخفاض مستوى الأجور فى بلد فقير ربما يتغلب عليها النقص فى النظم الإدارية والمعرفة الفنية وعدم توفر المهارات والخدمات اللازمة .

وحتى حينما تكون الأرباح مرتفعة فى البلدان الفقيرة ، فربما توجد بعض عوامل معينه أخرى تقلل من هذه الميزة أو تبطل وجودها ـ وهى الصعوبة فى استيراد السلع اللازمة للعمليات لارتفاع رسوم الاستيراد أو لصعوبة استخراج تصاريح الاستيراد ، وكذلك احتمال عدم استطاعة تحويل الأرباح إلى الخارج ، وفى بعض الأحوال ، الخوف من التدخل فى وسائل الانتاج أو تأميم المصنع نفسه .

وعلى أية حال ، ستكون هناك بعض الحالات التى يكون فيها الفرق فى الأرباح كبيراً جداً ، وكثيراً ما ينطبق هذا فى الغالب على المواد الخام التى لن تكون متوفرة بشكل يدعو إلى المنافسة فى البلدان الغنية .

وقد تحدى بروفيسور ميردال، بعد أن قبل «مشكلة الدولة الناشئة» تحدى المفهوم التقليدى فى الاقتصاد الكلاسيكى الجديد الذى يقول إن المنافسة الحرة ستكفى لجذب البلدان التى تعانى وطأة الفقر إلى أعلى لكى تصل إلى مستوى المعيشة المرتفع الموجود فى أجزاء أخرى من العالم .

وقد قال بروفيسور ميردال إنه مع أن الاعتقاد السائد هو أن انخفاض مستوى الأجور فى البلدان الفقيرة يسمح لهذه البلدان بأن تنتج سلعاً بقدر منخفض من التكاليف عما هو ممكن فى البلدان الغنية ، فان ذلك الاعتقاد يفتقر إلى الصواب ، وأن الافتقار إلى المهارات والخدمات يؤكد أن تكاليف الانتاج ستكون أعلى من تكاليف الانتاج فى البلدان الغنية فى كثير من الحالات ، ولن يكون فى الامكان قهر الفقر والبؤس اللذين ترزح البلدان الفقيرة تحتهما الا بتوفير التعليم والتدريب الكافيين .

وهو يعتبر أن المشاكل التى تواجهها البلدان الفقيرة تعادل تلك المشاكل التى تحدث فى منطقة فقيرة وسط دولة غنية ، معللا ذلك بأن العلاج لن يكون بترك الموقف وحده. بل بالتدخل للقضاء على هذه الحلقة المفرغة التى تميل الى الابقاء على هذا الوضع .

وعلى ذلك ، يبدو أن الافتراضات اللازمة لاثبات أن المنافسة الحرة والتجارة الحرة ستعملان على تحقيق أقصى حد ممكن من رفاهية العالم هذه الافتراضات لم تتحقق ، وعلى ذلك ، كيف نكتشف الاطار الذى يكون له كبير الأثر فى تأكيد هذه النتيجة ؟

يجب علينا أن نعود الى المبادىء الاولى، ونعيد فحص المميزات والمساوىء

التى تكتنف الحصول على السلع من الخارج. فأول ميزة لذلك هى القدرة على شراء السلع متى لا يمكن للدولة أن تنتجها محليا .

فأمريكا تفتقر تماما الى نسبة ١٩٪ من المعادن الهامة جدا التى تستخدمها فى صناعاتها ، أو على الأقل يعتبر مالديها من هذه المعادن البالغ عددها اثنين والاثنين نوعا غير كاف وكذلك فى الدول الفقيرة لا توجد تسهيلات لانتاج آلات هامة معينة فى الوقت الحاضر .

وعلى ذلك ، فما لم توفر التجارة العالمية وسيلة لتبادل تلك السلع فان صناعة كثير من المنتجات ستكون باهظة التكاليف ، بل ومستحيلة فى بعض الأحيان، وستكون النتيجة هى انخفاض مستوى المعيشة مباشرة وبدرجة كبيرة ، بيد أن هذه ليست الميزة الوحيدة التى يمكن الحصول عليها من شراء السلع من الخارج ، فالتجارة بين الدول تسمح بوجود تخصص فى العمل بين تلك الدول ، فالدول التى تملك أفضل أنواع المواد الخام المختلفة يمكنها أن تبيع هذه المواد فى الخارج .

أما الدول ذات المناخ المناسب لانتاج أنواع معينة من المحاصيل فيمكنها أن تركز جهودها على الانتاج . وإن شراء السلع المنخفضة الأسعار من الخارج سيمكن من رفع مستوى المعيشة فى العالم .

وإن إنتاج السلع المستوردة سيكون بالغ التكاليف ، وهذا يرجع الى العمال والموارد ، وكذلك فامكانية استيراد السلع من الخارج ستسمح للموارد الممكنة بأن تركز فى صناعات تكون فيها هذه الموارد أكثر أثراً .

فمثلا ، تكون التكاليف باهظة جدا إذا ما حاولت أمريكا خلق الظروف المصطنعة اللازمة لانتاج الشاى . وسيكون فى استطاعة كل الدول ، عن طريق التجارة الدولية ، أن تشترى وتستغل من السلع أكثر مما هو الحال لو أن التجارة غير قائمة بين الدول ـ أى أن التجارة والمعاملات تفيد جميع الدول .

ولن تكون هذه الفائدة التالية ممكنة إلا إذا كانت الدولة قادرة على اعادة توظيف الناس الذين تركوا أعمالهم القديمة من جراء استيراد السلع المنخفضة الأسعار . فاذا طرد هؤلاء من أعمالهم ولم يجدوا أعمالا أخرى، عندئذ تكون التجارة الدولية قد تسببت فى تأزم الموقف فى الدولة . وأى تشبيه يمكن أن يلقى الضوء على هذا القول فالشخص الذى يتقاضى مرتبا كبيرا سيكون فى امكانه استخدام عدد من العمال المتخصصين لكى يؤدوا له بعض الأعمال المعينة فى منزله ، وسيكون من الأجدى بالنسبة له من ناحية الوقت والمال ان يستأجر شخصا يقوم له ببعض الأعمال وألا يضيع الوقت فى القيام بها بنفسه حتى ولو كانت كفاءته منخفضة نوعا. وبنفس الطريقة ، ربما لا تحقق الدول التى تعانى من البطالة أو من انخفاض فى مستوى العمالة أى فائدة عندما تسمح للسلع الرخيصة المستوردة بأن تحل محل السلع التى يمكن لهذه الدول أن تنتجها محليا بأسعار مرتفعة عن طريق تشغيل اليد العاملة التى ستعانى من البطالة ولا تساهم فى الاقتصاد بأى قسط فى حالة استيراد تلك السلع .

ولا يزال كثيرون من رجال الاقتصاد يؤكدون أن التجارة الحرة

هى أفضل سياسة، غير أنهم لاينكرون مع ذلك أن توفير التبادل الخارجى والطلب عليه قد يخرجان عن الطور . ومعنى هذا ـ وفقا لأحكام التجارة الدولية الحالية ـ ان البلد الذى يهمه الأمر سيعجز عن شراء السلع التى يحتاج اليها بصورة ملحة . وسيكون من الممكن أن نرى، بمزيد من الوضوح ما إذا كانت التجارة الحرة اجراء عمليا فى الوقت الحاضر ، وسيتاح لنا ذلك ان نحن درسنا الأساليب التى يدعى رجال الاقتصاد امكانية تطبيقها لاحداث توازن بين السلع الأجنبية والطلب عليها .

فهناك اقتراح يرمى الى تقييد الطلب على السلع داخل البلد ، وهكذا يتضاءل الطلب على الواردات وتزداد كمية السلع المعدة للتصدير . ومع ذلك فان المطلب الاقتصادى الأول فى البلدان الغنية ، تلك البلدان التى تعانى من نقص حاد فى العملة الأجنبية هو أن تحافظ على معدل انتاجها وتضاعف من هذا المعدل ، فهذه هى الطريقة الوحيدة التى ستمكنها من أشباع حاجاتها المتزايدة ، وهكذا لن تنجح الطريقة السابقة فى معظم الحالات ، تلك الطريقة التى يدعى أصحابها أنها ستؤدى الى نجاح التجارة الحرة ، كما أنها لن تكون ذات أثر عادة .

غير أن البلدان الغنية قد تتعرض لحالات تعانى فيها من نقص فى العملة الأجنبية ، وفى هذه الحالة يتحتم عليها أن تنتهج سياسة التقليل من الطلب.

أما السياسة الثنائية المقترحة فتنادى بخفض قيمة العملة ، وهكذا تنخفض كمية النقد الأجنبي الذى يمكن شراؤه بوحدة واحدة من العملة المحلية (مثال هذا أنه إذا انخفضت قيمة الجنيه الاسترلينى فان سكان

كافة البلدان الأخرى سيقدمون كمية أقل من عملاتهم مقابل الجنيه الاسترليني الواحد) .

ويقول رجال الاقتصاد أن البلد الذى خفض قيمة عملته سيحسن وضعه بهذه الخطوة : وستكون البلدان الأخرى على استعداد لشراء مزيد من السلع التى أنتجها البلد السابق ، ذلك لأن هذه السلع ستبدو الآن أرخص سعراً ، أما سكان البلد الذى خفض قيمة عملته فلن يشتروا سلعا كثيرة من الخارج ، إذ ستبدو هذه السلع أكثر غلوا إذا ما قورنت بالسلع المنتجة محليا .

والواقع أن هذه السياسة تضاعف عادة من مشكلة البلد الذى يعانى من نقص فى التبادل . لكأننا نقول لأسرة مزارع عاجزة عن شراء كل ما تحتاج إليه من السلع أن الحل الكفيل بعلاج وضعها هو خفض أسعار المحاصيل التى تبيعها ، وفى نفس الوقت تكون على استعداد لشراء ما تحتاج إليه بثمن أغلى .

على أنه لا يمكن تحسين وضع الأسرة بهذه الطريقة ، فعلى الرغم من أن ذلك قد يساعد على تحقيق التوازن - فى ظروف معينة - بين نفقات الأسرة ودخلها . وتكون النتيجة النهائية أن الأسرة قد تحقق التوازن بين نفقاتها ودخلها ولكن على حساب مزيد من العمل ، ومستوى من المعيشة أدنى ، وسيتوقف الحكم على هذا الاقتراح على الاعتبار التالى :

هل يكون من الحكمة جعل وضع هذه الأسرة أسوأ من وضع غيرها من الأسر ؟ فاذا قيل أن هذا الاجراء غير عادل فقد يكون من الأفضل فرض قيود مباشرة على

كمية السلع التى يسمح لكل فرد فى الأسرة بشرائها . والواقع أن هذا هو ماتفعله معظم الأسر ، ذلك لأن كمية السلع التى تود شراءها تفوق كمية النقود الموجودة لديها .

ان هذا الموقف مشابه تماما لموقف اقتصاد البلد برمته ، ويجب ألا يعمينا عن هذه الحقيقة قولنا إن اقتصاد البلد أكثر تعقدا من اقتصاد الأسرة . فكما أن الأسرة تريد أن تشترى من السلع ما يفوق امكانياتها فإن سكان البلد الفقير ، فى معظم الحالات يريدون استيراد المزيد من السلع الأجنبية .

وعلى البلد أن يختار أحد أمرين ، شأنه فى ذلك شأن الأسرة ، فاما أن يدفع المزيد لقاء ما يشتريه أو يحصل على نقود أقل فى مقابل ما يبيعه (وذلك بخفض قيمة العملة) أو يحد من كمية المشتروات التى يسمح للناس بشرائها .

ومع ذلك فان قرار البلد سيتعرض للعقبة التالية : هناك عدد من الناس ينتهز هذه الفرصة ويحبذ تهريب السلع ، وبذلك يقلل من أثر القيود المفروضة .

إن خفض سعر السلع التى تنتجها أسرة المزارع مع زيادة السعر الذى تدفعه لشراء السلع قد يحقق التوازن بين مصروفات الأسرة ودخلها . غير أن ذلك لن يتحقق إلا إذا استطاعت هذه الأسرة أن تضاعف كمية مبيعاتها وتقلل من كمية مشترياتها . وبنفس الطريقة لا يمكن

تحسين ميزان المدفوعات فى بلد من البلدان عن طريق خفض قيمة العملة إلا إذا قلل البلد من وارداته وضاعف من صادراته .

ومع ذلك فان الطاقة الانتاجية فى معظم البلدان التى تعانى من نقص فى التبادل ، خاصة البلدان الفقيرة ـ قد جندت كلها بالفعل ، ولذلك فليس لديها المزيد مما تستطيع تصديره ، والسبب فى هذا ليس السعر وإنما عدم توافر الامكانيات .

كما أنه لا يمكن ـ بهذه الخطوة ـ تشجيع البلد على إنتاج السلع التى كان يستوردها من الخارج فى الماضى ، ذلك لأن المواد الخام الضرورية قد لا تكون موجودة ، والمصانع اللازمة لإنتاج المواد المطلوبة لم تشيد بعد . وإذا كان البلد الذى يستغل كل طاقته الانتاجية بالفعل على استعداد لخفض أسعار صادراته ورفع أسعار الواردات ، فانه سيقلل من كمية السلع التى سيوفرها للسكان ، دون أن يحقق توازنا بين الطلب على السلع الخارجية وإنتاج هذه السلع .

واذا نحن تتبعنا سير التجارة الامريكية الاوربية منذ الحرب عرفنا العوامل التى تسبب العجز فى التجارة . ففى نهاية الحرب كانت كافة الدول الاوربية تعانى من عجز حاد فى السلع ، وكانت على استعداد لاستيراد المنتجات من أى بلد يستطيع توفير السلع ، بصرف النظر عن السعر الذى يفرضه .

وكانت الولايات المتحدة هى البلد الوحيد الذى يملك فائضاً من السلع

يمكن تصديره ، وهكذا مضت فترة طويلة والطلب على السلع الامريكيه أكبر من أن يمكن دفع ثمنه عن طريق بيع منتجات أخرى الولايات المتحدة.

وكانت النتيجة أن تعرض احتياطى الدولار فى كثير من البلدان الاوربية لضغط كبير ، وأدى هذا الى خفض قيمة عملتها عام ١٩٤٩ . وبالرغم من هذه الخطوة فقد استمر نقص الاحتياطى فى الدولار، واعتقد كثيرون من رجال الاقتصاد بأن هذه الظاهرة ستستمر . غير أن الانتاج الاوروبى ، فى السنوات الأخيرة قد تضاعف بصورة كبيرة ، ولم يعد من الضرورى استيراد سلع لمواجهة العجز الحاد .

مثال هذا أن الواردات الطارئة من الفحم الامريكى ـ والتى ظلت ضخمة حتى أواخر الخمسينيات ـ قد أصبحت غير ضرورية بالمرة فى نهاية الخمسينيات ، وذلك لوجود كميات هائلة منه فى البلدان الاوربية. ومن ناحية أخرى نجد أن الصادرات الاوربية إلى أمريكا قد ارتفعت بسرعة فى الشطر الأخير من الخمسينيات ، والدلائل تبشر أنها ستظل ترتفع ، ذلك لأن الأجور الاوربيـة منخفضة جدا إذا ما قورنت بالأجور التى تدفعها الولايات المتحدة ، ولذا فان هذه البلدان تستطيع أن تنتج سلعاً كثيرة بأسعار أكثر رخصا من أمريكا .

ومن أكثر التغيرات لفتا للنظر ما حدث فى ميدان السيارات ، ففى عام ١٩٥٣ كانت الولايات المتحدة تصدر من السيارات خمسة أضعاف ما تستورده ، ولكن حدث فى عام ٩٥٨ أن أصبحت الواردات أربعة أضعاف الصادرات .

ونتيجة لهذه التغيرات ، تلاشت ـ بانتظام ـ مشكلة الدولار بالنسبة لأوربا وستركز المناقشات الاقتصادية فى أوائل الستينيات ، فى كيفية منع تدفق السلع من أوربا إلى أمريكا بصورة تهدد التوازن التجارى .

وقد يقتضى الأمر ، فى النهاية ، عكس الإجراء الذى اتخذته البلدان الأوربية ـ حين خفضت قيمة عملتها ـ فقد يكون من الحكمة أن تبادر أمريكا إلى خفض قيمة الدولار .

نستطيع أن نرى من التحليل السابق أن هناك نوعين من الظروف التى تؤدى إلى عجز فى التجارة .

فالمشكلة التى واجهت أوربا فى السنوات التى أعقبت الحرب جاءت نتيجة لنقص فى سلعها - وكان السعر على جانب ضئيل من الأهمية نسبياً ، أما ميزان الدفع ، تلك المشكلة الحديثه التى تواجـــه أمريكا ، فبعكس التحليل الاقتصادى الكلاسيكى — لقد خرجت الأسعار عن الطور فى أوربا وأمريكا .. وعندما تنجم المتاعب عن هذه الظاهرة ، فان تغيير القيمة النسبية للعملة فى البلدين سيسهم فى تحقيق التوازن ، من جديد ، بين الواردات والصادرات ، وعندما تتمثل المشكلة فى عدم توافر السلع ، فان خفض قيمة العملة لن يجدى ، ذلك لأنه سيؤدى إلى تفاقم المشكلة فى البلد الذى يقدم على هذا الاجراء .

وسيكون هناك ميل دائم ، فى البلدان الفقيرة إلى وجود طلب على السلع يفوق العرض ، ووجود عجز فى ميزان المدفوعات لن يكون

دليلا دائماً على حاجة البلد الفقير إلى خفض قيمة عملته،ذلك لأن العجز سيظل موجودا فى ميزان المدفوعات . وعلاوة على ذلك فان الاجراءات التى تتخذ لتحقيق توازن بين العرض والطلب لن تكن ملائمة عادة ، إذ لن يمكن تحقيق ذلك إلا بتقييد معدل النمو أو ايقافه . أن الحماية هى الحل الوحيد ، المقبول ، لايجاد توازن بين الواردات والصادرات .

وإذ يرى بعض رجال الاقتصاد هذا الجدل قد يقولون إنهم كانوا يعرفون دائماً أن من الممكن تحسين وضع بلد عن طريق فرض حماية ، بيد أن ظروف البلدان الأخرى ستزداد سوءا نتيجة لهذه الخطوة وقد يضيفون إلى ذلك قولهم إن وضع البلد الذى يحمى تجارته أولا قد ينهار فى اخر الامر لأن البلدان الاخرى ستنتقم منه غير أن من الممكن مع ذلك ، تحسين وضع العالم ككل ، ذلك لأن نظرية التجارة الحرة قائمة على الاعتقاد القائل بأن من الممكن اختفاء التعطل ، ومايشبه التعطل من كافة البلدان فاذا لم يكن هذا صحيحاً فان الحماية ستتيح فرصة تشغيل العاطلين ورفع الانتاج العالمى . وستضطر البلدان الفقيرة إلى انتهاج سياسة وقائية طالما ظلت فقيرة . ومن ناحية أخرى نجد أن البلدان الغنية تستفيد من التجارة الحرة،ذلك لأنها تستطيع أن تضمن التشغيل الكامل عن طريق الأجراءات الحكومية الملائمة ، والعمال الذين فقدوا عملهم نتيجة واردات يستطيعون أن يشتغلوا فى قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد . ان وجود تجارة حرة فى البلدان الغنية ووجود اجراءات لحماية اقتصاد البلدان الفقيرة سيفيد البلدين معا ، وان يتعرض أحدهما لسوء .

وإن قبول الحماية على أنها السياسة القويمة بالنسبة للبلدان الفقيرة يحف به الخطر من أن الصناعات غير القومية ستترك دون توزيع ، وأنها ستبيع سلعها بأسعار تربو كثيراً على الأسعار التى تمليها المنافسة الأجنبية.

ويمكن التخفيف من حدة هذه المشكلة بخلق أسواق مشتركة بين الدول التى يكون مستوى النمو فيها متشابها تقريباً ، وبهذه الكيفية يمكن تحقيق بعض فوائد التخصص

ومن الأهمية بمكان أن تملك كل الدول نفس النسبة من رأس المال الممكن للعمل تقريباً لأنه إذا اختلف عن ذلك ، فان التوتر الاقتصادى ينشأ بين الدول باستمرار للخروج من ذلك التوتر .

أما إذا نجحت السوق المشتركة فانه يكون فى إمكان إحدى الدول أن تقيم إحدى الصناعات ومنها تمد كل أعضاء السوق ، ولكن هذا لا يمكن قيامه فى الوقت الحاضر ، ذلك لأن خصص الاستيراد صغيرة جداً كما أن التعريفة الجمركية مرتفعة جدا بدرجة لا تسمح إلا بالحد الأدنى من السلع المستوردة .

ولقد أدركت الدول فائدة الأسواق المشتركة ويمكن لهذه الأسواق أن تجد فرصة للنجاح فى مناطق أمريكا الوسطى والجنوبية ، وأفريقية والشرق الأوسط ، وأجزاء من آسيا وكذلك فى أوربا . وفى بعض دول فقيرة معينة خصوصاً تلك الدول التى تعتبر غنية بموارد الزيت حيث لا تتسبب وفرة النقد الأجنبى فى وجود أى صعاب ، بيد أن هذه الوفرة تتسبب فى ظهور مشاكلها الخاصة ، ذلك لأنها تسمح بقيام عمل سريع ولكنها

تتطلب مزيداً من الحكمة من جانب أولئك الذين يتولون قيادة الدولة.

وفى بعض البلدان الأخرى. كجاميكا بما لديها من بوكسيت وغانا بما فيها من كاكاو تكون موارد النقد الأجنبى محدودة ولكنها كافية للمضى فى التنمية أما فى أماكن أخرى حيث تكون مشكلة توفير النقد الأجنبى الكافى حادة، وذلك لعدم توفر أى نوع من المواد الخام بكميات أو بمواصفات تجارية وكذلك عدم توفر محاصيل كثيرة للتصدير كالحال فى يوغسلافيا وإسرائيل وباكستان.

فالتقدم فى مثل هـذه الدول يعتمد إلى حد كبير على برامج التصنيع. التى ثبت أنها صعبة التنفيذ أو تحتاج إلى قدر كبير من المعونة الأجنبية.

وتعتبر المشكلات التى تعانى منها اليابان فى الوقت الحاضر مشكلات فريدة فان عدم قدرتها على تحقيق ذلك المعدل من النمو الذى كان يمكنها تحقيقه لو أن هذه المشاكل لم تعترض سبيلها، يتأتى مباشرة من عدم رغبه الدول الأخرى فى شراء السلع اليابانية برغم تكاليفها المنخفضة وكذلك لأن الدول الأخرى تفرض رقابة مباشرة على وارداتها من السلع اليابانية.

واليابانيون يتمتعون برغبة فى الاقتصاد والادخار - وقد كانت نسبة ادخارهم إحدى النسب المرتفعة فى العالم منذ الحرب وذلك برغم فقرهم النسبى - ويتمتعون بالإقبال على العمل الشاق.

وإن العامل الرئيسى الذى يحد معدل نموهم الاقتصادى هو نقص النقد الأجنبي اللازم لشراء المواد الخام والآلات اللازمة لافتتاح وتشغيل المصانع الجديدة .

وأحياناً اتخذت القيود المفروضة على الواردات من اليابان شكل قيود كمية تفرض بقرار من الحكومة ، وفى حالات أخرى يقول البعض إن الصادرات اليابانية إذا تخطت حداً معيناً ، فإن الحكومة الأجنبية ستجد صعوبة فى منع الضغط الناشىء عن الصناعة المعنية من إرغامها على الحد من الصادرات اليانية ففى أمريكا مثلا تم الاتفاق على الحد من استيراد المنسوجات من اليابان ، وادعت الحكومة أن ليس لها يد فى ذلك ، هذا مع أن المفاوضات عقدت تحت اشراف وزارة التجارة .

وان الرغبة التى تشعر بها كثير من الدول لكى تكون فى مركز يسمح لها بان تتميز ضد السلع اليابانية المنخفضة الأسعار بلغت حدا كبيراً لدرجة أنّ هذه الدول رفضت الدخول معها فى مفاوضات فى الاتفاق العام خاصة بالتجارة والتعريفه الجمركية. لان ذلك كان لا بدوأن يرغمهم أن يعاملوها معاملة طيبة مثل باقى الدول .

ولكن ، لماذا ترفض البلدان الغنية قبول السلع اليابانية . تلك السلع التى تمكنها من توفير السلع التى يرغب الجمهور شراءها بأسعار منخفضة ، وبذلك ترفع هذه الدول مستوى المعيشة فيها ؟ وربما اتسع السؤال عندما نتساءل عن السبب الذى يقف عامة فى طريق أى زيادة فى الواردات .

إن الصناعة تسرع فى حماية سوقها عندما تهددها الواردات ، ذلك لأنها تعرف أنه مع أن الجمهـــور سيزداد ثراء ، فان أرباح المؤسسة ستكون محدودة . وربمـا يضطرهم الأمر إلى تصفية أعمالهم وعلى ذلك ، فمن الطبيعى اتخاذ كل الخطوات الممكنة للحد من أى زيادة فى المشتريات من الخارج . وطالمـا أن الشركات وعمالها يقاسون إذا سمح بزيادة الواردات ، فيجب أن نتوقع قيام أى تعارض معقول إلا عندما تقبل الحكومة تحمل بعض المسئولية فى هذا الميدان .

وإن التحول من انتاج بعض أنواع معينة من السلع محلياً واستيرادها من الخارج سيكون بالغ التكاليف . وقد أدى استيراد المنسوجات فى البلدان الغنية بكميات أكبر من ذى قبل إلى ظهور عقبة كبيرة أمام المصانع فى بريطانيا وأمريكا . وغالباً ما يتجاهل رجال الاقتصاد هذا الجانب من الموقف وهم يناقشون فوائد التجارة الحرة .

ومع أن التجارة الخارجية ستضيف إلى رفاهية الدولة طالمـا يمكن تجنب البطالة يجب على الحكومة أن تعوض أولئك الذين يتعرضون للخسائر عندما يسمح بزيادة حجم الواردات . ومن المتفق عليه اليوم أنه إذا حدث أى تدخل فى الملكية الفردية فإن من حق الفرد أن ينال تعويضاً عن الأضـــرار التى لحقت به ، وكذلك فالتغيرات التى تحدثها الحكومة فى التعريفة الجمركية وفى معدل حصص الواردات تضر بالشركة بنفس هذا القدر .

وإن الاعتراف بأن البلدان الفقيرة ستحتاج عادة إلى استيراد مزيد

من السلع أكثر مما يمكنهم شراءه يتسبب فى ظهور مشكلات لم يبدأ رجال الاقتصاد فى أخذها فى الاعتبار حتى الان ، وربما تكون . أهم هذه المشاكل هى اكتشاف طرق تحديد السلع التى يجب شراءها ذلك لأن هذه الدول ستعانى على الدوام من نقص فى النقد الأجنبى ومن هنا يتحتم على هذه الدول أن تحدد كمية السلع التى يمكن استيرادها .

وغالباً ما يقدر التجار المصرح لهم بالحصول على السلع من الخارج على بيع السلع المستوردة بأسعار أعلى بكثير من الأسعار التى دفعوها فى شرائها ، وبذلك ينالون أرباحا باهظة. ومن الواضح أن هذا أن لا يتسم بالعقل أو العدل وهذا يضع عبئاً آخر على الموظفين المدنيين فى الدولة ذلك لأنه يجب عليهم أن يحـــددوا الأفراد الذين يستفيدون من هذه الأرباح الاضافية - وإلا يقولوا شيئاً يتعرض لأمانتهم؛ لأن هؤلاء التجار سيكونون فى مركز يسمح لهم بتقديم رشاوى كبيرة لكى يحصلوا على تصاريح الاستيراد التى تعود عليهم بمزيد الفائدة .

وربما يبدو من المعقول أن الفائدة التى تتأتى من نقص النقد الأجنبى ان تقتصر على جماعة صغيرة ، بل ستشمل الدولة بأكلها . ويمكن تحقيق هذه النتيجة بفرض ضرائب محددة على أنواع السلع المختلفة . . وذلك بعرض العملات الأجنبية اللازمة لشراء السلع من الخارج فى المزاد بطريقة منتظمة من وقت لاخر واعطائها لمن يدفع ثمناً اكثر من غيره - إذ ربما يكون هذا هو الحل الأفضل. فالشخص الذى يكون على استعداد

لدفع أكبر ثمن من العملة المحلية سيكون فى امكانه الحصول على العملات الأجنبية . وبهذه الكيفية تكسب الدولة دخلا اضافيا ؛ كما يمكن الحد من أرباح التجار .

ومع ذلك ، يتحتم أن تكون اعتمادات النقـــد الأجنبى من أجل منتجات معينة فقط . فالأفراد الذين يرغبون فى استيراد الامدادات الغذائية الضرورية أو الالات يجب ألا يجبروا على الدخول فى منافسة من أجل الحصول على النقد الأجنبى مع المستوردين الذين يستوردون السيارات والسلع الكمالية الأخرى . إذ يمكن لهؤلاء أن يحصلوا على أثمـان ضخمة . .

والخطوة الضرورية المباشرة هى الاعتراف بالمبدأ القائل بأن النقد الأجنبى النادر يجب أن تحدده الأسعار فى بعض الأحيان . وهو استنتاج يفكر فيه معظم رجال الاقتصاد برغم اعتمادهم على ميكانيكية الأسعار فى كل المجالات . وأن تحليل النماذج الصحيحة القيود المفروضة سيكون أسهل بكثير بعد القضاء على القانون العرفى .

وفى الوقت الحاضر ، تعتبر المشكلة الكبرى فى الحصول على أكبر حد ممكن من الأرباح من العملات الأجنبية الممكنة هى أن الهيئات الحكومية والمتداخلة مع الحكومة وكذلك كثير من رجال الاقتصاد غالبا ما يقولون إن إستخدام السبل الوقائية يعتبر اجراء خاطئا يجب القضاء عليه فى المستقبل القريب . وأن الاقتصاد التقليدى بأكمله يدافع

عن التجارة الحرة ، والذين يقترحون وسائل جديدة لمضاعفة رفاهية السكان فى ظل سياسة الحماية لا يجدون من يرضى عن آرائهم .

وهناك حقيقة اقتصادية أساسية ماثلة فى البلدان الفقيرة ألا وهى الندرة . أنهم لا ينتجون فى الوقت الحالى ما يكفى لحصولهم على نقد أجنبى كاف يستوردون به كل ما يريدونه من السلع . وكل ما يحتاجون إليه من أجل التصنيع ورفع مستوى المعيشة وسيظل الوضع كما هو لسنوات عدة . إذ ليس ما ينبىء عن نمو سريع كاف فى الإنتاج القومى فى معظم البلدان الفقيرة . ولذا يستلزم الأمر اتخاذ اجراءات للحماية . ولكن يجب أن تفرض هذه الاجراءات بطريقة تخفف من هذه النتائج الاقتصادية السيئة التى ستحدث لا محالة وبخاصة تلك المشاكل التى تتسبب عن القيود المفروضة على المنافسة الأجنبية .

وإذا نحن نظرنا إلى التجربة التى مرت بها البرازيل استطعنا ان نرى العلاقة بين النمو الاقتصادى ، والحماية ، والتضخم . فالبرازيل تدعى أنها رفعت دخلها القومى بمعدل ٦٣٪ فى العشر سنوات الأخيرة كما رفعت دخل الفرد بنسبة ٣٠٪ تقريباً . وفى عام ١٩٥٥ لم يكن هناك إنتاج للسيارات مطلقا . غير أن البرازيل انتجت ٦٦ر٣١٦ سيارة عام ١٩٥٨ ومن المتوقع أن يصل إنتاجها إلى ٢٧٤ر٠٠٠ سيارة عام ١٩٦١ وفى عام ١٩٥٥ لم يكن للصناعات الخاصة بالادوات وجود يذكر ، غير أنها انتجت عام ١٩٥٨ مقدار ٢١ر٠٠٠ مكنسة كهربائية ٥٠ر٠٠٠ غسالة كهربائية ١٣٥ر٠٠٠ جهازاً لتلميع الارضية ١٥٠ر٠٠٠ جهاز تليفزيون ٢٠٠ر٠٠٠

ثلاجة ٣٠٠٫٠٠٠ خلاط كهربائى ٦٣١٫٠٠٠ ماكينة خياطة ٦٦٠٫٠٠٠ جهاز راديو . وأثناء ذلك أرتفعت تكاليف المعيشة بمعدل ٣٦٥٪ فى عام ١٩٤٨ . وبعد أن كانت الصادرات تزيد على الواردات بما قيمته ٢٤٨ مليون دولار أصبحت الواردات تزيد على الصادرات بما قيمته ١٦٦ مليون دولار عام ١٩٥٨ ، وذلك نتيجة لميزان التجارة الخارجية .

غير أن هذا التطور نفسه لم يكن ممكناً إلا لأن الولايات المتحدة كانت على استعداد لمساعدة البرازيل بسخاء - إذ بلغت مساعداتها ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٨ - كما أن أرض البرازيل الغنية بالمواد الخام شجعت الأجانب على استثمار ١ $\frac{3}{4}$ بليون دولار هناك فى الأربعة أعوام الأخيرة .

ولو لم تتم هذه المساعدة لتباطأ النمو نتيجة لعدم وجود العملة الأجنبية ، وهذا ماحدث فى العالم مثل الهند وباكستان .

ومن المؤكد أن رجل الاقتصاد النيوكلاسيكى سيعترض على كثير من الاقتراحات التى عرضناها فى هذا الفصل ، إذ بات من المتفق عليه أن النمو فى البلدان الفقيرة سيصحبه عادة تضخم وعدم توازن فى ميزان المدفوعات . .

وسيقترح رجل الاقتصاد النيوكلاسيكى تلافى هذه النتائج .

غير أننا رأينا أن البلدان الفقيرة فى حاجة إلى النمو الاقتصادى السريع إذا كان لها أن تعيش فى المجال السياسى والمجال الاقتصادى .

ولن يمكن توفير معـــدل ملائم من النمو إلا بمضاعفة السرعة إجبارياً ، وسيؤدى هـذا عادة إلى أن يصبح الطلب أكثر بكثير من العرض كما سيؤدى إلى ضغط ناجم عن التضخم وإلى مصاعب فى ميزان المدفوعات ـــ إذن فالنيوكلاسيكية تطالب بتخفيض معدل النمو لكى تحتفظ باستقرار الأسعار ، كما تطالب بوجود توازن فى ميدان النقد الأجنبى .

وهكذا نجد أن الاختيار ليس اقتصادياً وإنما هو سياسى .

وباستثناء قلة قليـــلة من البلدان الغنية بالمواد الخام ، نجد أن النقد الأجنبى الذى تستطيع البلدان الفقيرة الحصول عليه لن يكون كافيا لكى يسمح لها باستيراد السلع التى تحتاج إليها إذا أرادت أن تحصل على معـــدل النمو الذى تراه ضرورياً لتوفير الأمن وتحقيق الرفاهية لمواطنيها . .

ولن يمكن تحقيق النمو فى ظل الأنظمة الحكومية الديمقراطية إلا إذا وفرت البلدان الغنية الموارد المتوفرة للنمو ، فإذا لم تتلق هذه البلدان مثل تلك الاعتمادات فإنها ستتعرض للفوضى ، أو أن النمو سيتحقق بالوسائل الدكتاتورية .

إن البلدان الغنية تستطيع أن توفر الموارد للبلدان الفقيرة . .

ولن تتحدد الحاجة ـ مثلما كان الحال فى الماضى ـ بما إذا كان البلد يسير على سياسة تجنب التضخم ومشاكل التوازن فى الدفوع ، ذلك لأن مثل هذا المبدأ كثيراً ما يحرم البلدان من المساعدة فى الفترة تتعرض فيها اقتصادياتها لأعنف قدر من التوازن .

ولا يمكن تحقيق النمو فى البلدان الفقيرة دون إجراءات الحماية ، كما أنه سيؤدى إلى التضخم دائماً ، وسيتوقف مقـــدار الحماية والتضخم على كمية المعونة المقدمة .

١٢ — مزايا العطاء الدولى

لن تقدر البلدان الفقيرة عادة على تحقيق أدنى قدر من النمو اللازم لتلافى الانهيار الاجتماعى دون مساعدة البلدان الغنية لها .

فلماذا يتحتم على البلدان الغنية أن تمنح المساعدة .

هناك بلدان غنية كثيرة تعتقد أنها ليست ملزمة بتقديم اعتمادات للبلدان الفقيرة ، أو أنه ليس من الحكمة أن تقدم هذه الاعتمادات . وهى تعتمد فى جدلها أحياناً على القول بأن مأساة البلدان شىء يخصها وحدها ، وأنه ليس هناك داع ، كما قال جورج كينان ، إلى «الاحساس بالذنب من أجل الكون كله ، أو الالتزام أمام بلدان العالم المتخلفة » .

وفى حالات أخرى يعتمدون فى جدلهم على أسس واقعية ، إذ يقال إن مساعدة البلدان الفقيرة أو اقراضها لن يجـــدى لأنها ستبدد ما تحصل عليه . ولكى تعزز البلدان الغنية هذا الرأى تورد أمثلة لعدم الكفاءة الموجودة فى البلدان الفقيرة .

نحن لا ننكر أن فى هذه البلدان تبديداً وعدم كفاءة ، غير أن إلغاء برامج المعونة الدولية على هذا الأساس ليس معقولا .

ولقد تألفت لجنة دريبر عام ١٩٥٨ لترفع تقريراً للرئيس أيزنهاور عن هذا الموضوع ، واتفقت على أنه إذا كانت البلدان الفقيرة تقع فى أخطاء ، إلا أن هذا لا يستدعى إلغاء البرامج ، كل ما فى الأمر أنه يجب أن نتأكد من أن البرامج ستدار بطريقة أفضل فى المستقبل .

والمناداة بعدم سحب الاعتمادات بحجة عدم وجود تبديد وعدم كفاءة لن يلزم البلدان الغنية بتقديم المال للبلدان الفقيرة . وإنما ستلزمها الضرورة الاخلاقية ، التى تحتم تقديم المعونة الدولية .

ونحن نجد أن ضمير المجتمع ما زال محصورا ، فى الوقت الحالى ، داخل الحدود القومية .

وبالرغم من أنه بات من المتفق عليه أن من واجب كل بلد أن يتأكد من أن مواطنيه لن يجوعوا ، إلا أنه لم يحدث تطور كبير فى القيم التى تنادى بالمشاركة فى البأساء والضراء . ولكننا إذا سلمنا بواجب المواطن تجاه إخوانه المواطنين ، فمن المؤكد أن الولاء للجنس البشرى كله يستتبع ذلك منطقيا ـ وتستدعى هذه النظرة مرور وقت وزيادة فى المعرفة .

وإذا كان هناك من ينكر الحاجة إلى مساعدة البائسين ، فليس من الغريب أن ينكر ضرورة مساعدة البلدان الفقيرة ، أما إذا اعترفنا بأن زميلنا المواطن يجب ألا يجوع ، فليس من المنطق أن ننادى بقصر هذه المساعدة على الحدود الاقليمية .

ويقال أحيانا : إن البلدان الفقيرة مسئولة عن وضعها ، لأنها لو اشتغلت وادخرت استطاعت أن تقف على قدميها .

وهذه النظرة غير واقعية ، فالعاملان الهامان اللذان جعلا من النمو الاقتصادى أمراً ضرورياً فى البلدان الفقيرة هما : ارتفاع الأذواق ، وانخفاض نسبة الوفيات دون قيود على المواليد ، ولقد حدثت هذه التطورات نتيجة للاتصال بالغرب . والزيادة الهائلة التى حدثت فى عدد السكان ، وارتفاع الأذواق هما اللذان حطما فضيلة الأنظمة القديمة الخاصة بالقيم ، كما أجبرا هـــذه البلدان على الكفاح من أجل النمو الاقتصادى السريع . إن قيمهم تؤكد وقائع أخرى غير الحاجة إلى مستوى معيشة أعلى ولا يمكن أن نتوقع تغيير هذه القيم فى فترة قصيرة والبلدان الغنية وحدها هى التى تملك الاعتمادات الكافية التى تسمح لها بتحقيق المعدل الضرورى من النمو ، مع الحد من الآثار السيئة التى تطرأ على البنيان الاجتماعى .

وإذا بدا أن هذه الحجج لا تكفى ، استطعنا أن نثبت أيضاً أن المعونة تخدم المصالح الأنانية للبلدان الغنية . فسكان البلدان الفقيرة لم يعودوا قانعين بتلك النظرة التى تعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية ، وحين يتصورون حياة أفضل ، يضعون فى الصورة عنصر المستوى المعيشى المادى الأرفع . فإذا لم نشبع احتياجاتهم فلن ينعم العالم بالسلام ، وإذا كان اليأس عنيفاً بما فيه الكفاية ، فإن الحرب والثورة تبدوان منطقيتين وحتميتين .

يجب أن نساعد البلدان الفقيرة ، ويجب ألا نغفل ذلك لأنه ضرورة أخلاقية ، غير أننا نستطيع أيضاً أن نشجع من ينكرون ذلك ، بأن نلفت نظرهم إلى أن المعونة ستخدم مصالحهم .

غير أن هناك أساليب متعددة لتحسين أوضاع البلدان الفقيرة دون الاضرار بوضع البلدان الغنية .

وتتلخص الخطوة الاولى فى أن ترفع البلدان الغنية كمية السلع التى تستطيع استيرادها من البلدان الفقيرة .

ويجب أن ننبذ المبدأ القديم القائل بأن الامتيازات التجارية الممنوحة لأى بلد يجب أن تمتد إلى كافة البلدان الاخرى .

يجب أن يسمح لبلدان العالم الغنية أن تحابى البلدان الفقيرة على حساب البلدان غير الفقيرة . وان يكون هناك مايستدعى خوفنا من أن تكدس البلدان الفقيرة فائضا من الموارد نتيجة لهذه الخطوة، ذلك لأن كافة الاموال الموجودة ستنفق فى شراء مزيد من الواردات .

ويجب ألا ترتفع الواردات الى البلدان الغنية بصورة تؤدى معها الى التعطل العام ، ومن الممكن تجنب هذه النتيجة فى البلدان الغنية باتخاذ اجراءات حكومية ملائمة .

أضيف الى هذا أننا رأينا كيف أن سياسة مضاعفة الواردات تحتاج الى تخطيط بحيث تخف حدة الخسائر على الشركة وعلى العامل وسيقتضى الامر ، فى بعض الاحيان ، قيام الحكومة بتقديم تعويضات فى المناطق

التى تتركز فيها الصناعات بشدة ، وقد يقتضى الامر أيضا برامج تدريبية معينة .

وكثيرا مايعترض على تخفيف قيود الاستيراد فى البلدان الغنية ،على أساس أن ذلك سيحرم البلد من بعض العتاد الانتاجى الحيوى ، إذا ما نشبت الحرب . وكثيرا ما يثار هذا الجدل مع أن المواد التى يشار اليها غير ذات أهمية ونضيف الى هذا أن الجدل يغفل مدى التغييرات التى حدثت منذ الحرب العالمية الأخيرة . ولو كانت الحرب ذات طبيعة محدودة فان مسالك البحر ستظل مفتوحه وتظل الواردات ممكنة وفى حالة هجوم بالقنابل الهيدروجينية من جانب الدول الكبرى فان القول بأن التسهيلات الانتاجية لن تتأثر بنتيجة الحرب لايعدو أن يكون من باب الأمانى .

وهناك خطوة ثانية قد تساعد البلدان الفقيرة ، وتتمثل فى استنباط الأجهزة الملائمة لندرة رأس المال وتضخم الطاقة العاملة فى هذه البلدان ونحن نجد فى الوقت الحالى أن كافة الأجهزة المتوافرة للشراء لا تصلح إلا للعمال المهرة الموجودين فى بلد يتمتع بوفرة فى رأس المال ونظام للنقل على جانب كبير من التنظيم .

وقد يبدو أن من المفيد انشاء قسم للبحوث الصناعية ، داخل نطاق الامم المتحدة ، أو أى جهاز دولى آخر يقوم بارسال رجال الصناعة لاستنباط الأجهزة الملائمة لظروف البلدان الفقيرة، وهى ظروف تختلف عن ظروف البلدان الفقيرة فى الوقت الحالى .

والخطوة الثالثة التى تحسن الموقف فى البلدان الفقيرة هى وضع الخطط التى يكون من شأنها استقرار أسعار المحاصيل والمعادن المختلفة التى تباع فى الأسواق العالمية فى الوقت الحاضر . وذلك لمنع حدوث التقلبات العنيفة من عام لآخر .

ومثل هذا البرنامج يسمح للبلدان الفقيرة بأن يكون لديها فكرة تقريبية عن المبلغ الذى ستحصل عليه مقابل كل محصول من حاصلاتها لفترة من الوقت فى المستقبل، وهذا يختلف عن الموقف فى الوقت الحاضر حيث يمكن أن تنقص العوائد الناتجة عن بيع الحاصلات المصدرة إلى النصف وذلك فى عام واحد .

وقد قدرت الخسارة فى المقبوضات التى نتجت عن انخفاض أسعار المواد الخام أثناء الكساد الذى حدث فى عام ١٩٥٨ على أنها أكثر من مجموع المبالغ التى حصلت عليها البلدان الفقيرة على شكل معونة خارجية فى ذلك العام .

وغالبا ما يقول البعض إن من المستحيل وضع خطط لاستقرار الأسعار لأن التقلبات التى تحدث فى العرض والطلب كبيرة جدا لدرجة أننا نتوقع حدوث نقص خطير أو فائض فى المنتجات إن عاجلا أو آجلا

ولكن هناك سببان يؤيدان أن هذه الخطط أكثر إمكانا فى الوقت الحاضر عما كانت عليه فى أى وقت من الماضى فالعالم يصمم على تجنب الكساد الخطير وكذلك التقلبات الخطيرة فى نشاط الأعمال .

وترجع الحركات العنيفة التى حدثت فى أسعار المواد فى الماضى إلى هذين السببين — إلى جانب الحروب . وعلاوة على ذلك فالبلدان الغنية تستطيع فى الوقت الحاضر تخزين المواد الخام ويمكن للكفاية المضبوطة التى تنشأ عن التعدين أو إنتاج الكمية الصحيحة بالضبط أن تعطى لكل بلد فقير فكرة عن الأسعار التى ستحصل عليها مقابل صادراتها فى السنوات التالية .

وإن أجدى الخطوات الفردية القليلة التى يمكن للبلدان الفقيرة أن تتخذها لتحسين موقفها دون الحاجة إلى المعونة الخارجية هى إعادة النظر فى موقفها من السماح للأجانب باستثمار رؤوس أموالهم فى البلدان الفقيرة .

فالاستثمار فى البلدان الفقيرة لا يكون جذابا فى العادة عندما تأخذ الشركات فى اعتبارها تكوين شركات مساعدة . وفى كثير من الحالات تكون الأرباح الناتجة عن العمل فى البلدان المتخلفة أقل من الأرباح الناتجة عن الاستثمار فى البلدان الغنية أو لا تزيد عنها كثيرا .

وحتى إذا أمكن أن تبدو هذه الأرباح كبيرة ، فان العوامل غير الاقتصادية (مثل الخوف من فرض الضرائب الانتقامية أو من التأميم) تميل إلى منع صاحب العمل من اقامة مصنع له فى بلد فقير وإن إحدى الطرق الناحية التى يمكن أن تنتهجها لضمان معدل كبير من النمو هى جذب الاستثمار الخاص . وذلك بأن تعرض شروطاً تحدد أكبر قدر السنين . من الضمانات الضريبية لفترة من . وكذلك باعطاء الضمانات ضد التأميم .

وحينما يكون ذلك مستحيلا يجب تحديد الشروط التى يحدث عندها التأميم (إذا رئى أن ذلك ضرورياً للصالح القومى) .

وقد انتهجت كثير من البلدان هذه الآراء وأحرزت نجاحاً ملحوظاً .

ومقابل ذلك يمكن للبلدان الفقيرة أن تطالب من الشركات الأجنبية تدريب عدد معين من الفنيين والاداريين المحليين . وعلى أية حال ، فمن الحق ان تصر البلدان الفقيرة ، كما يحدث كثيرا فى الوقت الحاضر ، على أن يتولى أهلها ادارة الشركة الأجنبية كلية بعد عـدد من السنين . لأن النقص الذى تعانية البلدان الفقيرة هو نقص الأشخاص المدربين ، ومن هنا سيكون هناك كثير من المناصب الهامة فى الاقتصاد لا يمكن ملؤها . وربما يكون من الاعقل أن تصر هذه الدول على أن الأشخاص المدربين لا يجب أن يرتبطوا بمصنع واحد، بل يجب السماح لهم بالانتقال إلى مصانع أخرى أو اقامة شركات خاصة بهم .

وفى الواقع ، تقوم السياسة التى تتبعها البلدان للفقيرة فى الغالب على الفكرة القائلة بأنه إذا تولت إحــــدى الشركات الأجنبية نوعا من النشاط فلن يكون أمام مواطنيها الا عدد ضئيل من المناصب ولكن حقيقة الواقع هى أن التقدم الذى يحدث فى احد المجالات تنتج عنه زيادة ارباح انتاج أنواع السلع الأخرى والظرف الوحيد الذى تكون فيه الحكومة عاقلة فى رفض السماح للأجانب بالعمل والاستثمار فى الدولة هى عندما تريد احدى الشركات القيام بأعمال التعدين أو استغلال المواد الخام حيث يكون فى امكان احدى الشركات الأهلية القيام

بذلك العمل فى فترة معقولة من الوقت وكذلك يمكن الوقوف فى وجه اقامة بعض صناعات معينة ، بصرف النظر عما إذا كان الشخص المهنى مواطنا محليا أو اجنبيا ، وذلك إذا كانت اقامة هذه الصناعات ستزيد من توتر ميزان المدفوعات .

وإن كل الوسائل التى ناقشناها حتى الآن تمتاز بأنها تزيد دخل البلدان الفقيرة دون أن تضطر الحكومات إلى اتخاذ عمل مباشر ، وفى هذه الحالة لايكون من الضرورى الدخول فى مفاوضات دبلوماسية حول المبالغ التى يجب تحويلها عن طريق المساعدات الأجنبية .

وإن البلدان الفقيرة تشعر أن العوائد التى تحصل عليها من التجارة الدولية ومن الاستثمار الدولى تأتيها كحق . بينما تعتبر أن رؤوس الأموال التى تحصل عليها على شكل مساعدات شيئاً مهيناً . ومع ذلك ، ستكون المعونة الخارجية ضرورية . وسيزداد حجمها ، هذا رغما عن أن المبالغ التى يمكن للبلدان الفقيرة أن تستوعبها فى المستقبل القريب محدودة .

وقد جاء فى دراسة أجراها مركز الدراسات الدولية فى معهد ماساشوستس للدراسات التكنولوجية تحت اشراف مجلس الشيوخ الامريكى ، أن قدرة البلدان المتخلفة على استيعاب رأس المال محدودة جداً لدرجة أن نسبة منخفضة نوعاً من رأس المال ستفى بالحاجة تقريباً (من ٢٫٥ إلى ٣٫٥ بليون دولار فى السنة من جميع الموارد) .

وقد ارتفع هذا الرقم كثيراً فى دراسة أجرتها الامم المتحدة ولكنه

كان لايزال يمثل مابين ١٪ ، ٢٪ من الدخل القومى الكلى فى بلدان العالم الغنية .

وقد وضع خبراء الأمم المتحدة تقديراتهم على أساس المبالغ التى تسمح بوجود معدل « مرض » من النمو ولكن الدراسة الأخرى أخذت فى اعتبارها المبالغ التى يمكن استيعابها مباشرة . وربما يساعدنا رقم واحد على توضيح الاستثمار الحالى فى البلدان المتخلفة . فالمبالغ التى تنفق كل عام طبقاً لمشروع السنوات الخمس الثانى فى الهند تعادل تقريباً ميزانية الشركة الامريكية للتليفون والتلغراف .

ومع أن اهتماماً كبيراً قد تركز على كمية النقود التى يجب أن تساهم بها البلدان الغنية فى أغراض الاستثمار فإن هذه ليست المشكلة الوحيدة .

وإذا أمكن للبلدان الغنية التى تنتج سلعاً بطريقة اقتصادية أكثر من البلدان الفقيرة .

فهل تمد البلدان الغنية البلدان الفقيرة بهذه السلع حتى ولو كانت الاخيرة غير قادرة على دفع ثمن هذه البضائع ؟

والزراعة تمدنا بإطار معقول لبحث إمكانيات ذلك . فالتقدم العلمى السريع قد وضع البلدان الغنية فى مركز يسمح لها بإنتاج طعام يزيد عن حاجة شعبها ويكفى للصادرات التجارية الطبيعية .

وعلى ذلك يمكن ترك الاراضى الطيبة دون زراعتها . أو يمكن تخزين الفائض الناتج عنها ، بينما تعانى البلدان الفقيرة من ويلات الجوع .

وهذه الدول الأخيرة تكون على استعداد لشراء الغذاء الفائض . ولكنها لاتقدر على إحراز العملات الأجنبية التى تمكنها من ذلك .

وفى هذه الظروف هل تكون البلدان الغنية على حق فى تقييد إنتاج المحاصيل التى يمكن أن ترفع معدل النمو فى البلدان الفقيرة ؟

ولقد أوضحت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة كيفية تحقيق هذه الزيادة فقالت :

« توجد البطالة والبطالة المقنعة بين الفلاحين وغيرهم من العمال فى كثير من الدول المتخلفة .. وهناك عدد من المشاريع التى يمكن تنفيذها بتشغيل هؤلاء العمال باستخدام المواد والموارد المحلية أو بقدر صغير من المعدات الأجنبية . وهذا يزيد من سرعة تطور الدولة ويرفع قدرتها الإنتاجية وذلك بتعبيد الطرق ، وحفر الآبار ، وبناء السدود ، وحفر قنوات الرى ، وبناء المدارس ، والمخازن ، ومصانع التجهيز والتركيب . ولكن عندما يتم تشغيل العاطلين يجب أن ينالوا أجوراً مقابل عملهم . وتساعد الزيادة التى تطرأ على مشترياتهم من الغذاء والملابس وغير ذلك على زيادة معدل الطلب . وربما تسبب هذه الزيادة التى تطرأ على السوق فى طلب السلع الاستهلاكية - قبـــل أن تؤدى التسهيلات المطابقة حديثاً إلى زيادة الإنتاج - إلى حدوث التضخم هذا هو الوقت الذى تظهر فيه الحاجة إلى فائض المنتجات الزراعية الموجودة فى الدول الأخرى » .

وليس غريباً أن تجتذب امكانية استغلال فائض المزارع فى الخارج اهتماما كبيراً . فقد اقترح ادلاى ستيفنسون أننا يجب « . أن نتعلم كيف نستغل مالدينا من فائض فى الطعـــام والمنسوجات كمورد كبير بناء فى التنمية الاقتصادية ،فلا يكون مجرد احسان بل كرأس مال عامل -وذلك لتمكين العمال من التحول عن العمل فى الزراعة إلى العمل فى بناء الطرق والسدود ، ومحطات القوى ، وما أشبه ذلك دون خلق طلب تضخمى على الطعام والملبس » .

وذهب السناتور هيوبرت همفرى إلى أبعد من ذلك عندما قال: « أن الولايات المتحدة يجب أن تستغل « الوفرة التى منحها الله إياها فى الطعام » وقال ، « إذا كانت الولايات المتحدة لا تستطيع تحديد ما نفعله بما لدينا من فائض .. دون تحطيم الاقتصاد العالمى . . فاننا لا نستطيع حماية أنفسنا » .

وعلى أية حال . فان الحاجة إلى اتجاهات جديدة ونظم جديدة ستظهر وذلك إذا أمكن توزيع المساعدات من هذا النوع بكميات كبيرة وقد أدى التصرف فى فائض المنتجات الزراعية الأمريكية إلى أن قال رئيس مجلس القمح فى استراليا معقباً على ذلك :

« إن الولايات المتحدة تستغل السلطة التى منحها لها الكونجرس القضاء على المنتجات الرئيسية فى البلدان الأخرى .

لقد جعلت شروط التجارة والاعتبارات المالية والأخلاقية الخاصة

بالتجارة الحره العادلة نافعة لسد الحاجة الملحة لنقل المسئولية فى العناية بالدول الأخرى - خلاف الولايات المتحدة - وتوريد الحاصلات لها ، وهناك تغييرات مشابهة تحدث فى البلدان الأخرى حول آثار البرامج الأمريكية ، بينما يوجد كثيرون فى أمريكا يشعرون أن الوسائل التى تنتهجها البلدان الغنية الأخرى للتصرف فى فائض محاصيلها ليست أقل عرضة للوم .

وإن مستوى المعيشة فى كثير من بلدان العالم يتأثر إلى حد كبير بقدرة هذه البلدان على بيع سلعها فى الخارج ، فبغير الصادرات لن تكون الدولة قادرة على الحصول على العملات الخارجية التى تحتاج إليها لشراء السلع المستوردة اللازمة لدوام الإنتاج .

ولكن إذا وضعت الحكومات الأجنبية برامج غير عادية للتصدير فإن ذلك يهدد الحالة المالية فى الوقت الحاضر ، كما يهدد بقاء الاقتصاد فى البلدان الأخرى فى الحالات الأخيرة .

وطالما استمر بقاء الأنظمة الحاليه، فأننا لا نتوقع لبرامج المساعدات التى تتدخل مع المبيعات التجارية فى السوق العالمية سترحب بها البلدان الغنية الأخرى التى تحاول بيع سلع مشابهة فى الخارج .

وهكذا نصل إلى مأزق عسير . إن النظام الحالى يعتمد على المنافسة الدولية الحرة ، غير أن هذا لن يسمح للبلدان الفقيرة بالحصول على النقد الأجنبي الكافى الذى ندفع منه ثمن الواردات التى تحتاج اليها وهكذا

لا يمكن أن نتوقع إلا أن تتفاقم أوضاع البلدان الفقيرة ، وأن يصبح موقف العالم أكثر صعوبة .

ومن ناحية أخرى نجد أن المعونة الضخمة غير ممكنة فى ظل المفهوم الحالى للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ذلك لأن المعونات التى تقدم من بلد لاشك ستؤثر على مبيعات البلدان الأخرى .

وهكذا سيقتضى الأمر استنباط أساليب جديدة لتحويل السلع من البلدان الغنيــــة إلى البلدان الفقيرة - دون الاساءة إلى وضع البلدان الأخرى المصدرة .

ومن الملاحظ أن أضخم نسبة من المعونة التى قدمت منذ الحرب العالمية إنما قدمت على أساس ثنائى . وكثيرا ما نظر إلى المعونة الأجنبية - منذ الحرب - على أنها وسيلة لضمان خضوع بلد لسياسة معينة ، مرسومة ، وكثيرا ما أثبتت الأحداث أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه !

والتعليق التالى المأخوذ من مجلة « ايكونومست » اللندنية يكشف عن الحقائق الآتية : « من بين المتلقين للمعونة ، نجد أن البعض يكره الشروط السياسية المرتبطة بها ، والبعض يعتمد على هذه الشروط اعتمادا كبيرا غير أنهم يشعرون بسخط حين يفشل الحلفاء الأثرياء فى إجابة كافة مطالبهم

وهناك طائفة من البلدان أصبحت تفترض أن من حقها أن تتلقى معونات أضخم من التى تتلقاها بالفعل . والحزن يشيــــع فى صفوف الدول المعطية أيضا : فهى تشعر أن بعض الدول التى تحصل

على المعونة لاتعترف بالجميل، وليت الأمر يقف عند هذا الحد، انها لاتشبع أيضا ، كما تشعر بأن بعض الدول تلعب ـ دون احتراس ـ بالجانبين ، أما تظاهر بلدان أخرى بمشاعر الود والحب فانه لايعدو أن يكون رياء».

وهناك بالطبع، علاقات استثنائية لاينطبق عليها هذا القول . مثال هذا المعونة التى تقدمها الولايات المتحدة لبورتو ريكو ، والمعونة التى تقدمها بريطانيا لبعض بلدان الكومنولث ، والمعونة الفرنسية فى مناطق معينة من افريقية .

ولكن من الملاحظ أن المعونة كثيراً ما أدت الى نشوب توتر بين المعطى والآخذ وليس هذا بالأمر بالغريب ، فالعلاقة بين المدين والدائن بين المعطى والآخذ ، لم تكن فى يوم من الايام علاقة سارة ، وعندما لايكون الطرفان أفرادا وإنما بلدانا ، فان احتمالات التوتر تعظم .

ومن الأسباب الرئيسية للتوتر أن البلدان الغنية تحاول أن تضمن استغلال معونتها بطريقة «مفيدة» وكثيرا ما اعتبرت هذه الخطوة تدخلا ـ لامبرر له ـ فى الشئون الداخلية للبلد الذى يتلقى المعونة .

ولقد استخدم الغرب ، والروس فى الآونة الأخيرة ، المعونة الدولية كسلاح فى الحرب الباردة ، كطريقة لكسب الاصدقاء والتأثير فى الناس.

وتم تصدير الاعتمادات اللازمة على أمل أنها ستؤدى إلى التحالف فى الحرب الباردة ، وعلى أساس أنها ستجعل البلدان المتلقية للمعونة تطبق النظام الاقتصادى المعمول به فى البلد المعطى أو الدائن . غير أن هذه السياسة إنما تعلل نفسها بالأمانى ، ذلك لأن البلدان الفقيرة لا تستطيع

أن تطبق المبادىء الشيوعية الخالصة أو المبادىء الرأسمالية الخالصة ، ذلك لأنها تواجه مشاكل فريدة فى التاريخ . إن التشدق بالنظريات العقائدية القديمة لا يمكن أن يساعدها .

وليس من المعقول ، بالطبع ، أن نتوقع أن برامج المعونة من الكتلتين ستخضع فى تخطيطها لمدى فائدتها للبلدان الفقيرة ، وتحقيقها لتقدم هناك ، ليس من المعقول أن نتوقع هذا طالما أن الكتلتين تريان أنهما فى معركة حياة أو موت ضد خصم لا يلين .

وفى مثل هذه الظروف ليس أمامنا إلا أن نتوقع أن برامج المعونة ستصبح مثل فروع السياسة الاخرى ، أنها ستوزن وتدرس للكشف عما إذا كانت ستخدم وضع الكتلة أو لا تخدمه . ومع ذلك فإن كافة البلدان التى تقدم المعونة قد أعلنت أن هدفها هو مساعدة البلدان الفقيرة دون ارتباط معونتها بشروط ، وأنه إذا ما خفت حدة التوتر فإنها ستكون على إستعداد لا عطاء المـــال عن طريق معونات أخرى .

وإن تاريخ المنظمات الدولية — سواء أكانت ذات مجال محدود كمشروع كولومبو أو ذات مجال عالمى كالأمم المتحدة والبنك الدولى — ليدل على نجاحها . والأموال التى تقدمها هذه المنظمات أخذت تتضاعف بصورة منتظمة ، كما أن البلدان الفقيرة اثبتت أنها على استعداد للترحيب بالنصح المرهق من هذه الهيئات ، مؤمنة بأن هذا النصح انما يستهدف خيرها ، فى الوقت الذى تشك فيه فى المقترحات المقدمة من بلدان غنية معينة .

ولقد كثرت الأصوات التى تطالب بزيادة اعتمادات المعونة المقدمة

عن طريق الهيئات الدولية ، وذلك نتيجة للانتصار الدائم الذى حققته تلك العلاقة — المبنية على الثقة — بين المدين والدائن ، بين المعطى والمتلق . ويعتقد الكثيرون أن المعونة الأجنبية التى تقدم بهذه الطريقة هى وحدها التى تستطيع توثيق عرا الوحدة بين بلدان العالم ، أما المعونة التى تتألف من طرفين فقط (المعونة الثنائية) فستظل مثار الشقاق .

ومع ذلك فان المقترحات الخاصة بالاستزادة — بصورة هائلة — من برامج المعونة الدولية لم تلق قبولا لدى روسيا ، أو أمريكا ، أو البلدان الغنية الأخرى . ولن نكون مغالين إذا قلنا إن البلدان الغنية لا تقبل هذه المشروعات إلا عندما يكون الضغط السياسى من جانب البلدان الفقيرة شديداً . وبالرغم من ظهور منظمات جديدة معينة فى السنوات الأخيرة ، إلا أن المبالغ التى تقدمها محدودة . مثال هذا أن اجمالى رأس المال الذى يزمع صندوق قرض التنمية البدء به لا يعدو مليون دولار ، كما أن النية متجهة إلى استمرار الوضع على هـذا الحال لخمس سنوات . وإذا شئنا المقارنة قلنا إن ميزانية مدينة نيويورك وحدها، تربو على ٢ بليون دولار سنويا .

ومع ذلك يجب الا نفرط فى التركيز على مسألة توافر الاعتمادات ، إذ ليست هذه هى أعقد المشاكل . إن التوسع فى برامج المعونة التى تشترك فيها دول كثيرة لن يتحقق إلا إذا خفت حـــدة التوتر الدولى ، كما أن مايستتبع ذلك من خفض لنفقات التسلح سيوفر كل الاعتمادات اللازمة للمعونة إن من الممكن توفير كل الاعتمادات التى تستطيع البلدان الفقيرة استيعابها، دون كبير تضحية . والبلدان الغنية تقدم للبلدان الفقيرة

ما يقل عن نصف واحد فى المائة من اجمالى دخلها ، من أجل التنمية الاقتصادية ، وهذا المبلغ الضئيل يظهر فى صورة منح ، واستثمارات خاصة .

أما إذا وصلت المعونة إلى ١ ٪ فى العشر سنوات القادمة فان ذلك سيوفر كافة الاعتمادات التى تستطيع البلدان الفقيرة استيعابها . ولا يمكن أن نعتبر هـذا عبئا ثقيلا جداً : إن الأمر سيحتاج إلى زيادة سنوية فى دخل البلدان الغنية تقل عن ٥ ٪ ولـكننا إذا كنا واقعيين فعلينا أن نعترف بأنه طالما ظل الصراع بين الشرق والغرب يطغى على مشاكل البلدان الفقيرة فلا يحتمل أن يهتم كبار واضعى السياسة بهذه المشكلة الاهتمام الذى تستحقه، وكبار واضعى السياسة وحدهم هم الذين يستطيعون تغيير قوانين اللعبة التى تلعبها التجارة الدولية . ولن تحدث زيادة سريعة فى المعونات إلا إذا تمت هذه التغيرات ، ذلك لأن التفكير فى مضاعفة المعونة بشدة داخل نطاق الوضع الدولى الحالى سيؤدى لا محاولة إلى توترات خطيرة بين البلدان الغنية .

وبالرغم من أن تزويد البلدان الفقيرة بالموارد التى تحتاج إليها لن يتطلب أية تضحية كبرى من البلدان الغنية ، إلا أنه ستظهر عقبات ضخمة عند وضع المبادىء التى تحدد بمقتضاها كمية المعونة .

هل تتألف المعـونة من نسبة مئوية من الدخل القومى (وهنا نجد أرقاما لا يمكن الاعتماد عليها للمقارنة بين البلدان) أم نعتمد على معايير أخرى؟ . وفى ظل أية ظروف ـ إذا كانت هناك ظروف حقا ـ تستطيع البلدان أن تقول إن متاعبها الداخلية حادة جدا لدرجة أنها لا تستطيع المساهمة فى المعونة ؟ وكيف نأخذ من البلدان الغنية الاعتمادات الاضافية المطلوبة كل عام ؟

وهكذا نجد أن من العسير تحديد نسبة المبالغ التى ستدفعها البلدان الغنية ، بطريقة عادلة . غير أن هناك مشكلة أشد من السابقة عسراً ، وهى كيف نوزع المعونة على البلدان الفقيرة ، وبطريقة عادلة أيضا ؟ لقد كان هناك فى الماضى شكلان للتوزيع .

فالوسائل التى استخدمتها الأمم الفردية اعتمدت ، إلى حد كبير ، على الامتيازات السياسية والعسكرية التى يمكن تحقيقها عن طريق تقديم المال لبلدان معينة . غير أن هذا المبدأ لن يكون مناسبا للهيئات الدولية .

كما أن المبادىء التى يطبقها البنك الدولى وغيره من المنظمات المشابهة لن تكون مرضية فى المستقبل . وقد كان هناك اتجاه يرمى إلى المطالبة بتقديم المشروعات فى صورة متطورة بشكل كبير ، ورفض الطلبات التى لا تتضمن مطالب مفصلة وبالرغم من أن ممثلى بلدان فقيرة كثيرة يتفقون على أن تقديم المعلومات الكاملة كان مفيدا ، إلا أنهم يؤكدون أن هذا يكون على حساب البلدان الفقيرة جدا والمتأخرة جدا ، إذ لا تستطيع هذه البلدان تقديم البيانات المطلوبة .

وكلما تضاعفت كمية المعونة المقدمة ، زادت النتائج السيئة لهذا التمييز . يجب أن يقدم المال لكافة الدول تبعاً لاحتياجاتها ، ويجب أن تذهب المبالغ إلى كافة البلدان الفقيرة .

والذين يعجزون عن استغلال كل الأموال التى تقدم لهم فى عام واحد يخصص لهم عدد أكبر من الخبراء الذين ينفذون مشروعات ترمى إلى مضاعفة سرعة النمو .

ومن أعنف المناقشات التى دارت فى السنوات الأخيرة هو ما إذا

كان من الواجب تقديم الأموال فى صورة منح أم فى صورة قروض تدفع بعد ذلك بل ازدادت المشكلة تعقيدا بعد أن أمكن تقديم القروض « السهلة » ، التى يمكن دفعها بعملة البلد الدائن .

وكثيرون من الخبراء فى هذا الميدان يجدون صعوبة فى التمييز بين الحقيقة الكامنة وراء القروض « السهلة » والمنح الصريحة .

ومن العسير للغاية تفصيل الحجج التى تؤيد المنح والحجج التى تؤيد القروض . إذ تتدخل فى المسألة ، وبصورة غاية فى التعقيد ، عوامل نفسانية ، واقتصادية ، وسياسية . ولكن يبدو من الحجج الرئيسية التى يستند اليها المنادون بالقروض أن المبالغ المرسلة إلى الخارج تعتبر تضحية قام بها أناس لن يستخدموا هذه المبالغ بأنفسهم ولهذا فإن من حقهم المطالبة بعائد على هذه الاعتمادات التى استثمرت .

ويضيفون إلى هذا أن المنح غير مقبولة نفسيا لدى البلدان الفقيرة . لأنها تحمل فى طياتها معنى الصدقة .

والذين ينادون باعطاء نسبة كبيرة من الإعانة فى صورة منح يؤيدون حججهم بقولهم : إن العجز فى ميزان المدفوعات سيستمر لفترة طويلة فى البلدان الفقيرة . وهم يقولون أن اشتراط بإعادة دفع الديون سيعرقل من سير النمو فى المستقبل أو يؤدى إلى عجز فى الديون ، أو أنه إذا لم يجد طريق من الطريقين قبولا فإن الحل يتمثل فى تقديم قروض اضافية تساعد البلدان الفقيرة على دفع الديون السابقة عندما يحل ميعاد الدفع .

وليس معنى هذا أنه لا مكان للقروض ، وبخاصة فى المغامرات الاقتصادية ، غير أننا ننادى بتقديم نسبة كبيرة من الاعانة فى صورة منحة لاترد .

والذين يحبذون المنح سيتفقون عادة على أن معظم البلدان الفقيرة كانت تنظر إليها فى الماضى على أنها شىء مشين .. ومع ذلك فهم يؤكدون أن هذا الاتجاه كان له مايبرره فى كثير من الأحيان ، وأن المشكلة ستختفى إلى حد كبير إذا قدمنا المعونة عن طريق الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية .

مازلنا نعتمد كلية على افتراضات الكلاسيكية الجديدة الجامدة ، فى تناولنا لموضوع التجارة الدولية والمعونة الدولية .

ونحن لم نستخدم خيالنا كثيراً لنكتشف مجالات جديدة تتلاقى فيها مصالح البلدان الغنية والفقيرة حتى يتسنى لنا أن ننشىء منظمات تعود بالنفع على كلا الطرفين .

ولقد رأينا أن تطبيق نظام الحماية فى البلدان الغنية والتجارة الحرة فى البلدان الفقيرة سيعودان بالنفع على العالم ككل ، ولن يضرا بمصالح الطرفين طالما أن التغييرات لا تتم بصورة ساحقة .

وهناك احتمال آخر يساعد البلدان الغنية ، والفقيرة ، ويتمثل فى انتهاج سياسة دولية مضادة للدورات الاقتصادية ، والهدف منها تجنب آثار دورات الكساد .

ولقد رأينا فى الفصول الخاصة بالبلدان الغنية أن الكساد والركود يحدثان حين لا يكفى الطلب على السلع استيعاب كافة الإنتاج المطلوب ونظراً لتعذر بيع السلع المنتجة فإن رجال الصناعة يخفضون كمية الإنتاج ويطردون بعض العمال .

وسيكون لهذا التغير آثاره السيئة ، ذلك لأن غيرهم من رجال

الصناعة سيقتطعون من انتاجهم عندما يقل الطلب على الإنتاج ، وهكذا ينحسر النشاط الاقتصادى بصورة متزايدة .

وهكذا نجد أن مشكلة التحكم فى هذه التقلبات تتمثل فى ايقاف هذا الانحسار المتزايد ، ولقد اتفق رجال الاقتصاد على أن الحل يتمثل فى تخفيف سياسة القروض من أجل تشجيع الاستثمارات الخاصة إلى جانب التوسع فى الاستثمارات الحكومية .

والمشكلة هنا هى أن هذين الحلين لا يؤديان إلى نتائج مرضية . ذلك لأن الكساد لا يشجع بالطبع على الاستثمار ، لأنه يقلل من فرص الربح كما يقلل من الاستهلاك أيضاً ، ذلك لأن الذين طردوا من أعمالهم مضطرون إلى تقييد مشترياتهم ..

أما الذين مازالوا فى وظائفهم فانهم كثيراً ما يتخذون خطوات احتياطية لتكوين احتياطى حر ينفقون منه فى حالة طردهم .

وقد ثبت أيضاً أن من العسير تنفيذ برامج الحكومة الاستثمارية للوقوف بها فى وجه الدورات ، إذ من العسير البدء فى مشروعات كثيرة فى نفس اللحظة التى يحدث فيها الكساد .

وهكذا لايحتمل أن ينجح البلد تماما فى الحيلولة دون تفاقم الكساد

ومع ذلك فان الكساد لا يقتصر على البلد الذى بدأ فيه .

فنى الوقت الذى تقل فيه طلبات رجال الصناعة داخل البلد تقل

أيضا الطلبات التى يتلقاها رجال الصناعة والمناجم . الخ . من خارج البلد. وهكذا نجد أن الانتاج يميل الى الانهيار فى البلدان الأجنبية لنفس الأسباب التى تسبب الانهيار فى البلد الذى يعانى من الكساد .

ومع ذلك فان شعوب البلدان الفقيرة تختلف عن شعوب البلد الذى يحدث فيه الكساد ، حيث لا يرغب المستهلك والصانع فى انفاق ماله ، أما فى البلدان الفقيرة فان المشتريات تقل لأن شعبها مضطر الى ذلك اضطرارا... وهكذا يمكن أن تتلاقى مصالح البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ان البلدان الغنية ، تريد أن تجد الوسائل التى تقضى بها على الانحسار الاقتصادى المتفاقم ، والبلدان الفقيرة تريد أن تجد وسيلة تمنع بها التقلبات العنيفة فى قيمة صادراتها . وهكذا سنكون واقعيين إذا نحن خصصنا اعتمادا دوليا لتحقيق الاستقرار . . ويقوم هذا الاعتماد بتعويض البلدان التى يقل دخلها من الصادرات نتيجة للكساد .

وقد يعترض البعض قائلين :

ان صندوق النقد الدولى انما قام لمعالجة هذه المشاكل ، غير أن صندوق النقد الدولى لا يستطيع ان يفتتح اعتمادات اضافية ، كل مايستطيعه هو اقراض النقود التى يجب اعادتها بعد ذلك . . ونظراً لأن البلدان الفقيرة تعانى من عجز دائم فى النقد الأجنبى فانها لاتستطيع أن تسدد اخلال فترة الكساد والركود .

غير أن النقود التى سيدفعها صندوق التسويات الدولية ستكون فى

صورة منح ، وهذه المنح لن تكلف البلدان الغنية التى تعانى الكساد ، ذلك لأن الطلبات الاضافية من البلدان الفقيرة ستستغل الامكانيات التى كانت معطلة .

ويقترح آخرون بأن من الممكن وقف الانهيار بتوفير موارد اضافية فى البلدان الغنية ، ذلك لأننا قد رأينا أن الناس على استعداد دائما الانفاق المزيد من المال إذا كان لديهم نقود . ومن الممكن الاقدام على خطوات معينة لتحقيق هذه الغاية، مثال هذا مضاعفة التعويضات التى تدفع للعاطلين فى فترات الكساد غير أن أية محاولة لوضع سياسة مضادة للدورة تعتمد على ضرائب معادلة .. الخ .. ستتطلب نسبة عالية من التدخل فى الاقتصاد الأمر الذى سيؤدى بسرعة الى سيطرة مركزية كاملة .

وستكون هناك اعتراضات على صندوق التسويات الدولية لأسباب عدة، من بينها عدم توافر الاحصائيات الملائمة، واستحالة تقدير التعويضات الملائمة للصادرات الآخذة فى التدهور ، والخوف من أن البلدان الفقيرة لن ترغب فى خفض هذه المدفوعات عندما ينتهى الكساد، ولقد ظهرت نفس الاعتراضات ، ونفس الأسباب ، على اقتراحات أخرى جديدة فى هذا الميدان .

ونحن لا ننكر بالطبع أن هذا النظام مستحيل فى ظل الظروف الحالية إذ أن الأمر يقتضى قسطا أوفر من الوحدة العالمية. غير أننا لا نستطيع أن نخرج بنظام اقتصادى ناجح إلا إذا ظهرت مثل هذه الأفكار الجديدة

التى نهدف الى اكتشاف الحالات التى تتلاقى فيها مصالح البلدان الغنية والبلدان الفقيرة .

وإذا أردنا أن نصل الى المعدل الضرورى للمساعدة فيجب العثور على وسائل جديدة لتحويل الموارد. ولا يمكن أن نقنع بأنظمة تجارية صنعت فى عصر سابق ، أنظمة تعكس نظريات اقتصادية لم تعد صالحة فى الوقت الحالى ، علينا أن نقرر، من حيث المبدأ ، أن هدفنا هو تحويل أكبر قدر ممكن من المال للبلدان الفقيرة لاستغلالها هناك بصورة مجدية وبعد ذلك ننصرف للبحث عن وسائل لتنفيذ هذه الاجراءات بأقل قدر من الاحتكاك .

وفى كثير من البلدان الفقيرة نجد أن الظروف تعاكس كافة الراغبين فى توفير حياة أفضل للسكان . وقد تؤدى زيادة السكان إلى تحطيم كافة الجهود المبذولة : ولكننا إذا استبعدنا هذا الاحتمال وجدنا أن من الضرورى حدوث ثورة فى الاتجاهات ، ثورة تؤكد أن المعونة التى تقدم حالياً للبلدان الفقيرة ليست كافية على الاطلاق إننا لا نتردد فى تخصيص مبالغ ضخمة للضمان الاجتماعى داخل كل بلد غنى . فهل ننكر واجبنا الذى يلزمنا بتخصيص ١ ٪ من دخل البلدان الفقيرة للتخفيف من حدة المشاكل الضخمة ، والفقر فى بلدان العالم الفقيرة ؟ .

١٣ ـــ خلق مجتمع (عالمى) من الأمم

لقد حاولنا إعادة دراسة المشاكل التى تعترض عالم اليوم ، وركزنا اهتمامنا على المصاعب الناجمة عن التغيرات التى طرأت على التكنولوجيا ،

والتنظيم الاجتماعى ، والمثل العليا . ورأينا كيف أن الحلول الخاصة بالعمل ، والاستهلاك ، لا تصلح لظروف الحاضر ، بل وتضاعف — أحياناً — من حدة المصاعب التى تهدف إلى حلها . واكتشفنا أن معدل النمو - فى الطاقة الإنتاجية وكمية الإنتاج - سيتضاعف جداً فى البلدان الغنية ، فى غضون السنوات القادمة ، لدرجة أنه سيتطلب اعادة النظر فى القيم الموروثة الخاصة بالعمل ، والاستهلاك ، والادخار ، كما أن الأمر سيقتضى البحث عن وسائل جديدة لاستغلال الوقت ، وقلنا إن تزايد عدد السكان فى البلدان الفقيرة ، وارتفاع مستوى الاذواق ، قد جعلا النمو الاقتصادى ضرورياً من أجل تجنب الجوع ، وتحقيق أدنى قدر من مطامح هذه الحاجة الملحة إلى التنمية - تقتضى السعى وراء أساليب جديدة لمضاعفة معدل النمو — أساليب كثيراً ما تتعارض مع معتقدات الغرب .

والمساعدة الاجتماعية التى يمكن تقديمها فى البلدان الغنية بنتيجة لثروتها يستحيل تطبيقها فى البلدان الفقيرة ، أما أساليب الحكم فى هذه البلدان الفقيرة فيجب أن تصاغ بحيث تستطيع معالجة مشاكلها الخاصة بها .

ولقد رأينا أن كافة البلدان ستحتاج إلى أنظمة جديدة للتعليم تساعد الأفراد على التأقلم مع الموقف المتغير دون حدوث انهيار عصبى وتساعد المجتمع على التأقلم مع الظروف المتطورة .

لقد اكتشفنا فى هذا الفصل من الكتاب أن التجارة الحرة لن تتلاءم مع ظروف البلدان الفقيرة فى الوقت الحاضر ، ولكن حركة البلدان الغنية نحو التجارة الحرة سترفع مستوى معيشة تلك الدول ، وكذلك مستوى معيشة البلدان الفقيرة .

ولقد رأينا أيضاً أن البلدان الغنية كانت فى مركز يمكنها من اتخاذ خطوات أخرى يمكن أن تؤدى إلى زيادة معـــدل النمو فى البلدان الفقيرة ، وأن كمية النقود التى يمكن أن تستوعبها البلدان الفقيرة مباشرة من أجـل الاستثمارات ، كمية محدودة ، ولكننا أشرنا إلى الحاجة إلى الهبات من المنتجات الزراعية والصـناعية التى تمكن من تشغيل العمال العاطلين والذين يقاسون من البطالة المقنعة . . وتقلل من احتمال حدوث المجاعة .

ولكننا أوضحنا أن مثل هذه المساعدة تعتمد على وجود جو دولى مختلف ، جو يسوده التعاون بين الدول ولا يعانى من الصراع .

وقد أدى بنـــا الأمر إلى مناقشة الحرب الباردة التى تقسم العالم إلى كتلتين من القوى طبقاً للاختلافات فى أيديولوجية كل كتلة ، وهى اختلافات مبالغ فيها ، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة كل من الجانبين على إدراك أن مركز الآخر تحدده إلى حد كبير مفاهيم الصالح القومى ، وليست الرغبة فى الصراع .

فهل كنا واقعيين فى مناقشة تطور البلدن الغنية والفقيرة دون دراسة الآثار المترتبة على الحرب الباردة ؟

ولأول مرة فى تاريخ الإنسان يمكن التأمل فى المستقبل وما ينطوى عليه دون مناقشة مدلولات الحرب الكبرى فإما أن يبقى التوتر القائم بين الكتلتين القائمتين فى مستوى لا يؤثر فيه هـــذا التوتر على النمو الاقتصادى بدرجة خطيرة وإلا ستنشب حرب ذرية ..

وإذا قدر لهذا البديل الثانى أى الحرب الذرية أن تحدث فلن يجدينا أى شىء من التعقيب أمام الحطام والخرائب التى تركتها نيران القنابل إذ أن كل الأشياء ستكون فى وضع مخالف لما كانت عليه ، وفى الواقع ربما يقول البعض أنه لن يكون هناك أى مستقبل حقيقى .

وأحياناً ينكر البعض مثل هـــذه النتيجة . فلا يزال البعض يفترضون أن أمريكا أو روسيا أو كلاهما سيبقى حياً بعد هذه الحرب ويستمر فى المضى فى طريق نجاحه .

وهم يدللون على ذلك بأن الدول أعيد بناؤها بعد التخريب الذى حدث فى الماضى ، وأنها ستكون قادرة على أن تسترجع قواها بعد حدوث هجوم ذرى وذلك بنفس الطريقة التى حدثت فى الماضى ، ومثل هذا التعليل لا أساس له من الصحة ، لأن ذلك التشبيه تشبيه زائف .

ففى الماضى أمكن لأولئك الذين عاشوا بعد الحرب أن يعيدوا بناء حياتهم بأحسن ما يمكنهم ذلك لأن الهجوم لم يكن له أى أثر مترسب.

ونحن لا ندرك عامة أن التخريب كان محدوداً فى الحروب السالفة .

فعلى الرغم من أن لندن رميت بالقنـــابل خلال فتره طويلة من عام ١٩٤٠ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ فإن مناطق بأكلها من المدينة لم تمسها أى سوء ، واستمرت المواصـــلات دون انقطاع .. واستمرت الحياة ..

أما فى حالة وقوع هجوم ذرى فسوف تمحى مدن بأكلها بما فيها من طرق ومواصلات ، وستنقطع الصلة تماما بين بعض أجزاء الدولة والبعض الآخر ، وسيضطر الناس إلى البقاء فى المخابىء لمدة أيام أو أسابيع حتى يقل الاشعاع الذرى . . وليس من الصعب أن ندرك مدى العطب الذى ستتعرض له شبكة التجارة والصناعة ، إذ يمكن أن ترى ذلك على نطاق ضيق كلما قام عمال النقـــل بأحد اضراباتهم . وقد جاء الاعتراف بكل هذه العوامل بلغة الأرقام عندما قيل إن الضحايا الذين سينجون من حدوث هجوم على أمريكا ربما يصل عددهم إلى ٨٠٪ من الشعب . .

وقد قال الرئيس إيزنهاور بعد توليته : « يبدو أن احتمالات السلام لم تعد قائمة بعد ظهور الأسلحة الذرية » . .

ولكن ، هل يمكن تجنب الحرب الذرية ؟ إن هذا السؤال من وجهة نظر أمريكا وحلفائها يتطلب بحث أهداف روسيا ودراستها ، فى حين تعتقد روسيا أن من الواجب دراسة أهداف الدول الغربية . . فكل كتلة مقتنعة تماما بالنوايا العدوانية التى تهدف اليها الكتلة الأخرى التى تعتقد أنها تهدد السلام العالمى . بينما هم أنفسهم يرغبون فى تكييف الموقف طبقاً لشروط معقولة .

ولكن هذه العبارة تبدو مدعاة للسخرية ، غير أن الواقع ليس هو الحقيقة الموجودة بالفعل . . ولكنه الطريقة التى يمكن أن نرى بها الحقائق ، وتعتقد روسيا أن الحلفاء الغربيين يهددرنها وأن كل قاعدة أمريكية فى أرض أجنبية لم توضع إلا لتكون رأس حربة للعدوان .

وكذلك فأن أمريكا وحلفاءها مقتنعون تماما أن روسيا لن تكف عن اتخاذ خطوات لتحطيمهم إلا إذا كان مالديهم من القوات المسلحة يعادل مالديها . وكل دولة تعبر عن رغبتها فى السلام فى الوقت الذى تمضى فيه فى بناء قواتها المسلحة . ولا تثق أى دولة فيما تقوله الأخرى .

وقد أوضح ادلاى ستيفنسون ذلك تماما فى مقال له نشرته جريدة نيويورك تايمز بعد رحلته إلى روسيا فى عام ١٩٥٨ : « لقد عدت من هذا البلد المتذبذب وأنا أشعر تماما بحاجة الشعب وتطلعه إلى السلام وخوفه من قيام حرب أخرى . . لقد شعرت أن الشعب الروسى أكثر خوفاً فى الواقع من الولايات المتحدة عما يشعر شعب الولايات المتحدة بالنسبة لروسيا وليس من الصعب أن ندرك ذلك إذا نظرنا إلى حلقة القواعد الجوية والدعاية المستمرة حول العداء الذى تكنه « القلة الحاكمة فى الدول الرأسمالية الاستعمارية » نحو الروس .

ولما كنت أعتقد أن ضعفنا يمنعنا من الدخول فى مغامرة عسكرية مع السوفييت ، فانى لا أخشى وقوع حرب ثالثة . . وأنهم يعرفون النتائج الرهيبة التى تتأتى من وقوع حرب ثالثة . . إذ أن كلمة « الحرب العالمية » نفسها تدل على أن الحرب ستكون انتحاراً شاملا .

ولكننا لكى نتحاشى هــذا الانتحار المزدوج عولنا على انتاج الأسلحة وتكديسها لكى نصوب النيران نحو بعضنا البعض . وليس هناك حكمة فى ذلك » . .

وطالما يستمر هذا التوتر يستمر معه خطر الحرب وليس هذا لأن إحدى الدول ترغب فى الحرب ، بل ربما يحدث خطأ فى رؤية شاشة

الرادار مما يؤدى إلى إطلاق الصواريخ عن خطأ وهناك خطر آخر وهو أن الطرفين ربما يضعان نفسيهما فى موقف لا يمكنهما التراجع عنه خوفا من انقلاب الرأى العام . .

وعلى أية حال ، فلما كان كلا الجانبين يرغبان فى السلام ، يمكن تخفيف حدة التوتر ، وهناك أسباب قوية للبدء فى المفاوضات .

وإن اتخاذ أى خطوة إلى الأمام سيساعد على اقناع إحدى الكتلتين بحسن النية الذى تكنه الكتلة الأخرى .

وعندما تخف حدة التوتر سيدرك الجميع أن كل جانب له مصلحة شرعية فى محاولة الدفاع عن نفسه . .

وسنرى أن الاتفاق لن يتحقق إلا إذا كان كلا الجانبين يرغبان فى التفاوض . .

وسيتحتم علينا فى المستقبل أن نتفاوض ببحث الموقف ودراسته ، بعد أن نكون قد تحققنا من أن أهداف الدول المعنية لن تتفق تماماً وعلى ذلك لن يكون فى امكان أى دولة أن تصل إلى التسوية التى تبغيها بالضبط.

ولن يكون الانسجام ممكنا إلا إذا كان كل جانب على استعداد لأن يتنازل عن جزء لما يعتبره ضمن مصلحته الشرعية ولما كانت القوة ستؤثر دائماً على المفاوضات كان من الضرورى أن نهتم كثيراً بمزايا بعض الخطوات ومساوئها بالنسبة للعالم أجمع ، وإلا تركز كل دولة جهودها على مصالحها الخاصة وتعتبر أن هذه التسويات خاطئة طالما أنها لاتضمن لها الحماية .

وهناك مشكلتان سوف تعرقلان المحاولات التى تبذل لتخفيف

حدة التوتر . إذ أن سبق الاكتشافات العلمية أصبح فى الوقت الحاضر سريعاً جداً حتى أنه لم يعد بعيداً عنا أن يكتشف أحد الجانبين سلاحا جديداً يبطل عمل الأسلحة الأخرى أو يقلل من أثرها وفاعليتها إلى حد كبير .

وطالما يستمر بقاء هذه الريبة المشتركة فمن الحماقة أن نأمل فى أن تقل الجهود العلمية التى تبذل من أجل الأغراض الحربية ؛ إذ أن خفض هذه الجهود سيكون نتيجة لتخفيف حدة التوتر وليس باعثا عليها . والصعوبة الثانية هى أن الكبرياء القومى الوقت الحاضر كبير جداً فى لدرجة أنه إذا أصدر أحد الكبار أمره باطلاق القنابل الذرية على دولة أخرى فإن هذا الأمر سيطاع دون تردد ونتيجة لذلك لا يمكن لأى دولة أن تشعر بالأمن تماماً .

ولن يشعر العالم بالأمن ضد تهديد الحرب إلا إذا آمنت جميع الشعوب بالاخاء فيما بينهم .

وعندما يصدر أى أمر لايدركه العقل بتخريب أى دولة . ولايقابل هذا الأمر بالطاعة والتنفيذ،عندئذ يمكن للعالم أن يعيش أخيراً فى سلام .

إن المفاوضات الناجحة بين الغرب والشرق سوف تتطلب موقفاً جديداً يتخذه كل منهما وسوف يكون من الضرورى أن يكف كل جانب من الاعتقاد بأن الجانب الآخر لا يتعامل إلا بلغه الدعاية ، وأن كل المذكرات الدبلوماسية التى يتقدم بها أحد الجانبين تحوى مقترحات جادة ، فى حين وضع الجانب الآخر مذكراته لمجرد الخداع . ويجب أن يبدو العالم أقل بساطة . ولكن فى الوقت نفســه ، يجب أن تصبح المشاكل أكثر قابلية للحل .

ويجب أن نعير مزيداً من الاهتمام لحقائق الموقف العسكرى . وكذلك للامكانيات الجديدة والأخطار الجديدة التى تظهر بسبب القوة غير المحدودة التى تتمتع بها الأسلحة الحديثة . وقد جعلت هذه التطورات كثيراً من النظريات القائمة فى مجال العلاقات الدولية لامحل لها.

لقد أصبح العالم صغيراً جداً ، فى حين أصبحت قوى التدمير والخراب عظيمة جداً بدرجة لا تسمح باستمرار بقاء ولائنا الذى يتعارض مع الدول التى نحن أفراد فيها . إذ يجب أن ينتقل ولاؤنا إلى العالم ككل . وذلك حقيقة واقعة .

يجب أن يشترك كل سكان العالم فى مجموعة واحدة من العقائد . فكل دولة فى الوقت الحاضر لها قيمها وعقائدها الخاصة ، ولن يكون فى امكانها تغيير هذه القيم والعقائد بطريقة جذرية دون تحطيم كل من الفرد والمجتمع .

وعلى ذلك لايمكن أن تقوم قيم الجماعة العالمية . أى القيم التى يمكن أن يدين بها العالم أجمع . إلا على العامل أو العوامل التى يشترك فيها الناس أجمعين .

وفى الواقع ، لسنا بحاجة إلى محاولة تحديد هذه القيم ، إذ أن كلمات ديباجة ميثاق الأمم المتحدة أبلغ من أى صياغة أخرى :

يقول الميثاق :

« نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف .

« وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية . .

« وأن نبين الأحوال التى يمكن فى ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى .

« أن ندفع بالرقى الاجتماعى قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح . وفى سبيل هذه الغايات اعتزمنا :

« أن نأخذ أنفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معا فى سلام وحسن جوار .

« وأن نضم قوانا كى نحتفظ بالسلم والأمن الدولى .

« وأن نكفل بقبولنا مبادىء معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا نستخدم القوة المسلحه فى غير المصلحة المشتركة .

« وأن نستخدم الاداة الدولية فى ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها .

« قد قررنا أن نوحد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض » .

على ذلك ، فالمشكلة ليست فى تحديد أهداف المجتمع العالمى بل فى ايجاد شعور بالولاء للأهداف التى سبق وصفها . فإذا كنا نبغى تحقيق المبادىء التى اشتمل عليها ميثاق الأمم المتحدة . لابد أن تصبح المساعدات الدولية فى طريق العمل السليم المقبول ، وبذلك لا يكون هناك محل لنشوب الحرب .

ولكن ، ماهى الخطوط التى يجب ان تهدى الغرب فى ذلك العالم الثائر الذى نعيش فيه ؟ وبالتأكيد ليست هذه الخطوط هى ضرورة المحافظة على النظام الرأسمالى كما عرفناه فى الماضى . اذ يجب ألا نجاهد من أجل المحافظة على قيم مضى عهدها ، لان نموذج التنافس الحر كما وضعه رجال الاقتصاد لم يعد قائماً ولا يمكن أن نعيده الى الحياة.ولكن نظام المشروعات الحرة ـ بعد أن تم تعديله الى حد كبير ـ سيبقى أساساً للمجتمع الغربى زمناً طويلا وعلى أية حال ، فهو نظام مرض لانه يتلاءم مع رغبات وحاجات هذه البلدان . وهذا النظام ليس سلبيا فى حد ذاته ولا يجب فرضه على الآخرين . وبمرور الوقت ، ستعمل السياسات التى تسمى فى الوقت الحاضر بالاشتراكية على تعديل هذا النظام وتغييره بدرجة متزايدة . وقد حدث تقدم كبير فى هذا الاتجاه بالفعل . وسوف نكون فى حاجة الى الكف عن استعمال الشعارات والأمثلة العامة كبديل للتأمل والتفكير.وقد بدأ كل من الناخب والسياسى يدركان أن الأعمال لايحكم عليها بأنها أعمال طيبة أو العكس إذا كانت تتلاءم مع عقيدة . بل يجب تقييم هذه الفعال طبقا للخدمات التى يمكن أن تؤديها فى موقف معين .

وهذا الكتاب يقوم على افتراض أساسى واحد .وهو أن كل الناس لهم حقوق متساوية . وقد حاولت أن أبين أن هـذه المساواة لاتعنى ولايجب أن تعنى أن كل فرد يجب أن ينال نفس القـــدر من التعليم والتدريب ويتصرف بنفس الطريقة التى يتصرفون بها ولكن هذه

المساواة تتطلب احترام شخصية وفردية كل رجل . وامرأة ، وطفل . وانى أعتقد أن هناك اختلافا جوهريا واحداً بين الناس . وهو ما إذا كانوا يرغبون فى زيادة حظ الآخرين من الحياة ، أو أنهم لايبغون الا تحسين حالتهم الخاصة ، وذلك لأن الانانية تغلب عليها . ويجب على كل ذوى النيات الطيبة أن يساعدوا أولئك الذين يهتمون بتحسين حال الآخرين . ان استعمال الشعارات مثل الديموقراطية ، والسلطة المطلقة ، والمشروعات الفردية ، والمشروعات التى تشرف عليها الدولة . كل ذلك لايخفى وراءه غير هذه الحقيقة الجوهرية . ومع ذلك ، وربما تعتبر الأساليب المستخدمه غير معقولة حتى ولو كانت البواعث طيبة ، ولكن فرصتنا فى التأثير على الفعال ستكون اعظم إذا ما أعترفنا بأن حكام معظم البلدان يحاولون بذل كل مالديهم من جهد فى ظروف قاسية للغاية .

ولقد جبل كثير من ابناء الجيل الحاضر على الكراهية . وأصبحت حالتهم العقلية لا طائل فى اصلاحها ، وكذلك لايمكن اعادة الحياة إلى عقائدهم . وسوف يتحتم بقاء هذه العملية فى الأجيال اللاحقة وذلك مالم تقدم على بذل جهود كبيرة . وان فترة الوقت التى يمكننا أن نعمل فيها فى هذا الصدد تقصر باستمرار وذلك بسبب التقدم العالمى ، فبينما كان حل احدى المشاكل يستغرق عشر سنوات منذ مائة عام مضت . فلا بد لهذه المشكلة أن تحل فى الوقت الحاضر فى عام واحد فقط . وحينما كانت احدى المشاكل تقضى عاما كاملا ، فهى اليوم لاتتطلب الا شهرا

واحداً . ان العمل الذى يواجهنا عمل هام . ولكننى أعتقد أن مالدينا من الشجاعة والايمان يكيفيان لتوحيد كل شعوب العالم قاطبة وأن يمزج ولاؤهم لاوطانهم بولاء للعـــالم ككل . وأن التقدم نحو المجتمع العالمى ممكن من الناحية التاريخية.وأنه يسير الى الآمام مع سير الحوادث.

ومنذ مائة عام مضت كان خلق كثير من الدول ذات السيادة فى الوقت الحاضر يبدو مستحيلا . ومع ذلك فقد تحقق ذلك وتم بنجاح . وما زال الولاء فى نطاق هذه الدول يتجه نحو الأحداث الجغرافيـة الصغيرة التى يعيش فيها الفرد . ولكنه يدين أيضاً بالولاء للوطن ككل .

وإن خلق المجتمع العالمى لا يعنى القضاء على الكبرياء القومى . بل الاعتراف بقضية أقوى هى قضية الجنس البشرى عامة . وغالب مايقال على سبيل المزاح أن الشىء الوحيد الذى يمكن أن يوحد العالم أجمع هو تعرض العالم لتهديد من الفضاء الخارجى .

بيد أن العمل المتحد له نفس الأهمية فى الوقت الحاضر ذلك لأن تهديد بقاء الجنس البشرى يشبه ذلك التهديد الذى يمكن أن يتعرض له العالم من الفضاء الخارجى . ومع ذلك . لم نكن قادرين على رؤية مدى هذه المشاكل وذلك لتعقدها .

وإن صيانة السلام العالمى تعتمد على الرغبة فى تجنب الصراع وهذا بدوره يعتمد على [illegible] الذى يكنه أحد الأفراد نحو الآخر ، وعلى الاعتراف بـ[illegible]د الشعور الانسانى بين المميزات المختلفة عند كل شخص [illegible] تبنى المحافظة على السلام كان لزاما علينا أن نبحث

التسامح ، والفهم ، والحب ، ويجب أن تمتد هذه الفضائل إلى المجالات التى لم نكن عادة نعتبر أن لها علاقة بها .

وسوف يكون الصراع وشيك الوقوع دائما ، عندما يكون الأفراد، أو المجتمعات أو الأمم على اتصال فيما بينهم ، ويمكن أن نجد حلا للمشاكل إما بطريق الصراع أو بالتفاهم والتسوية ولن يكون فى الامكان تجنب المزيد من الكراهية إلا إذا وصلنا إلى تسوية وإذا ما جاءت هذه التسوية لا عن طريق توازن القوى بل الحاجة التى يشعر بها كل الذين يعنيهم الأمر .

ونحن جميعاً نشعر بمصلحة مشتركة فى مستقبل الجنس البشرى وإذا بدأت كل مناقشاتنا من هذا المبدأ الأساسى ، وإذا لم نسمح للشعارات وكلمات السر أن تتدخل فى منطقنا . فإن المجتمعات يمكنها أن تقترب من بعضها البعض .

وربما كان الاتفاق ما زال صعبا . ولكن سوف يكون فى إمكاننا أن نتفق على نقط الخلاف. وعندئذ سيكون الخلاف حول أفضل الوسائل التى يمكن اتباعها ولن يكون حول الغايات التى يبغيها كل جانب .

ولن يكون الشعور بالتفوق فى أشكال الحكومة أو الاختلاف فى التقاليد والعادات عاملا على زيادة شقة الخلاف بين المجتمعات والدول إذ سيعترف الجميع بكل ذلك كما هو على أنه جزء من إطار الحياة . وإذا ما أدرك الجميع هذا التنوع فإنه سيعمل على التقريب بينهم بدلا من تشتيتهم وتمزيق وحدتهم .

هيئة قناة السويس

مصنع توليد الغاز بالاسماعيلية

تملك هيئة قناة السويس مصنعا لتوليد الغاز اللازم لتغذية شمندورات الارشاد بالقناة وعددها مائتان وعشرون . ويبلغ معدل استهلاك الغاز اليومى حوالى ١١٠ أمتار مكعبة أى ما يقرب من ٥٠٠ لتر لكل شمندورة .

وهذا الغاز ذو طاقة حرارية كبيرة ويمتاز بسهولة ضغطه كما انه يخلو من الهيدروجين والمركبات الكبريتية ، وهو يحضر بتكسير زيت الديزل فى معوجات مسخنة لحوالى درجة ٨٠٠ مئوية

والتكسير يتم نتيجة لتحويل زيوت البترول الثقيلة بتعريضها لدرجات مرتفعة جدا من الحرارة ، الى هيدروكاربورات خفيفة أو الى غاز ، وبعد تنقيته يخزن فى صهاريج الغاز ، وبعضها ذات سعة صغيرة (٤٠ مترا مكعبا للواحدة) وهى بمثابة همزة وصل بين المصنع ومحطة التوزيع

أما محطة التوزيع فتحتوى على آلتين ضاغطتين تتوليان ارسال الغاز مضغوطا الى جناح تعبئة الاسطوانات . وتبلغ سعة الاسطوانة الواحدة ٤٦ لترا وهى معباة تحت ضغط ١٥٠ ك ومختبرة على ضغط ٣٠٠ ك . وبعد ملء الاسطوانات توضع فى مستودعات خاصة وتسلم لفروع الهيئة حسب احتياجاتها .

ويستمر [illegible] بواسطة فرنين ان يعمل مدة تقرب من نصف عام بمعدل [illegible] أسابيع تقطير تليها فترة مماثلة لاعمال الصيانة .

مجموعة
اخترنا لك
تصدر
أول كل شهر
يشترك فى تحريرها وإعدادها
لجنة " اخترنا لك "

المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد ــ روض الفرج
تليفون : ٤٥٣٤٦ ــ ٤٥٤٠٥

١٠ قروش